



5812



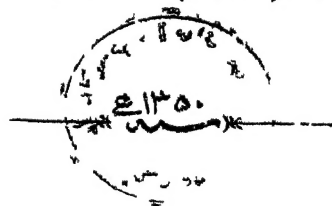
الَّذِي لَا يَرْفَعُ رُفُوفًا فِي الْبَنَاتِ

بَيْتُ الْفَرْقِ

فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ

لِلْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ نَوَّاشٍ الْكُتُبِيِّ (مُتَعَنَّا الدُّرُودِ حَيَاتِهِ)

شَيْخُ الْحَدِيثِ بِالْجَامِعِ الْأَسْلَامِيِّ بِبَغْدَادِ



مِنْ مَطَاعِنِ مَقَاتِلِ الْحُلِيِّ

بَيْتُ بَرَقِي بِرِيسِ دَهْلِي





### الحاشية المتعلقة بصنف ٩٤

وفي الكاشف يزيد بن أبي زياد الكوفي مولى ابني هاشم عن مولا عبد الله بن الحارث بن نوفل و  
ابن جحيفة وابن أبي ليلى وعنه زائدة وابن ادريس شيعي عالم فهم صدق ذو الحفظ لم يترك  
مات سنة ١٣٤ هـ آه ولئن ثبت انه قد كان بغير الكوفة زمانا قبل فالمعنى ان سماع من سمع  
منه قبل دخوله الكوفة وسماع من سمع منه بعد دخولها قبله ان يتقبل سماع صحيح فترك ذكره  
اكْتِفَاءً بِالْقَدْرِ الْمَعْلُومِ فِي كُلِّ الْجَانِبَيْنِ ١٢

### الحاشية المتعلقة بصنف ١٣٥

واعلم ان حدث العالم بمجموعه من كثر العدد بحيث يسبق العدم الواقعي كلاً المجموعي  
لا بان يكون مع قدمه النوعي يتصف به بوصف كل جزء وفرد منه به على طريقة وصف المجموع  
بوصف اجزائه معقول ومفهوم محصل وله نظائر ذكرناه في حاشية م من القصيدة وهو التحول  
من ضد الى ضد كتحول الحركة الى السكون في البيان بدون براخ ولو كانت لزمان تكون غير محصورة  
وان يمنع ضعيف بعد ضعفها فان الحركة وان كانت ضعيفة وان فليست سكونا وتحول الاضامن  
وجوب الى امكان ومن بساطة الى تركيب ومن تجرد الى مادية ومن وحدة الى كثرة ومن  
كمال الى نقص ومن سكون الى حركة ومن فعل الى قوة ومن فاعل الى قابل ومن قدم الى حذر  
ومن ثبات الى تغير ومن عدم الزمان والمكان الى وجودهما ومن سمدية ودهر الى تقص زمان  
طفرة بدون تخلل براخ لا تنهاه كمانى الاجزاء المتناقضة المتصل وان كان البعد والمقدار  
متناهيا في الكل فهذا التحول متحقق لا محالة ولكن لا يرجح منا تعيين موضع التحول والفلاسفة  
عينوا موضعه في مسألة الحدوث فيما بعد المادة المستحيلة وليس بشئ واذا فهمت هذا فلذا لا  
في تحول العالم من العدم الى الوجود لا يحتاج الى تسلسل في البين وهو القدر النوعي بحيث انه  
اذا استند الى شئ واعتمد عليه سقط على اخر تدرى كالمعلق وهو تحقق ما بالعرض بدون ما  
بالذات ههنا ولو في غير الجعالات فانها شائط ومقد مات يلزم فيها ايضا هذا انما لا يصح في  
هذه ادخال غير المتناهي في البين فانه وان ذهب الى غير نهائية يقال كما في شك مشهور  
ان الوجه المعلوم معلوم والمجهول مجهول ان المجرد مجرد والمادى مادى وكذا القديم قديم  
كما كان والحادث الزمانى حادث لأن ايضا اى بعد التسلسل الى الماضى كما كان قبله لم يعد  
التسلسل شيئا وان قيل ان الوجه المعلوم له تناسب ذاتي مع الوجه المجهول يفضى بسببه اليه  
فلذا يقال ههنا وكما سيوط الصورة العلمية في علم المعاد لم تصدق الموجبة فيقال فكيف  
ربطها مع ذى الصورة المعدل ومفجّل بانها صورتها المختصة به ذاتا لا صورة غيره.

ثم الذي يظهر ان تقدم العلة على المعاول ان لم تكن علة شخصية وكانت من مرتبة لمرتبة متى تنزل الى اقنصا صار تقدم ما زمانيا فالزمان انما هو في مطورتنا ليس عندك صباح ولا مساء كما روي ذلك عن ابن مسعود وكل قد يخصص ليس في زمان ولما لم يكن الا في افق التقضي فانزاعه من ازالة القديري الى الشخصي من احكام الوهم اذ هو تقضي لا تقضي هناك وتوهم امتداد الزمان من جانب الماضي وما بني عليه كله توهم لا اصل له رأسا وانما هو من انغال الوهم لا غير في حقيقة باطلقة سلب بسيط انما هناك الان الحاضر عند الباري كما ذكره العرفاء ووضع وقت الحادث من الاوقات الموجودة قبله توهم ايضا انما الوقت بالحادث في عالمنا ولولم يكن عالمنا لم يكن هو فهو بنا لا نحن به واذا لا معنى لالزام تعطيل الفيض ونحوه فانه من اجراء حكم الزمان على البرئ منه وكذا فعل القديم يكون غير زمني وما وقع في افق المقضي بعد العدم الواقع وكما ان تقدم المجرى على مجموع المادي واقع فكذلك تقدم القديري على مجموع الحادث ضربة وليس ببسط الحادث على الازمنة المتوهمه يتقو القديري وكيف تقوم الضد بالصد بخلاف تحوله اليه وكذا وجود الحادث الزماني في الازل لا يعقل فان وصف الحادث جاء من خارج السلسلة والتأليف فلا يفترق فيه حكم كل واحد وحكم المجموع وكان نحو ان كل واحد من هؤلاء ابيض فالمجموع ابيض لا نحو ان كل واحد ذراع وليس المجموع ذراعاً مما نشأ من التأليف ومن تلقاءه وفارق به حكم كل واحد

وما صار الحاصل انه لا بد من تحول ضد الى ضد ولا يقطع التسلسل الا بانتهاء الشيء الضايف وكذا في تحول سواد الى بياض بانتفاء اللون وحده لا بتوارده الفصول عليه وكذا في استحالة الصور الموعبة في الشاهد لا يستطيع الرجل ان يضع فيها الضالامع الاختلاف لوعاها لا انتقال فيها ايضا نظير ما نحن فيه ايضا وقد يناسب البسيط بسيطا بدون الاشتراك في جزء على احد ما قيل هـ

يك وصرت است ليك بتكرار آره

وقد خفي التنااسب مع تحققه وكيف ترى بين النار والدخان وكيف قال من قال ان الكليات منزعجة من الهويات البسيطة فلا حاجة اذن الى رابطة غير المتناهية وكان كمنظاره طفرة واما العلل الشخصية ههنا لئلا نار او فعل طبيعي لفاعل فكله معلول علة ثالثة وشرائط لاعل وسقط ايضا ما قاله ابن رشد ان التسلسل وعدم المتناهية اذا كان تابعا لفعل فاعل دائره فهو كوزم عندهم فان فعل الفاعل الكذا في لا يكون زمانيا ومتى حل الزمان فهو من الحادث وهو من تحول ضد الى ضد ولا دليل على قدمه اصلا فلا دليل على قدمه العا لايضا ونظائره بطرفة فليقتض فانه برهان اذا كان بجامع قطعه وتقدم ارادة الباري تعالى على مراده وان كان تقدم ما انفكاكيا يكون تقدم ما غير زمني هناك ولا بد ثم يتحول الامر في اقنصا الى البعدية الزمانية لاظهار الانفكاك

فكذلك الامر في تقديرها فقد ما ذاتها هناك يقول ههنا الى التام في الزمان في وبالجملة كل ما يتوهم  
او يتعلق بالزمان فكله عندنا اذ لم يجز الا من تلقاء تجردنا الذاتي ولو عيكن في الزمان فكل متجدد  
بعد العدم رأساً - وما يقال كما يقوله الصديق الشيرازي احياناً ان حقيقة الشيء لا تتبدل بالاضافة  
الى غيره فهو كذلك لا ترتفع حقيقة بهما في عالمه لانه لا تتبدل الاحكام وذلك ايضا في محض اضافته  
ساذجة لا في جري معاملة بينهما تأثيرية فالجسم المبصر في حذ نفسه جسم وهو عند عند الباصرة  
صورة معلقة ومن عالم المثال وان قيل انه تجريد لاضافة قيل ان ههنا ايضا تجرداً من عالم الى عالم  
وما يكون للجرد الى الزمان في الاما ينفى لكل في موطنه والواقع انه ليس في العوالم التحول من عالم الى  
اخر لا تكون مستأنف كما في اشباح المرايا من جسم الى ثياب او صورة معلقة وجسم مثالي فكلما تحول علم  
التجرد الى عالم المادة ليس بان يكون مادة له فكلها دار الشيء في المنازل لبس احكامه والشيء واحد  
في الاطوار ومنه ان الله خلق ادم على صورته فهو ظل الله في هذا العالم بل قال الغزالي ان كل  
العالم خرج على صورته وما يشته المنشي من محض العدم فهو على صورته المكنونة -

صورته در زيرواد هر چه در بالاستی

والصور التي يتحول فيها في المحشر من التجليات بخلاف ما جاء من نحو الوجه واليد والكف فانها  
مبادئ الصفات والافعال معاد لها متعديّة لتعدد الافعال وتنوعها لا للتجزى في الذات  
ولما كان لا بد لكل شيء من مستند الهوى فستند الزمان ترتب الاسماء هناك كسلسلة العدة او تنويع  
الاشياء التي تأتي تحول ههنا زماناً وهي شئون الربوبية او شئون العالم بعد التجول ولعل حضرة  
حضرة الافعال مع تلويح يقال له بالفارسية نيرنگي وهي التجليات كتحلي الطاووس لنفسه وانما  
الارادة لها اللذات ولا للصفات وفي الشاهد ايضا التجليات على المنصة يكون لبعض الشئون  
س رنگ بے رنگي سير رنگ نيرنگي فتارة عشوائى لا جبري بر خودي جبري لا حجاب النور لو كشفه لاحترق سبحات  
وجوه ما انتهى اليه بصره فلم يكشفه وانا الدهر بدي الامر اقلب الليل والنهار -

والترتيب الذاتي هناك العكس او انطبع ههنا زماناً وتوابعاً فمن اخذ قدم الزمان فانما  
اخذ من قدم العالم ثم يستمد منه في قدم العالم وهو كما ترى وانما هو يتحول الترتيب الذاتي  
اليه وانما يكون لما هو بعد لا للاول الحق فلم يكن الزمان اذن قد يما اصلاً ولو كان هناك احد  
نقط ولم يكن فانه يتحول كما تقرر الصلابة في الاجسام - لم يكن الزمان وانما حل بالبعدية فقط -

وليعلم ان تقلد المبادئ على العالم ليس هو من تلقاء العلية فقط كما بنى السيد الباق المائل عليه  
فاورد عليه المناقشون ما اوردوا وانما هو اعت الهوى على سبيله من تلقاء الاحلية والفردية الذاتية  
يقضي تقدير العدم على العالم مرة ومرة ذلك المنع مستمر ابد وجود العالم ايضا اذ هو موجود ابداً

بأنه بعد العدم ولا نظر الى من هو داخل في مطبوعته بل النظر الى المجموع من حيث المجموع استشرجه  
احدا ولم يشعر به دريا بوجوده خویش موجه دارد نفس پندار که این کاشکش با وسعت و لما كان وجوده منه  
ومتعلقا به استمسكه هو قيومه لم يقدح في نعت الاحدية هو الاول والاخر والظاهر والباطن و  
هو بكل شئ عليم ونعت الاولية والفردية لا يتحقق في العين الا بالانفراد عما عداه وذلك بعد  
العالم دهرًا وليس من الاول الحق الى الاخر عالم واحد متنسق بل عوالم ومراتب منفصلة فيما  
بينها كما بين الوجوب والامكان لا اتساق بينهما بالتزليشاً فثباتاً بل طفرة وكبر انت الحكومة  
في الشاهد يدور الشئ في تلك المواطن بنحو تحول لا بان يكون كل مادة حاملة للاختراف علمك  
فلعلك لا تجد ثمران قيل ان مستند الزمان هو الدهر فكيف يستقيم عدمه فيزاج بما قرره  
السيد الباقر بالاعدام الدهرية للموجودات الزمانية ايضاً وان للحوادث الزمانية اعداء  
دهرية والمعية الدهرية لها تقع بدل ذلك العدم لا بعده فلا يلزم امتداد و لقدرة  
وان لم تكن تلك الحوادث قداماً دهرية عنده وفي حاشية العنصرية للملاء نظام الدين ان  
عند الاشراقية حوادث دهرية ثمران الدهر هل هو الزمان باعتبار وصف حضرة كله كما  
يظهر من كلام بعضهم مثل الصدر الشيرازي في المبدأ والمعاد في علم الباري عند الاشراق  
فاذنا استبعدنا في الاعدام الدهرية ويكون ذلك مختصاً بالاشراق فانه القائل بالعلم  
الحضوري له تعالى والاشراق هو الذي نفى الصورة في علمه تعالى وارجمه الى البصر والرؤية  
واحتاج الى جعل المحولات حاضرة في ظرف الدهر اى الواقع وهذا المقتضى قد ذكره المحاكم  
ايضاً في علمه تعالى وقد يذكره الدواني ايضاً في الاعدام الماضية انها غيبويات تجلجاً المستقبل  
وقد يذكره المتكلمون مع انكار دهر للمعية الدهرية فكانه لا يختص بمن يقول بها او هو تقرير  
على حدة ليس مبنياً عليها ولذا فرق الدواني بين الماضية والمستقبلية ولكن مع كل ذلك لابد  
اخر راعوا فيها احاطة العلوم في العلم سعة وهناك وجود كوجود العالي والتقدير في الارادى  
شراً وبالحكمة ان الدهر وان لم يكن كيفية ادراكية بل ظرفاً في نفسه لكنه مشمول به ومن احاطة  
العلم صير اليه ولا بد فاعلمه امر هو مبدأ بسيط كالنقطة ولكنه الواقع كله ففيه الاعدام ايضاً  
بدون تقدير امتداد بان يقع الوجود بدل العدم لا بعده وانما تعرض السيد الباقر للسبقة الظنية  
والدهرية استيفاء للمقام وليصف الحق تعالى بالسبقة الانفكاكية في الواقع فانه لا يوصف  
بالسبقة الزمانية والامكان يكتفي في حدوث العالم ونفى قدومه ما ذكره من وقوع وجوه الزمان  
بدل العدم لا بعده الذي في كلامه مراده مبدأ بسيط فيه معية الاشياء ولورين المشائية  
مسألة العلم عليه مع قولهم وبها وحضور الزمان مسألة أخرى -

ثم الذي يظهر لي ان الدهر بسيط فيه الوجودات مرتبة متسقة ولم تفصل الاعداد بينها  
اذا تواصلت الوجودات والترتيب يجعل الكثير واحدا كما يذكره ابن سينا وفي الوجودات افراد  
بعضها من بعض وانفرازة شخصاً وعدداً وهذا الانفراز ولا انفصال تحول في عالم الزمان الى الاعداد  
الزمانية المتخللة في البين ان كان في نوبها تفاصل فذلك الاعداد مبنيات وفرجات في البين  
وهو ما نقل عن جعفر الصادق انه لو كان الاله اثنين لكان بينهما فرجة هو ثالث وهكذا وهذا  
الذي ذكرته لا اري اشفه منه في حداث العالم فليس الوجود متصلاً واحداً كسطح بل متفصل على  
مراتب وتلك الفرجات هناك ترتيب ضروري واستحساني وههنا اعداد متخللة في البين زماناً  
فوقع العالم في عالم الزمان بقضه وتضيضه بعد العدم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل  
فان تصور ظرت بسيط فيه الاعداد بل ان يلزم تقدر بذلك كما يلزم بالوجودات  
مع تعددها وعد محصرها ولا يرتفع العدم رأساً بوقع الوجود بل كما ارتفع في القديم  
بالزمان الحادث بالذات بل يبقى هو ايضاً في الواقع مع ان يقع الوجود بل له ويسل خله واراك  
فان المحط هو عدم المقتل لا غير لكن الاسهل هو توزيع الامور على مواطن تحت لفظة ثم تقدم  
العدم على الوجود لا يوجب الى اعتبار ظرت آخر ويكون ذلك بنفسه قد سماه المستكمون تقدماً  
ذاتياً فان هناك تقدمات وراء الخسة المشهورة فافهم ذلك والله الموفق

<p>از واسطها آرد اس حيت چنان است ما ديت و تخبريد كه تقسيم چنان است از واسطه و منشأ تخليفت همان است توحيد در افعال باس عقده نهان است بے واسطه ممكن و ربطے است كه آن است از طفره بده آنچه زمان است مكان است افتاده تجلي كه چو سپر آيه شأن است</p>	<p>آں جزيره از حضرت تقدیس نشايد ايجاب و اراده و تدرم و نيز حدیثی له کار عجب آنچه بلا واسطه نماید علیه که بادی است نه چون نفع نه چون شتم آں واسطه را فاعل مختار زمان گفت بر طور تحول زمعانی سوا اشکال یا مثل تحول بمرایا سوا شباح</p>
---	--

واذا علمت هذا فما قرره من ان كل حادث زمني مسبوق بالما قبل قد يكون حادثاً  
دهرياً ايضاً وما قرره ايضاً ان الحادث الزماني مسبوق بالما قبل قد يكون ايضاً  
انما يحتاج الفاعل الى المادة فيما واقع الفعل على مفعول فاعل آخر كالنجار في ايقاع الهيأة السهرية على الخشب  
يحتاج اليه لانه يوقع فعلاً رابعاً لا بد ان يسبقه ثالث وهو الخشب بخلاف حركة النجار نفسه  
فانه فعل ثان له لا يحتاج الا الى الفاعل لا الى المادة فالما قبل ظرت وحمل ايقاع الفعل لا غير  
وانما تقوم للفعل بنفس الفاعل لا غير وقد يقال ان وجود الفاعل هو وجود الفعل وجوداً

بمعنى القول بالحدوث لا لا زمه وما فيها وما يخرج عنها كما لا يقال للملك في الشرع وعملكه في المغرب انه فاقد له فاعلمه ١٢

جميعا فاذا كان منه ثانيا لم يحجج الى محل ايقاعه اصلا والعالم كله فعل الله -

ثم الوجه في استحالة التسلسل عندى هو تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وذلك كما يكون في تسلسل العلل كذلك في تسلسل الشرائط ونحوها وما يذكره ابن رشد ان التسلسل اذا كان تابعا لدار فاعل دائره بان ادام الفعل وكان ترتب بعض الافعال على بعض ترتبا بالعرض وتوقفا كذلك فهو جائز لزم بالعرض من دوام الفاعل ودوام فعله فهذا عندى لا ينطبق على مذهب الفلاسفة والتوقف عندهم ليس بالعرض بل توقف طبعه وقد ناقض نفسه في تقريره خرق العوائد والقضاء الاسباب الطبيعية وانه عندهم متحيل والذي ذكره من التوقف بالعرض اشبه بمذهب المتكلمين ونظر ذهني لا يفترق في الواقع عن التوقف الطبعي وقدرات الاعتدال من الناس في انهم اذا وضعوا العلية والمعلولية بين الاشياء غلب الالحجاب اذا وضعوا الاختيار وضعفت العلية وصعب التعديل وحفظ المراتب والذي ذكره قاصدا على تخرجه مع الغفلة من موانع آخر وقد ذكروا ان الشئ قد يكون ممكنا بالنظر الى عنوان متمنعا بالنظر الى عنوان آخر وكذلك يفعل ابن رشد في تقرير مذهب الفلاسفة يخرج في صدد نفيجه الى غير مذهبهم ثم يعود اليه في موضع آخر - ويرد عليه ايضا من جانب المتكلمين وجود الحوادث الزماني في الازل وليس بمقول ثرا لاسناد التسلسل باجمعها الى الواجب لا يدفع تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واستعارة متسلسلة بل من ملك اصلا اذا كان هناك توقف واقعه لان السلسلة في نفسها غير واقعة عند حاد فجميعها وان استندت الى الواجب فهو محاط وفي الواقع كما قيل

عَلَّقَتْهَا عَرْضًا وَعَلَّقَتْ رَجُلًا فِي غَيْرِي وَعَلَّقَتْ أُخْرَى فِي ذَلِكَ الرَّجُلِ

فالواجب ان ادخل في سلسلة العلل صادرة محصورة بين الحاصرين او تنامت وان لاحظ على حارة لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات ولذا منعوا تسلسل العلل الاربع ولم يذكره اشرف علم الاستناد هذا والله اعلم بحقائق الامور -

وجملة الامران السلسلة ان لوحظت بوصف انها حوادث لا اول لها كما ان الواجب لا اول له تساويا في هذا الوصف وكان كل سابق موقوفا عليه للاحق ذلك تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وان لوحظت بوصف انها مستندة الى الواجب فان تناهت به فذلك والا ان قيل انها غير متناهية مع هذا فخص بين الحاصرين وهو جمع بين المتناهين ومتحيل برأسه وان لم يتناه ولم يلزم خلاف المفروض فقد مر العالم سبيلنا في امور غير معقولة كوجود الحوادث الزماني في الازل وتقوم القاد بالحوادث وتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات بخلاف حاله فهو لا يجوز الا الى تصور تحول العدا البسيط بدون نقله الى الوجود له نظائر فنحن به نظر استونيا للاطراف للجواب الله الى التحقيق الذي

بمعنى القول بالحدوث لا لا زمه وما فيها وما يخرج عنها كما لا يقال للملك في الشرع وعملكه في المغرب انه فاقد له فاعلمه ١٢  
وقد قيل ان الحق سبحانه ان حركات موجبة في الازل لا نفسها لوقوع من ينسبها الى بعض على ان يكون الازل طرعا فاجدنا في الازل الله

الَّذِي يَرَى الْفَقِيرَ فِي قَلْبِكَ الْغَنَى

# نِكَالُ الْفِرَقِ قَدْ فُتِيَ مَسْئَلُ فِرْعَانَ الْيَدِ

لِلْأَسَافَةِ مُحَمَّدٍ نَوَاشِءِ الْكُثْمِيرِ (مُتَعَنَّاهُ السُّطُولِ حَيَاتِهِ)

شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَيْتُ الْأَسَافَةِ كَامِلُ الْبَيْتِ

— (١٣٥٠ هـ) —

مِنْ مَطْبَعَةِ بَوَاتِ الْخَلِيلِ الْعَسْلَمِي

جَمِيدُ بَرْتَنِي پَرِسِ دِهْلِي



من نبر

استناب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَرَّمَنَّا وَكَدَّا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ  
مِنَ الدِّينِ وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً  
وَاصِيلًا ، فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا ، وَتَجَنَّبْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي  
وَحُجَّتِي وَمَقَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ، ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَدْتُ  
بِذَنْبِي فَاعْفُرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا ، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ  
لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ إِلَّا أَنْتَ ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ  
لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ، أَنَا بِكَ وَالْإِلَهَ ،  
تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، الَّذِي يُرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلُبُ  
فِي السَّجْدَيْنِ ، وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ وَخَيْرِ رُسُلِهِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدًا وَآلِهِ  
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا كَثِيرًا **أَمَّا بَعْدُ** وَهَذِهِ نَبْذَةُ فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكُوعِ  
وَبَعْدَهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَبَعْدَ الرُّكُوعَيْنِ ، وَمَا يَدُورُ مِنَ النَّظَرِ وَالْمَعْنَى فِيهَا فِي الْبَيْنِ  
سَمِيتُهَا نَيْلَ الْفَرَقَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ ، مَا قَصِدْتُ بِهَا اخْتِمَالَ أَحَدٍ  
الْطَّرَفَيْنِ ، وَلَا يَسْتَطِيعُهُ ذَوُعَيْنَيْنِ ، وَأَمَّا أَرَدْتُ بِهَا أَنْ يَبْدُ كُلُّ وَاحِدٍ

من الفريقين ، وجهها من الوجهين ، وهما على الحق من الجانبين ، وليس  
 الاختلاف اختلاف النقيضين ، بل اختلاف تنوع في العبادة من الوجهتين ،  
 وكل سنة ثابتة عن رسول الثقلين ، تواتر العمل بهما من عهد الصحابة والتابعين  
 واتباعهم على كلا الخوين ، وانما بقي الاختلاف في الافضل من الامرين ، ولو  
 لم يكن للمرأة ضيق صدر لوسع الجنبين ، وقد بين الصبح لذى عينين ، واذا  
 تقاعس واحد وتفارط آخر حل البين في البين ، ومن سلك طريق الجد لجمع  
 جُفَى حنين وقد اتعب الناس موانعهم الداخلية فصر فهو ذلك عن تعديل  
 الكفتين ، هذا ومن لى بالهين اللين ، يستن مع الانصاف شرفا وشرفين  
 ويجارى معه طلقا وطلقين ، والله الموفق وبه نستعين ، ثم انما كثرت  
 من الاحالة على كتب الحديث وان لم انقل من لفظها ، الا من بعضها ، وذلك  
 يستحسن في الحديث لاكثر المحتاج ، وان اخرج الناظر الى مراجعة من خاتم  
 فان شاء احد فليراجع ، والا فلا ينزع ، ولما اكثر من نقل كلامهم في الرجال  
 وما فيه من كثرة القيل والقال ، لانه ليس له عندي كبير مايزان في الاعتماد  
 وبعضهم يسكت عند الوفاق ويخرج عند الخلاف واذا دُعيت نزال ، وهذا  
 صنيع لا يشفي ولا يكتفي وانما هو سبيل الجلال ، نعم اعتنيت بتعيينهم و  
 وافادة معرفة عنهم فيستطيع الناظر من المراجعة والمطالعة . ويمكن من  
 تحمير رأيه لا بالمسارعة ، وحسبى الله ونعم الوكيل ، وكان ذلك سنة  
 خمسين من المائة الرابعة عشر حين اقامتي بمدرسة تعليم الدين بدمشق  
 في نحو من شهر الفقه من قطعات كانت اجتمعت عندي والله ولي الامور

**فصل في معنى رفع اليدين** أي ما قصد به وجعل كاسباً له من الحقيقة  
 لا كاشتغال العلة الاصلية وهي الفاعلية على الحكمة وهي الغاية يا فادتها اياها وتزجها  
 عليها بل كاشتغال الصورة على الحقيقة وحملها اياها فاعلم انه يحصل من تعبير  
 بعض السلف عنه انه تكبير فعلى وذلك في جزء البخاري عن عبد المزيق عن ابن جريج  
 عن نافع بن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكبر بيديه حين يستفتح وحين يركع وحين  
 يقول نعم الله من حمد وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوي قائماً قلت لنافع  
 اكان ابن عمر يجعل الاول ارفع من قال لا وفي المحلى عن عبد المزيق عن ابن جريج  
 ايضاً قلت لعطاء رأيتك تكبر بيديك حين تستفتح وحين تركع وحين ترفع رأسك  
 من الركعة وحين ترفع رأسك من السجدة الاولى ومن الآخرة وحين تستوي من مثني  
 قال اجل قلت تخلف باليدين الاذنين قال لا قد بلغني ذلك عن عثمان انه كان يخلف  
 بيديه اذنيه قال ابن جريج قلت لعطاء وفي التطوع من التكبير باليدين قال نعم  
 في كل صلاة وفي جزء البخاري ايضاً عن عبد الله بن المبارك عن الازاعي حدثني  
 حسان بن عطية عن القاسم بن مخيمرة قال رفع الايدي للتكبير قال اراه حين يفتح  
 الظاهران قائل اراه حين يفتح هو الازاعي فوسعه وفي عبارة الشافعي في اختلاف مالك والشافعي  
 وهو خلاف مذهب الازاعي فوسعه وفي عبارة الشافعي في اختلاف مالك والشافعي  
 انه تعظيم فعلى فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما  
 عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرضى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا  
 والمروة وغيرهما ونحوه عنه في جواب محمد بن الحسن حين صلى عنده ورتع ذكره في  
 المجموع شرح المذهب وجعله بعضهم زينة للصلاة كما في جزء البخاري عن سعيد بن جابر

والنعمان بن ابى عتياش وعند ابى عمر عن ابن عمر سعيد بن جبير يذكر هذا فى صدر  
تخفيف امر الرفع فانه ذكره فى التكبير ايضا كما سياتى من العدة وقد كان لا يقر التكبير  
كما فيها وكذا ابن عمر ذكره فى الرفع والتكبير كليهما كما عندنا من قانى وسياق وكان قد ينقص  
التكبير فيكون قوله ايضا فى تخفيف امر بل الذى يظهر ان سعيد بن جبير انما تعلمه  
منه وقد ساقه ابو عمر عنه فصحة تخفيف امر التكبير فى علمه فانهم فهموا قولهم هذا فى صفة  
التاكيد الامرياء لعكس لاذ زاد سعيد لفظة انما فقال انما هو شئ يزين به الرجل صلوة  
قاله كذلك فى التكبير ولا بد ان يكون معناه كذلك عندنا فى الرفع وقد جمع ابن عمر كليهما  
والوجه من حيث المعنى فى ترك الرفع فى الركوع والرفع منه ان اليدين تركعتا  
ايضا عند ركوع البدن وان لمسا حظا منه كما ان لمسا قريبا عند القيام واستقبالا عند  
الاستقبال كما فى شرح الموطأ عن بعضهم <sup>١٢٣</sup> وفى كتاب الصلوة لابن القيم نحوه فى تركه  
عند السجود وعلله بانها تسجدان وتخطان فلا محل للرفع عند السجود وكأنه اذن يشرح  
حديث مالك بن الحويرث بالرفع فى القومة ثانيا عند الخور للسجود لا بعد ما شرع فى الخطا  
فيتكرر حينئذ الرفع وكذا فى المهدى راداعلى ابن حزم وفهم منه انه محل الحديث على  
التكرار ولم يتعرض لحديث مالك بن الحويرث بالكلام وانما تكلم فى سياق كل  
خفض ورفع فراجعوه وكذا فى المواهب شرح من صفة سجدة <sup>١٢٤</sup> وان لمسا وقوفاً  
فى حالة باقى القيام وعند القومة من الركوع وان كان قيام ولكن ليس تجدد بالانعقاد  
ولذا كان ذكره التسميع فلا يجزى فيه ما فى شرح الموطأ <sup>١٢٥</sup> عن ابن المنير (فيكبر كلما  
خفض ورفع) تجدد بالانعقاد فى اثناء الصلوة بالتكبير الذى هو شعار النية المأمورة  
فى اول الصلوة متممة بالتكبير التى كان من حقها ان تستعيد الى اخر الصلوة قاله

الناصر بن المنير اعنى انه ليس قياماً الى الصلوة بل ليترتب عليه السجود ويمتيز  
 احدهما من الآخر كالمجلسة ولذا كان في القومة ارسال اليدين عندهما وعندهم  
 قد ترك الشافعي بين السجدين معللاً بان له ليس قياماً كما في كتاب الامر ولعل عليه  
 ترك ما ذكره عند الركوع في الموطأ وكذا في الامر نقلنا عن مالك وكذا في مرسل شعبة  
 في شرحه ١٢٥ مع ما في الديباج ١٢٦ مع ما توهمه عبارة المصنف في رواية سليمان  
 ابن يسار والاعتبار للشرع كاستقبال الركاب عند الفريضة عند الشافعي والقيام عند  
 الشرع عند الحنابلة لا امام فيما قد بعد بعد ركعتي الفتح ١٢٧ وكسجة المتلاوة  
 الصلوية عندهم لا رفع لها وقد ذكر في حديث الترمذي ١٢٨ وغيره مطابقة بين  
 الاذكار والافعال فعند القيام رجعت وجهي وعند الركوع اللهم لك  
 ركعت وعند السجود اللهم لك سجدت وكذا في الزوائد ١٢٩ والكنز ١٣٠ سجد لك  
 سوادي وخيالي ولم يصف فعل القومة ولا تخوف يدين وذلك لان رفع اليدين  
 للدخول في الصلوة فقط وراجع ١٣١ من الكنز وقد جاء عن ابن عمر وابي هريرة ترك التكبير  
 في الخفض لا معتبر بها في الكنز ١٣٢ فانه منكر ويعلم من الحمل الذي شرع في القومة  
 انها شبيهة بزمان الاستفتاح للخروج من الركوع ولم يكن التكبير ليعلم القوم انها  
 موضع الحمل لما لم يكن في التسبيح حمد من بجانب الجسد انما يليق ان يكون التسبيح من جانب الله  
 قال عند سلم فان الله قال على لسان نبيه ولم يكن بين السجدين تين لازالتين  
 منهما في حكم واحدة وراجع مواضع الادعية في الصلوة من اخر الشهد من المواهب  
 ولم ار في مبيت ابن عباس عند يمونة الا الاستفتاح ودعاء النور لعل الحمل في القومة  
 ليتدارك المسبوق ما فات من الحمل كما ذكره في الفتح للفقهاء ثم رأيت في البحري عن

البرماني م<sup>٢٢</sup> وهو الطف ولعل اصله ما في الكنز م<sup>٢٥٢</sup> وحاشية الدارقطني م<sup>١٣٢</sup>  
 فان كان كذلك فقد تدارك الذكر فقط ولو كان نموذجاً من القيام لا درك الركعة بأدراكه  
 والذي دل عليه حديث علي ان رفع اليدين للتوجيه وقد تورب الاستقبال ولذا سمي العلم  
 استفتاحاً وتوجيهاً وفي الهدي من اذكار القومة ما عند البخاري من الاستفتاح و  
 عنده مسلم بعضه من القومة وفي الفتح م<sup>١٥٢</sup> امر اذعية الشبهة لا ذكر اذكار وراجع الكنز  
 م<sup>١٦٥</sup> وم<sup>١٦٢</sup> عن ابي عمار اذا قام العبد في صلاته ذر البر على رأسه حتى يركع فاذا ركع  
 عنه رحمة الله حتى يسجد والتسجد يسجد على قدمي الله فليسأل الله ليرغب ص عن  
 ابي عمار مرسل يريد بالذوالنثار كنشاد الزهر على رأس القائم وبعلو الرحمة غنياً  
 اياه وهو في السراج المنير عن ابي عمار واسمه قيس وصححه عن شيخه ولبينه المناوي  
 وجعله اباعمارة وهو في النسخ ابو عمار ولعله غير قيس كنشاد بن عبد الله او غيره من  
 كنيته هذا -

كما في رواية الديلمي عن ابي هريرة في الكنز م<sup>٩</sup> اذ اركم احدكم فليضع يديه  
 على ركبتيه ثم يمكث حتى يطمئن كل عضو في مفاصله ثم يسبح ثلاث مرات فاذا يسبح  
 في جسده مثل ذلك وابن عمر م<sup>١٩</sup> وبينما ان يستدل على اصل المسألة بالحد  
 النقول واذا كان قولاً لا يزد عليه ارفع هناك وهو اذ اركعت فضع كفك على ركبتيك  
 م<sup>٩</sup> ولعله يلازم حديث فاذا ركعت فاعطوا فيه من اوعى مسلم من حديث ابن عباس  
 وراجع حديث ابن عمر عن ابن جبان م<sup>٩</sup> تلخيص م<sup>١٩</sup> حيزه وحدث رافعة  
 في الكنز م<sup>٩</sup> وابن عمر اذا استقم احدكم فليرفع يديه ليستقبل بباطنهما القبلة فان الله  
 تعالى امامه طس م<sup>٩</sup> من فائدة رفع اليدين وقته وعلى ملخصه كان التطبير والاستقبال

توجيه اصابع رجليه في السجود للقبلة واليدين كما في الكنز<sup>٢١٢</sup> وهو معنى الحنيف  
واسناد رواية ابن عمر في العمدة<sup>٦</sup> والكنز<sup>١٠١</sup> وفي سنن البيهقي عن ابى هريرة قال لما رايت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عام في صلاة فريضة ولا تطوع الا شهريديني في السماء يد عوثم يكرام وهو  
حدثني عن ابى داود وغيره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلاة رفع يده  
ملا ام ويريد بقوله يد عوان الرفع كان اشارة الى معنى لاسدي ولا يريد ايضا دعاء المسألة  
وقد شرحه في بدائع الفوائد<sup>١٢٢</sup> وراجع المنع فان في البدائع سقطا وفي فتح الخالق من  
تسليم الصلاة روى الطبراني في الكبير عن ابى امامة اذا قام احدكم في مصلاة فانهما يقوم  
بين يديك الله تعالى مستقبل ربه ومملكه عن يمينه وقريته عن يساره وهو متكرر في الحديث  
وسوال الربيع في الامم عن الشافعي عن معنى الرفع يدل على انهم كانوا لاحظوا في الحكم  
معناه وما ذكرنا من معناه عن العمدة<sup>١١١</sup> وهو في الزوائد<sup>١١١</sup> الاستاد فيه محمد بن حرب من رجال  
التهذيب وغيره من رجال اللسان كما في الصغير<sup>١٢٢</sup> ولما كان الرفع عند الشافعي  
للتعظيم وضعه عند رؤية البيت واصحابنا عند الاستلام للاستقبال فازالوا صلاة  
وكا زعم بصيغة التكبير وراجع عروس الافراح<sup>١٢٢</sup> وعندنا جوابا وامثالا اخلا من قبله  
تعالى في الانعام هذا الكبر آه آه ووجهت آه آه صلاتي آه وما عند الترمذي<sup>١٢٢</sup> وشرح  
المنتقى<sup>٢٣٣</sup> ولعله ترتب على معناه مسألة المد كما في العمدة<sup>١٢٢</sup> وما عن ابان المحامي  
في الكنز<sup>٢٣٣</sup> والحكم بن عمير قبله عن ابان قال كنت في الوفد فرأيت يارضط رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حين رفع يديه يستقبل بهما القبلة آه وعن الحكم قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يعلمنا اذا قمنا الى الصلاة فكبروا وارفعوا ايديكم ولا تجوزوا اذا انكمروا قولوا  
سبحانك اللهم بحمك آه ذكر اسناده في تخریج الهداية وابن عمر فيه<sup>٢٣٣</sup> واعلم ان الامر

بوضع اليدين على الركبتين في الركوع ووضعهما في السجود ليس لفائدة ترجع الى المصلحة  
من حيث التسهيل عليه ولا لاستيفاء المقام بل لانهما تركعان وتسجدان وليدين وقفاً  
وركوعاً وسجوداً وقعوداً في الصلوة ولا استقبال للكفين الا في التحريمة فاذا نزع الرفع للاستقبال  
وابان من وفد عبد القيس في الاصابة ولم اعرف رجال اسأله نعم رأيت في العمرة <sup>٣٥٩</sup>  
والاصابة ان الحكمين حيان في اسأله من جملة الوافدين نقله في العمرة عن ابي عبيدة  
معمر بن المثنى اللغوي وابو عبيدة العتكي في الاسناد ههنا عن الزبير كما في الانساب للسبكي  
من الجندیسا بوري لما ذكره في الاصابة ثم ان لفظ الحريش عن رفاعة في الكنز <sup>٩٣</sup>  
حتى يرجع كل عضو منكم الى موضعه وحتى يخلد كل عظم مأخذ مبنی على الترك  
عند الرفع فليس موضع اليد الا بعد الرفع لكن لم اجد بهذا اللفظ عند كل من عزاله انما  
هو في المتدارك <sup>٣٢٢</sup> ومعناه متكرر في حديث المسئ وحديث ابن عمر <sup>٩٩</sup> وان شئت  
قلت في العجالة ليس مبنيًا على الفعل -

ولا يرد ما في حديث ابي حميد عند التردى من هذا اللفظ مع ذكر رفع اليدين فيه لانه  
انما اطلق هذا اللفظ ايضاً بعدما نزع الرفع اى كان عند بعضهم ذكر هذا اللفظ لا ذكر رفع  
اليدين وعند آخرين ذكر الرفع مع لفظ آخر لا يلائمه وكان تبادلاً لاجاء عبد الحميد وجمع و  
حديث المسئ قولي يكتب بها بقدر ما قال ناله النطق ولا يزد عليه فان القول تسمية والفعل  
اشارة كما في الفقه <sup>٢٢٥</sup> وعقد اليدين بعد الرفع للتحريم والتكبير لان احرامها التكبير  
وهو اى التحريم والاحرام والاستقبال واحد من اول الصلوة الى الاحلال بالتسليم  
فكان التكبير كالنلبية تكون فرضاً في الابتداء ومنذوبة بعده والرفع كسوق الهدى للتقليد  
والاشعار -



ويراجع سياق البيهقي من رفع اليدين ونحوه عند الإتيان أو دقوا أفاعر عظامنا  
قال فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة رفع يديه حتى يحاذي  
منكبيه ثم يركب حتى يقر كل عضو منه موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر ويرفع يديه حتى  
يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل ولا ينصب رأسه ولا  
يقنع ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حمله ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه حتى  
يعود كل عظم منه إلى موضعه معتدلاً ثم يقول الله أكبر ثم يهوي إلى الأرض فيجأ في  
يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه فيثني رجله اليسرى فيقع عليها ويفتح أصابع رجله إذا  
سجد ثم يعود ثم يرفع فيقول الله أكبر ثم يثني برجله فيقع عليها معتدلاً حتى يرجع  
أو يقر كل عظم موضعه معتدلاً ثم يصنع في الركعة الأخرى مثل ذلك الحديث  
وعند الترمذي إذا قام إلى الصلوة اعتدل قائماً ورفع يديه قوله ثم يكبر حتى يقر  
كل عضو منه في موضعه معتدلاً ويريد به قرار كل عضو في موضعه بعد تمام الرفع  
وعود اليدين في موضعهما وهو ههنا العقد لأن الأرسال ليس حالة طبيعية لهما  
دائماً حتى يدخل في عنوان قرار كل في مرقع والرفع حالة غير طبيعية فأما يصدق  
ذلك العنوان بعد الفراغ منه قوله يعتدل ولا ينصب رأسه ولا يقنع يريده تسوية  
الظهر بعد الركوع قوله ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه هذا باعتبار حاله مكاناً  
قوله حتى يعود كل عظم منه إلى موضعه هذا باعتبار حاله زماناً فإذا دريت مودى ألفاظه  
فعود كل عضو إلى موضعه إنما يصدق بعد اختتام الرفع كما هو في سجع الجليل جعفر  
ههنا أو مع علمه وهو في الفاظ حديث السنن صلوة قال ثم إذا انت كعت فأنبت يديك  
على ركبتيك حتى يطأ كل عضو منك ثم إذا رفعت رأسك فاعتدل حتى يرفع كل عضو

منك لا دليل على ادخال رفع اليدين بين هذا الشرط والجزاء وعنوان عود كل عضو الى موضعه لا يلزمه بل لا يصدق عليه فهذه المطلقات عندك على اطلاقها لا دليل على تقييدها اذا كانت قولية ولم يذكر الرفع وكان الرفع الترك كلاهما ثابتين في الخارج فكل حديث سره فيه الراوي صفة الصلوة ولم يذكر الرفع فهو على اطلاقه لا دليل على تقييده به وسيم اذا كان قوليا ولا سيما اذا كان تركيب شرط وجزاء وفاء الجزاء فيه ما قولك ذكره الوجيان في شرح التسهيل وعندنا انها في الجزاء للتعقيب وهو ههنا التعقيب الثاني لا الزماني وهو في اللغة ثابت عندى وان انكره المتكلمون في العظاميات فهذا الذي ذكرته اردت بقولى ان حديث المسئى مبنى على الترك فافهمه - ثم قال في حديث السنن ثم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه كما فعل ذلك بعد افتتاح الصلوة فاشار الى ان هذا الرفع في المعنى كرفع الاحرام فادرك هذا ولا تنسب الى ما لم ارد ولا توجه قول القائل بما لم يقل هو به ولا تقوله ما لم يقل وقد اندرج في ثلثنا جواب نحو ما يؤخذ من نيل الاوطار ويقر به هنا حيث قال واجتمع القائلون بالارسال بحديث جابر بن سمره المتقدم بلفظ ما الى اراكم رافعى ايديكم وقد عرفت ان حديث جابر واراد على سبب خاص فان قلت العبارة بعزم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع معنى الرفع فلا اقل من صلاحية لحديث الباب لتخصيص ذلك العمود وان لم يصلح عليه معنى الرفع لم يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور ام فان الارسال لما لم يثبت فهذا الجواب هناك صحيح وكذلك اجابته عن ايراد حديث جابر في مسألة ترك رفع اليدين صحيح ايضا بخلاف حديث المسئى صلواته ونحوه فان ايراده في مسألة الترك منها هو في محله لثبوت الترك ورفع اليدين ههنا فلا دليل على التقييد فادرك الفرق الى الله ترجع الامور -

قال في بدائع الفوائد من ٢٢٣

(فائدة) قولهم لا علم لا يستلزم الاخص عينا وانما يستلزم مطلق الاخص ضرورة وقوعه في الوجود ولا بد في هذا من تفصيل وهو ان الحقيقة العامة تارة تقع في رتب متساوية فهذه تستلزم الاخص عينا ولا بد كما اذا قال افعل كذا فانه اعم من مرة ومرات وهو يستلزم المرة الواحدة عينا وانفق ما لا يستلزم اقل القليل عينا وتارة تقع في رتب غير متساوية كالحيوان والعدد فانهما لا يستلزمان احدا انواعهما عينا والله سبحانه وتعالى اعلم - (فائدة) حمل المطلق على المقيد مشروط بان لا يقيد بقيدين متنافيين فان قيد بقيدين متنافيين امتنع الحمل وبقية على اطلاقه وعلوم ان القيدين تمثيل لا تقييد مثاله قوله صلى الله عليه وسلم في لوغ الكلب فليغسله سبع مرات احدهن بالتراب مطلق وفي لفظ اولاهن وهذا مقيد بالاولى وفي لفظ اخرهن وهذا مقيد بالآخرة فلا يحل على احدهما بل يبقى على اطلاقه -

(فائدة) انما يحل المطلق على المقيد اذا لم يستلزم حمله تاخير البيان عن وقت الحاجة فان استلزمه حمل على اطلاقه وله مثالان احدهما قوله صلى الله عليه وسلم بعزات لمن لم يجد نعالين فليلبس خفين ولم يشترط قطعاً وقال بالمدينة على المنابر لمن سألته ما يلبس المحرم (من لم يجد نعالين فليلبس خفين وليقطعهما اسفل من كعبيه) فهذا مقيد ولا يحل عليه ذلك المطلق لان الحاضر مع عزات من اهل اليمز ومكة والبوادي لم يشهد خطبته بالمدينة فلو كان القطع شرطاً لبينه لهم لعدم علمهم به ولا يمكن اكتفاؤهم بما تقدم من خطبته بالمدينة ومن ههنا قال احمد ومن تابعه ان القطع منسوخ باطلا بعزات اللبس لم يأمر في اعظم اوقات الحاجة المثال الثاني قوله لمن سألته عن دم



ليترتب السجود على القيام كما ترتب عليه الركوع لا على الركوع ولذا جاء فيه المحل لقوت  
الركعة للمسبوق لقوات الركوع وكونه بقية كما ذكره البايجي في القيام الى الثالثة م٣١ وان  
كان عودا فالى بقائه لا ابتداء فاعلم ذلك والله اعلم وهو كالقيام الثاني في الكسوف عند  
البايجي م٣٢ عودا لا استيناف -

ولعل ملحظ الحنفية ان رفع اليدين اما للتحريم فعلا كتحليل الوجه عند التسليم للتحلل  
فعلا واما للاستقبال وهذا قد كفى مرة وان كان لبيان الفصل الانتقال فسنة غير مقصودة  
كجملته الاستراحة والاضطجاع بعد سنة الفجر فاختاروا الترك لهذا واما غيرهم فلعله  
عندهم للتعظيم فاستكروا كونه للقنوت اذ كان قبل الركوع كما ذكره ومعناه الاثار في باب الرفع عند رؤية  
البيت يدل على انه للفصل عندهم من جعل القنوت بعد الركوع رفع كالدعاء وانما جعل قبل الركوع انما  
يحوج الى الفصل فلما وضع الحمد فيه لانه منفصل الظاهر ان الرفع للاخذ بالفعل الشرع فيه  
ذكره الشيخ ابن الهمام من تكبيرات الجنازة عن ابى يوسف انه عند الشافعي فعل تعظيمي كما فسر في الهدية  
عند سؤال محمد بن الحزاليه وكذا في المحرر العتيق في رفع اليدين في تكبير العيد عند الحنفية للافتتاح كما في الفتح من استكبر الحجر  
والرفع مرة فقط وانما دخل فيه الاجتهاد من حيث عاية المعنى وكان ينبغي فيه الاعتماد  
على العمل فقط لوقوع الاختلاف في مواضعه وسيما بين السجدين مرفوعا ومن عمل بعض  
السلف مع دخول خمولى فيه وقد اسقطه الشافعي بالمعنى تدل عليه عبارة في الامر  
فانسحب على الجنس عند الحنفية ولهذا تعلل فيه ظاهرة هذا العصر في المواضع الآخر  
وبالحجة الترك مبني على التردد لا على الجزم بحاجب ووجه دخول التفقة فيه قد ذكرناه  
وانه ليس الترك على العدم الاصل بل لليدين فيه وظائف ايضا وصار الترك افضل  
عندهم كترك الترجيع في الاذان ولكنه كان لفائدة حاضرة عندهم لادائمه وكترك

تعد الركوع في الكسوف فانه كان عندهم لو ارد وقتي وقد قال لنا في المستقبل كاحداث  
صلاة صليتموها من المكتوبة -

ثم لو وجدت هينين كينين ايسار ابنى سير لقلت ان رفع اليد في شعار التكبير خارج  
الصلاة ايضا وعليه رفعه صلى الله عليه وسلم يديه عند اجرائه في زقاق خيبر مع التكبير  
وقد بوب عليه البخاري باب التكبير عند الحرب خصه من كراهته رفع الصوت بالدعاء ونحوه  
وكان معروفا عندهم وان قل وهو كتسميتهم بالمسحاة مسحاة ليس هذه التسمية باعتبار  
الشهادة فقط بل كان كثيرا عندهم ونمل وكذلك الاشارة بالمسحاة كثيرة في العرب عند  
زيارتهم مشاهد الحورين يستودعون عندها شهادة ان لا اله الا الله ويشيرون بالمسحاة  
الى السماء ثم لما حمل ذلك خارج الصلاة لعدم الاعتناء سرى ذلك داخلها ايضا وصار  
عند كثيره ليس بمهم وسرى حكم الجنس الى ما يجانسها فمما فقهه المقام والله الولو المنعك  
ويستحسن فيه حالة القيام وهياة اعلاء كلمة الله ولبعض ذلك الرفع في الاذان لا داخل  
الاصبعين في الصماخين <sup>نقط</sup> وسيما عند من جعل باطن الكف الى الكف عند الافتتاح كما  
في العمارة عن حاوي الماوردى ورحم الله البوصيري حيث قال -

كافعا راسا وفي ذلك الرفع الى كل سواد ايماء  
واممقا طرفة السماء ومصرى <sup>ب</sup> كل من شأته العلاء العلاء

قال البخاري باب التكبير عند الحرب حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بن

ايوب عن محمد بن انس رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم خيبر قد خرجوا ابان الحما  
على اعناقهم فلما راوه قالوا هذا محمد بن الحنيس محمد بن الحنيس فلجئوا الى الحصن فرفع النبي  
صلى الله عليه وسلم يديه وقال الله اكبر خربت خيبر انا اذ انزلنا بساحة قوم فله صباح المند  
راصبنا حمرافط حنجرنا فنادى منادى النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ورسوله يخفيكم

عن لحم الحمر فأكفنت القادر بما فيها تابعه على عن سفيان رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وكذا عنده في أخر علامات النبوة -

قال في الفتح والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه كلما أوفى على ثنية أو ذنبا كثر ثلاثا قال المذهب تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع استشعارا لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء وتبجيحه في بطون الأودية مستبطن من قصة يونس فإن تبجيحه في بطون الحوت نجاة الله من الظلمات فبسم النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأودية لينجيها الله منها وقيل مناسبة التبجيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التبجيح هو التنازلة فتناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما تناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ولذلك ورد في صفته العالی والعلی المتعالی ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد لحاظ بكل شيء على كمال وعزاه -

والإشارة على وجه الإشارة بالمسح في التشهد على المعروف للأخلاق التوحيد وإشارة بها في دعاء المسألة ذكرها في العروة عن أبي يوسف في باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة وإشارة بها مع رفع اليد إلى المنكب رد مرفوعاً في الخطبة وعن سهل بن سعد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهراً يديه قط يدعو على منبر ولا غايهما كان يدعو إلا يضع يده أحد ومناكيبه ويشير بإصبعه إشارة رواة احمد وابوداؤد وقال فيه لكن آيته يقول هكذا وأشار بالسبابة وخط الوسط بالابهام منتقاة الأخبار من الجمعة وفي الفتوى عن الأوزاعي ذكرها ابن نصر في قيام الليل ورفع اليدين للاستقبال ورفعهما مع التكبير خارج الصلاة ورفعهما للسؤال خذاء الصدق والابتهاال وهو رفعهما رفعاً بليغاً ومذهبهما

والاستجارة بجعل ظهورهما الى السماء كما ذكره في الاستسقاء ونقلوا في كتب الفقه  
عن ابي يوسف من عمله في قنوت الترفع اليدين كدعاء المسألة وهو كذلك عند الشافعية  
وقد اطلق الرواة على اكثرها لفظ الدعاء الذي يعبر عنه بالفارسية  
بخوانن الادعاء السؤل الذي يعبر عنه بخوانن وهو المراد بقوله تعالى قل ادعوا الله  
وادعوا الرحمن اياما تدعون له الاسماء الحسنى من دعوت زيد بن زياد قال قائلهم  
وداع دعائيا من يجيب الى النداء فلم يستجبه عند ذلك مجيب  
فقلت له اقدم وارفع الصوت مرة لعل الى المغوار منك قريب  
وراجع ما في السعاية من الاعن ابن حجر وفي ملا عن الضحاك في الثناء والكتيبان  
من الثناء والذكر المنثور من الطوران المراد من "وسبح بحمد ربك حين تقوم الثناء عن  
ابن المسيب وفي الناسم عن ابن زيد - ثم زيد عولم فتسبحون بحمده -

ولعل غرض الشريعة كون الرفع في ابتداء القيام والركوع والسجود الاول و  
وفي الزيادة عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند التكبير للركوع وعند التكبير حين يسجد ساجدا رواه الطبراني في  
الثاني فينتظم والله اعلم الاصح هو في الصحيحين في الصلاة رجال الصحيح وعندنا في داود عن ابيه مرة واذا رفع يده في السجود ذلك اذا رفع يده في السجود مثل ذلك آة ١٢

وعند النسائي باب رفع اليدين بين المحدثين تلقاء الوجه وهو عند الدارقطني  
واعله الحافظ ابو احمد النيسابوري كما في شرح المنتقى ١٩٥ وابن طاهر في التذكرة  
١٩٥ وما في التروائد ١٩٥ ففيه محل بن جريس بالقوى وله مناكير وفي سياقه بعض شيك  
ورأيت في العمدة ١٩٥ ان ابن القطان قد صحح حديثا اخر لطاؤس انه كان يرفع يديه  
حتى يجاوز بهما رأسه آه ولعل الصواب حتى يجاذى بهما ويكون من غير طرئ المنصر  
ابن كثير - يدل عليه ما في جزء البخاري عنه ١٩٥ وما

ولما كان عدما لم يتعرض الرواة لفيقه في اكثر الاحاديث كما قرره ابن تيمية



في ذكرهم جهر بسبح الله وسكوتهم في أكثرها فافهم كثرة وقوعه وليس الأمر كذلك متعينا  
وهذا الجلسة الاستراحة فيما ذكره عن أحمد في الجهر النقي ١٢٤ ولا حظ ما ذكرناه في مس ١٣٤  
من تعليقنا في حديث جابر بن سمره يوم أن للإصبع إشارة بالسَّلام مع ما في الجهر النقي ١٥٤  
لكن شرحه ما في الكنز من باب فرب بلفظ ثم وتثنية اليدين فالإشارة إشارة الصلوة  
في لفظ البيهقي في الجهر النقي ١٦١ أو الإشارة السَّلام أو أراد بقوله أنها كيفي أحدكم  
أن يقول هكذا وأشار بأصبعه ويسلم على أخيه الإشارة إلى وضع اليدين على الفخذين  
الإشارة الصلوة وبدل عند ابن جبان قوله أن يقول هكذا وأشار بأصبعه بقوله أن  
يضع يديه على فخذيته ونحوه عند مسلم ولكن أن يضع يده بالافراد، ومنغري الكلام  
أن اليدين مشغولتان بنظائف عند الترك أيضا وإنما قل النقل في الترك لكونه من  
الترك مع كونه كثيرا في نفسه كإخفاء بسم الله وإخفاء آمين وترك جلسة الاستراحة  
وأنما ترد فيه من اختار الرفع مذهباً أو كان من عادته ترجيح جانب من الاختلاف  
المباح أيضاً كالبخاري على خلاف عادة الآخرين كالنسائي وأبو داود والترمذي

**فصل** في ما فهمه بعض السلف من معنى التكبير وموضعه ومزيل صوته  
برفع الصوت والإعلان وإذا علا شرفاً وفي العاكر كما في العمدة عن الطبري من باب  
الذكر بعد الصلوة وكذا عند ابن ماجه فتم قسطنطينية بالتكبير ورفع الفارق الصوتية في  
ليلة التعرير وباب البخاري باب التكبير عند الحرب ونحوه ذكره رفع الصوت بالدعاء ونحوه  
ورفع اليدين عند وأنه شعار تخفف فيه بعض السلف أولاً ثم اتفقوا على تأكله في الصلوة

باب انتهاء التكبير في الركوع ١١١ من عمدة القاري

(ذكر ما يستفاد منه) فيه أن التكبير في كل خفض ورفع وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح

والحسن البصري ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي والوحيفة ومالك  
والشافعي وأحمد وإسحاق بهم ويحكي ذلك عن ابن مسعود وأبي هريرة وجابر بن عبد الله  
والخزين وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن سيرين والقاسم وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير قتادة  
لا يكبرون في الصلوة إذا خفضوا وقال ابن الجشبية في مصنفه حدثنا أبو داود عن شعبة عن  
الحسن بن عمران أن عمر بن عبد العزيز كان لا يتم التكبير حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عمر  
قال صليت خلف القاسم سالم فكاننا لا يتمان التكبير حدثنا غندر عن شعبة عن عمر بن مرة  
قال صليت مع سعيد بن جبير فكان لا يتم التكبير حدثنا عباد بن سليمان عن مسعر عن يزيد  
الفقيه قال كان ابن عمر ينقص التكبير في الصلوة وقال مسعر إذا الخطأ بعد الركوع للسجود يكبر  
فإذا أراد أن يسجد الثانية لم يكبر ويحكي عن عمر بن الخطاب أيضاً وأخرج عبد الرزاق في  
مصنفه عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي الوليد قال أخبرني شعبة بن الحجاج عن رجل عن  
ابن أبي رزم أن عمر بن الخطاب أتمهم فلم يكبر هذا التكبير ويحكي عن ابن عباس أيضاً  
وأخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمر بن دينار عن جابر بن زيد قال صليت مع ابن عباس  
بالبصرة فلم يكبر هذا التكبير بالرفع والخفض قلت المشهور عن هؤلاء التكبير في خفض الرفع  
وروايات هؤلاء محمولة على أنهم تركوه إجماعاً فإنا للجواز والراوى لم يسمع ذلك منهم  
لخفاء الصوت وكانت بنو أمية يتركون التكبير في الخفض وهو مثل معاوية وزيد وعمر بن  
عبد العزيز قال ابن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال أول من نقص التكبير  
زيد وقال الطبري أن أبا هريرة سئل من أول من ترك التكبير إذا رفع رأسه إذا وضعه قال  
معاوية وقال أبو عبد الله العدني في مسنده حدثنا بشر بن الحارث حدثنا إسرائيل عن ثوير  
عن أبيه عن عبد الله قال أول من نقص التكبير الوليد بن عتبة فقال عبد الله نقصوها

نقصه الله فقد رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كل ركعة وكلما سجد وكلما رفع رأسه  
 وعن بعض السلف انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره  
 فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن ابري الخزاعي انه صلى مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وكان لا يقر التكبير رواه ابو داود الطحاوي قلت قالوا انه ضعيف ومعلول الحسن  
 ابن عمران احد رواه قال الطبري هو مجهول لا يجوز الاحتجاج به وقال البخاري في تاريخه  
 عن ابي داود الطيالسي انه حديث باطل وقتل ذكرناه عن قريب فان قلت سكوت ابي داود الطحاوي  
 يدل على الصحة عندنا قلت لما لم يمتنعنا صحة فاجاب ذكرناه عن قريب تاويله الكرخي على  
 حذفه فذلك نقصان صفة لا نقصان على اجاب الطحاوي ان الآثار المتواترة على خلافه وان  
 العمل على غيره فان قلت تكبيرة الانتقال سنة ام واجبة قلت اختلفوا فيه فقال قوم هي  
 سنة قال ابن المنذوبه قال ابو بكر الصديق وعمر جابر قيس بن عباد والشعبة والاذري  
 وسعيد بن عبد العزيز ومالك في الشافعي ابو حنيفة ونقلاء ابن بطال ايضا عن عثمان وعلي بن مسعود  
 وابن عمر وابي هريرة وابن الزبير ومكحول والنخعي وابي ثور وقالت الظاهرية واحمد في رواية كلهما  
 واجبة وقال ابو عمر قد قال قوم من اهل العلم ان التكبير انما هو اذن بحركات الاقدام وشعار  
 الصلوة وليس بسنة الا في الجماعة فلما من صلى وحده فلا بأس عليه ان لا يكبر وقال سعيد  
 ابن جبيرة انما هو شيء يزين به الرجل صلوته، انتهى - وعند ابي داود من باب ما يقول الرجل  
 اذا سافر من الجهاد عن علي الازدى ان ابن عمر علمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا  
 استوى على غيره خارجا الى سفر كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين

له وعندى انه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن عمر علمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا  
 ارتفع فهو الراوي ايضا عن عمر بن عبد العزيز نقصه فيلتبس العمدة ايضا ثم المروا بالنقص تركه دل عليه لفظ  
 السلف فيه وفي اتامه وابواب البخاري وتراجمه لاحد المذاهب بسطه على الانتقال -

وانا الى ربنا ملقون اللهم اني اسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى اللهم  
هون علينا سفرنا هذا اللهم اطولنا البعد اللهم انت الصاحب السيف والخليفة في اهل و  
المال واذا رجع قالهم وزاد فيهم امنون قاتلون عابدين ولربنا حمد من وكان النبي صلى الله عليه  
وجيوشه اذا علوا الثنا يا كبروا واذا هبطوا سبحوا فوضعت الصلوة على ذلك ام ولعله على هذا  
المعنى تركه بعضهم عند الخفض للسجود ولم يتركه ابن عمر عند الخفض للركوع لكان رفع اليدين  
فيه وهو شعار التكبير او تكبير فعلى ذلك انه على مضاه من الدلالة الوضعية غير اللفظية على  
اصطلاح النظائر كالذوال الاربع عندهم والتكبير القول وشعار الملة الحنيفية يميزها عن غير  
فوضع في موضع الشعار كالاستلام والرمي الذبح وفي شروع العبادة اعلاماً بانها عبادة  
الحنفاء لا عبادة المشركين والوجه في التكبير للسجود انه ليس الخفض وان كان معاً ابتداء  
في القومة والجلطة في هيئة مناسبة له ثم امتد على الخفض لضرورة الموالاة والعموم للشرع  
قال الراغب واكبرت الشيء رأيت كبراً قال فلما رأيت كبرته والتكبير يقال لذلك ولتعظيم  
الله تعالى بقوله هو الله اكبر ولعبادته واستشعار تعظيمه وعلى ذلك ولتكبيروا الله على ما  
هكذا سكون - وكبرته تكبيراً -

باب التكبير ايام منى واذا غدا الى عرفة <sup>٣٥</sup> من العمدة ايضا

(ذكر ما يستفاد منه) قال الخطابي وابن بطال معنى التكبير في هذه الايام ان الجاهلية كانوا  
يذبحون لوطاغيتهم فجعلوا التكبير استشعار للذبح لله تعالى حتى لا يذكر في ايام الذبح غير  
استوى - وفي المغني من تكبيرات العيد ولائها تكبيرات حال القيام فاستحب ان يتخللها ذكر  
كتكبيرات الجنازة وتفاقر التبيح لانه ذكر يخفف ولا يظهر بخلاف التكبير اه وفي الكثرة  
اذا سمعتم الرعد فسبحوا ولا تكبروا وفي مراسيله وفي المغني ايضا ما ذكره في اذان الراعي المنفرد

والمسافر وفي البيت من معني الشعار وفيه والمدونة وكان اى ابن عمر يقول انها الاذن  
على الامير والامام الذي يجمع الناس <sup>٢٣٦</sup> وكالجمعة لتحقق احد معني الشعار فيها.

**فصل** في احاديث الرفع نقلنا فيه عبارة التلخيص الجدير فانه اتى على جملة ما يورث  
الاثر يسير، وليعلم ان الرفع متواتر اسناداً وعملاً لا يشك فيه ولم ينسخ ولا حرف منه وانها  
بقي الكلام في الافضلية وصرح ابو بكر الجصاص في احكام القرآن من مسائل رؤية الهلال  
بذلك وانه من الاختلاف المباح ولما التزمنا قليلة ومع هذا هو ثابت بلا مرد وهو  
متواتر عملاً لاسناد اهل الكوفة وقد كان في سائر البلاد تاركون وكثير من التاركين في  
المدينة في عهد مالك وعليه بنى مختاره وكان اكثر اهل مكة يرفعون فبنى عليه الشافعي مذهبه  
وكانوا تعلموه من ابن الزبير وكان يرفع وتعلمه اهل الكوفة من ابن مسعود وعلى ورحلوا اعمى  
لتعلم الصلوة ايضا فروا تركه واستمر اعليه والتواتر على النحاء، تواتر اسناد وتواتر طبقة  
وتواتر توارث وتعامل وتواتر قد المشترك وكله تواتر تفيد القطع - ثم من ذكر ان رواية  
الرفع نحو خمسين صحابياً فهو قد ادرج فيه رواية الرفع عند الافتتاح فقط ايضا والافرواة  
الرفع نحو عشرين كما في الدراري المضيئة للشوكاني ويجري فيه النقد ايضا ولا يرى مختصر  
الا نحو خمسة عشر او اقل منهم كما سأتى من البحث في بعض دفعات ورفعا ثم ان من مختار  
جانباً يري خلافة قليلا وذلك من الجانبين فلم يقبوا فيه تاريخنا ونقلنا واضحاً وافها هناك  
مخائل وتواتر فعل اهل المدينة نقله المالكية واعترف به ابن القيم في اعلام الموقعين  
وان لم يحبله حجة وسأتى عبارات من كتب الشافعي يقلل خلافة خلاف المالكية -  
قال حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حين منكبيه  
اذا افتتح الصلوة متفق عليه بزيادة واذا اكبر للرفع واذا ارفع راسه من الركوع رفعها كذلك

فقال سمع الله لمن حمد زاد اليه حتى فما زالت تلك صلوة حتى لقي الله وفي رواية البخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد لاحين يرفع رأسه من السجود قال ابن المديني فحدث الزهري عن سالم عن ابيه هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه ان يجعل به لانه ليس في اسناده شيء -

حديث وائل بن حجر انه صلى الله عليه وسلم لما كبر رفع يديه حان منكبيه الشافعي واحمد من رواية عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل به -

قوله روى انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه الى شحمة اذنيه رواه ابو داود والنسائي وابن جابر من حديث وائل ايضا ولفظه رفع يديه الى شحمة اذنيه وللنسائي حتى تكاد اجهما وتكاد شحمة اذنيه وفي رواية لابن اود وحاذي باهما يذنيه وفي المتك والدارقطني من طريق عاصم لم يحل عن انس قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فخاض يديه الى شحمة اذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل الحديث ومن طريق حميد عن انس كان اذا افتتح الصلوة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي باهما يذنيه ،

قوله يرفع يديه غير مكبر ثم يتدلى التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائه روي ذلك عن ابي حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والاربعة ولفظه ابي اود كان اذا قفل الى الصلوة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم كبر حتى يقر كل عظم في موضعه مقبلا -

قوله وقيل يتدلى بالكبر مع ابتداء التكبير يروي ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سياق رواية احمد بن حنبل ابي اود حيث قال عن وائل انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير وللبهقي من وجه اخر عن عبد الرحمن بن عامر الجعفي عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كبر رفع يديه مع التكبير -

قوله وقيل يرفع يديه غير مكبر ثم يكبر ويده قارآن ثم يسلمهما فيكون التكبير بين الرفع والإسالة  
روى ذلك عن ابن عمر لمرارة من حديث ابن عمر هذه الكيفية لكن لفظ رواية أبي داود إذا قام إلى  
الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وهما كذلك وفي الباب عن مالك  
ابن الحويرث متفق عليه -

وعن علي بن رواه أبو داود والترمذي وصححه أحمد في أحكامه الخلال وعن محمد بن عمر بن عطاء الله  
سمع أباه في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول إذا علمكم بصلوة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فاعرض فقال كانا إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه  
حتى يجاذي بهما منكبيه رواه أبو داود والترمذي وصححه -

وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل في الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه  
من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا رواه البخاري في جزئه ابن ماجه البيهقي -  
وعن جابر بن جهم رواه الحاكم وقال لم يكتبه من حديث سفيان عن أبي الزبير عنه إلا من حديث  
شيخنا أبي الجاسر المحمدي وهو ثقة فامون وأما غيره من حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير  
انتهى ومن حديث إبراهيم بن خزيمة ابن ماجه وصححه البيهقي -

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع  
وقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثله رواه البيهقي ورجاله ثقات  
وعن عمر بن الخطاب رواه الدارقطني في غرائب مالك والبيهقي وقال الحاكم أنه محفوظ  
وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر للصلاة جعل يديه حذاء  
منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك وإذا رفع السجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل  
مثل ذلك رواه أبو داود ورجاله رجال الصحيح

وقال الدارقطني في العلل روى عمرو بن علي عن ابن ابي عمير عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة انه كان يرفع يديه في كل خفص ورفع ويقول انا اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم -

وعن ابي موسى قال اريكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا يرفع باين السجدين رواه الدارقطني ورجاله ثقات -

وعن عبد الله بن الزبير انه صلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض فقال ابن عباس من احب ان ينظر الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقتد بابن الزبير -

وعن طاوس عن ابن عباس في الرفع رواه ابو داود والنسائي -

وعن عبيد بن عمير عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلوة المكتوبة رواه ابن ماجه -

وعن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه واذا اراد ان يركع واذا رفع من الركوع رواه الحاكم والبيهقي -

وعن حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعراب يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يرفع يديه رواه ابو نعيم في الصلوة وروى مالك في الموطاع سليمان بن يسار مرسلاً مثله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن مرسلاً مثله وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعلة لم يرو قط حديث بعد اكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف اهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزء رفع اليدين روى



الرفع سبعة عشر نفساً من الصحابة وسره البيهقي في السنن وفي الخلائق اسماء من روى  
الرفع عن نحو من ثلاثين صحابياً وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذا السنة  
العشرة المشهود لهم بالجنة ومن بعدهم من أكابر الصحابة - قال البيهقي وهو كما قال ورؤي  
ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة الأعرج قال أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل  
خفض ورفع وقال البخاري في الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحداً منهم قال البخاري ولم يثبت عن أحد  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه -

وروى الإمام أحمد بسند عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رأى مصلياً لا يرفع حصة رواه  
البخاري في جزئه بلفظ "رأى بالخصي" وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول يروى  
عن عقبة بن عامر أنه قال في من رفع يديه في الصلوة له بكل إشارة عشر حسنات -  
وروى ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز قال إن كنا لنؤدب عليها يعني على ترك الرفع  
وقال محمد بن سيرين هو من تمام الصلوة رواه الأثرم وقال سعيد بن جبير هو شيء يزين به  
الرجل صلوته رواه البيهقي -

وعن النعمان بن أبي عياش مثله رواه الأثرم وقال عبد المطلب أخذت ذلك عن ابن  
جريح وأخذه ابن جريح عن عطاء وأخذه عطاء عن ابن الزبير وأخذه ابن الزبير عن أبي بكر  
وأخذه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم -

**قلت** أما حديث ابن عمر فهو حجة على الخلق كما ذكره عن ابن المديني وزيادة فما زالت  
تلك صلوة حتى لقي الله كذب قال الشيخ النيموي قلت قال الزيلعي في نصب الرأية قال  
الشيخ في الإمام ويزيل هذا التوهم يعني دعوى النخ ما رواه البيهقي في سننه من جهة

الحسن بن عبد الله بن حمدان الرقي شاعصة بن محمد الانصاري ثنا موسى بن عقبة عن نافع  
 عن ابن عمر ثم ساق الحديث ثم قال رواه عن ابي عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر  
 عن عبد الرحمن بن قريش بن خزيمة الهروي عن عبد الله بن احمد الدجعي عن الحسن بن ابي  
 واخرجه الحافظ في الدراية ثم قال قال البيهقي هذا يدل على خطأ الرواية التي جاءت عن  
 مجاهد يعني المتقدمة انتهى كلامه - قلت العجب منهم كيف اوردوه في تصانيفهم وسكتوا  
 عنه مع ان بعض رجاله من ائمة يوضع الحديث قال الذهبي في الميزان عبد الرحمن بن قريش بن  
 خزيمة هروي سكن بغداد ائمة السليمان يوضع الحديث انتهى وقال في ترجمة عصمة بن محمد  
 الانصاري قال ابو حاتم ليس بالقوي وقال يحيى كذاب يضع الحديث وقال العقيلي يحديث  
 بالبواطيل عن الثقات وقال الدارقطني وغيره مترك انتهى -

فان قلت قال العلامة الفيروز آبادي في سفر السعادة بعد ما ساق الكلام على اثبات الرفع  
 في المواضع الثلاثة وروى العشرة المبشرة انه صلى الله عليه وسلم لم ينزل على هذه الكيفية حتى  
 رحل عن هذا العالم قلت رده العلامة هاشم السندي في رسالته كشف اليرين بان  
 نقله الفيروز آبادي عن العشرة المبشرة في دوام فعله صلى الله عليه وسلم الرفع الى وقت فاته  
 فلم يصح فيه حديث واحد فضلا عن رواية العشرة نعم وقع ذلك في رواية واحدة عن  
 ابن عمر مذكورة في سنن البيهقي لكن سند غير صحيح ومن ادعى صحته وصحة غيره فعليه البيان  
 انتهى - قلت وكأنه دخلت للراوي رواية في رواية وهي في الموطأ عن علي بن الحسين <sup>سأله</sup>  
 وقد اصبحت العبارة شيئا واما قال في سفر السعادة بعده وقد مر في هذا الباب ما بلغ ما بلغ من آفة فاطل لا اقبل لاصلا ١٦  
 وعند البخاري في باب يجرى بالكبير حين يسجد وراجع المدونة مشكوكا وسنن ابي داود ١٦  
 والنسائي ١٤٣ -

ومع كون حديث ابن عمر في هذه الغاية اعتمد منه المالكية بما يأتي في عبارة الزمركاني

وروي على وجه بترك ذكر الرفع في كلا الموضعين وذكره عند الافتتاح فقط وهو في المردونة  
الكبرى عن مالك وسره ممددة لها في ادلة الترك وبترك ذكر الرفع عند الركوع وهو عن مالك  
ايضاً في الموطأ وبذكره في كلا الموضعين وهو عن مالك خارج الموطأ وبالاختلاف بين سالم و  
نافع فيه في الرفع والوقف وبذكره بعد الركعتين او عدمه وبذكره للسجود فيه مرفوعاً عند  
البخاري في جزئه ومن عمل ابن عمر فقهه عند ابن حزم قال في الفقه قال مالك قطيعة الشافعي  
والقعيبي سر جماعة من رواية الموطأ فلم يذكر فيه الرفع عند الركوع قال حدثني عن مالك  
في غير الموطأ ابن المبارك وابن هدي والقطان وغيرهم بآثارهم وقال ابن عبد البر كل من  
رواه عن ابن شهاب اثبتة غير ما لك في الموطأ خاصة اهـ - كذا نقل عن ابن عبد البر  
وهو في جزء البخاري ان كانت النسخة صحيحة من طريق بعضهم غير مالك عن الزهري ايضاً  
بترك ذكره عند الركوع ففيه عن سفيان بن عيينة عن عمار عن ابيه قال آتيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يرفع يديه اذ اكبر واذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك بين السجدة  
اهـ - الا ان يريد اذ اكبر اى في مرتين وفيه من طريق يونس عن ابن شهاب به اذا قام الى  
الصلوة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر ويفعل حين يرفع رأسه من الركوع  
ويقول سمع الله من حمد واعادة في موضع اخر كذلك من طريق اخر عن يونس ولا يمشي فيه  
التوجيه المذكور واخرجه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كان اذ اكبر رفع يديه واذا رفع رأسه  
من الركوع من طريق حماد بن سلمة عن ايوب عنه في الموضع الاول وذكره معه ثانياً  
ولكن نفي هذا انتشاداً بل كماله على الاختصار ولكن ثبت التنوع في هذه المسألة  
ثبوتاً لا مراً له فالأصح أنه على التنوع -

وقال فيه وزاد وكيع عن العيص عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه

كان يرفع يديه اذ اركع واذا سجد آة ثم ذكر كلاماً فيه يدل على انه فهم منه التكرار والعمرى  
 في نافع ثقة عندهم كما في كتب الرجال واخرج في موضع اخر عمل ابن عمر وهو عند ابن حزم  
 من عمله بحيث لا يثني فيه تأويل قال باسناد عنه انه كان يرفع يديه اذا دخل في الصلوة و  
 اذ اركع واذا قال سمع الله لمن حمده واذا سجد وبين الركعتين يرفعهما الى ثدييه آم وقال هذا  
 اسناد لا دخل فيه فاما الاختلاف بين سالم حيث رفعه ونافع حيث يقفه فقد قال في العمدة  
 عن ابن عبد البر والقول فيه ما قول سالم ولم يلتفت الناس فيها الى نافع ام قلت هذا بالنسبة  
 الى الاختلاف في بابيهما وقد اختلف على نافع نفسه في الوقف الرفع ايضاً والرأي فيه مختلف  
 الى الآن فخرج البخاري في صحيحه رفعه ويرجح البوداود وقفه وذكر ما يؤيده ابن المنجاري ثم رقى  
 طريق نافع لفظ اخرم فوعا عند الطحاوي في مشكلة ذكره في الفتح كان يرفع يديه في كل خفض ورفع  
 وركوع وسجود وتيامم وعود وبين السجدين ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ام  
 ثم قال وهذه رواية شاذة آة قلت قد حصلت متابعتها من مجموع ما ورد في المسألة مرفوعاً  
 ونعماً لا وقد جوزه احمد بن حنبل كما في المغني وبدائع الفوائد عنه وكل ذلك الانتشار لاختلاف  
 العمل فيه ولا يمكن النكاه وانما يضيق الامر فيه على بعض الناس حيث انهم شددوا في الرفع  
 لم يستطعوا العمل بكله ورد فجعلوا يتعلمون فيه بكل ما امكنهم واما من اخذه جائزاً غيرهم فلا ضيق  
 عليه ولا يضطر الى اعلال الأحاديث وتذليل اذا اتسع الامر ضاق واذا ضاق اتسع -  
 ثم في العمدة وقال جماعة ان الاسقاط انما اتى من مالك وهو الذي كان اوسع فيه نقله  
 ابن عبد البر ايهام بمعنى الاسقاط من القراءة او الكتابة واما الوهم من باب علم فبمعنى  
 الخلط ومن باب ضرب فبمعنى ذهاب الوهم الى شئ وما قالوه لا يبعد ان يكون من مالك لغلطاً  
 بل لاختلاف العمل وتنوع الصور وليس ذلك بمقتصر عليه في هذه المسألة بل فعله الآخرون

ايضا فيها ولا يخفى ذلك على من له مراجعة وانما يكون ذلك عند اختلاف العمل فميشي كل على اختياره كما فعله البخاري في حديث الائمة بحجة واذا قرأ فانصتوا اعلمها وتركها من بين الجمل بخلاف مسلم صححها واخرجها وكذا فعلوا في زيادة فصاعدا في حديث القراءة وامثلته كثيرة عندهم وكذلك فعلا في ركوع الكسوف -

وهذه عبارة الزرقاني في شرح الموطأ في ما اعتذر رواه في حديث ابن عمر  
وقال صاحب الهداية من الحفظة الاصح يرفع ثم يكبر لان الرفع صفة نفى الكبرياء عن غير الله والتكبير اثبات ذلك له والتقى سابق على الاثبات كما في كلمة الشهادة قال الحافظ وهذا مبني على ان حكمة الرفع ما ذكر وقد قال فرقي من العلماء الحكماء في اقتراحهما انه يراه الاصح وبسبب الاعمى وقيل الاشارة الى طرح الدنيا والاقبال بجلية على العبادة وقيل الى الاستسلام والاقبال لينا سب فعله قوله الله اكبر وقيل الى استعظام ما دخل فيه وقيل الى تسام القيام وقيل الى الرفع الحجاب بين العبد المعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه قال القرطبي هذا شبهها وقال الربيع قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه انتهى - وقال ابن عبد البر رفع اليدين معناه عند اهل العلم تعظيم الله وعبادة له لاجتلال اليه واستسلام له وخضوع في حالة الوقوف بين يديه واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يقول لكل شيء زينة ومروية الصلوة التكبير ورفع الايدي وقال عتبة بن عامر له بكل اشارة عشر حركات بكل اصبع حنة انتهى - وهذا رواه الطبراني بسند حسن عن عتبة بن عامر قال يكتب في كل اشارة يثايرها الرجل يديه في الصلوة بكل اصبع حنة او درجة موقوف لفظا مرفوعا حكما اذ لا دخل للرأي فيه وهذا الرفع مستحب عند جميع العلماء عند افتتاح الصلوة لا واجب كما قال الاوزاعي والحميد شيخ البخاري وابن خزيمة وداود

ولعـض الشافعية والمالكية قال ابن عبد البر وكل من نقل الوجوب لا يبطل الصلوة  
بتركه الا في رواية عن الاوزاعي الحميدي وهو شذوذ وخطأ وقيل لا يستحب حكاة البهجي  
عن كثير من المالكية ونقله النخعي رواية عن مالك ولذا كان اسلم العبارات قول ابى  
اجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلوة وقول ابن المنذر لم يختلفوا انهم  
صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة (واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما)  
اي يديه (كذلك) اي حذو منكبيه (ايضا) كذا ليحيى والقعنبي والشافعي ومعنوي  
والنيسابوري وابن نافع وجماعة فلم يذكره الرفع عند الخطا للركوع ورواه ابن وهب  
وابن القاسم ابن مهدي وعبد بن الحسن وعبد الله بن يوسف وابن نافع وجماعة غيرهم في  
الموطأ بإشباتهم فقالوا واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا قال  
ابن عبد البر وهو الصواب وكذلك لسائر من رواه عن ابن شهاب قال جماعة ان ترك  
ذكر الرفع عند الخطا انما اتى من مالك وهو الذي ربما اوهم فيه لان جماعة حفاظا  
رووا عنه الوجهين جميعا واختلف في مشروعيته فروى ابن القاسم عن مالك لا يرفع في  
غير الاحرام وبه قال ابو حنيفة وغيره من الكوفيين وروى ابو مصعب ابن وهب اشهب  
وغيرهم عن مالك انه كان يرفع اذا ركع واذا رفع منه على حديث ابن عمر به قال الاوزاعي  
والشافعي واحمد واسحق والطبري وجماعة اهل الحديث وكل من روى عنه من الصحابة  
الرفع فيه ما روى عنه فعله الا ابن مسعود وقال محمد بن عبد الحكم لم ير واحدا عن مالك ترك  
الرفع فيه ما الا ابن القاسم والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر انتهى كلام ابن عبد البر  
وقال الاصيلي لم يأخذ به مالك لان نافعاً وقفه على ابن عمر وهو احد الاربعة التي  
اختلف فيها سلمه ونافع ثانيهما من باع عبدا وله مال فماله للبائع والثالث الناس كل بل

مائة لا تكاد تجد فيها راحلة والرابع فيما سقت السماء والعيون العشر فرفع الاربعة سالماً وقفها نافع انتهى - وبه يعلم تحمل الحافظ في قوله لم ار لها لكبة دليلاً على تركها اهمكاً الا قول ابن القاسم انتهى، لان سالماً ونافعاً لما اختلفا في رفعه ووقفه ترك ما لك في المشهور القول باستحباب ذلك لان الاصل صيانة الصلوة عن الافعال -

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار) احدا الفقهاء التابعي (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلوة) رواه شعبة عن يحيى بن سعيد عن سليمان كذلك مرسل بلفظ كان يرفع يديه اذ اكبر لا قتح الصلوة واذا رفع رأسه من الركوع ولم ولم احديثه لك بن الحويرث ففيه الرفع بعد الرفع من الركوع وثانياً عند السجود عند النساء من طريق سعيد بن ابى عمرو بن قتادة وشعبة في النسخة غلط يعلم ذلك من الفتح وقال فيه وهو صحيح واقفت عليه فيه وفيه الرفع بين السجدين ايضاً ولا بد ولا سبيل الى اعلااله كما فعله بعض الناس مجازفة منه فقد ساعدته شواهد تعامل السلف ايضاً ومثله لا يمكن ان يعمل ومساعدة التعامل اكبر شاهد للصحة فوق الاسناد وعند من له بصيرة فليكن ذلك ايضاً وجهاً وان قل بالنسبة الى الموضوعين ولكن لا بد من تسليمه ايضاً عقلاً الخلاق في المقاصع قائلاً : وانا اعتقدت بكل ما اعتقدته

ولفظه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلواته واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع واذا سجد اذ رفع رأسه من السجود حتى يجاذى بها فزوع اذنيه ام - فهذا ايضاً فعل مرة وترك اخرى وهو كحديث ابى ذر الصلوة خير موضوع فيقل منها اوليكثرة -

وكذلك اختلاف الالفاظ والمواضع في حديث وائل لا يخفى وراجع فتح المغني

فلعله اشار اليه -

وكذلك في حديث علي ذكر الرفع وترك رأسا كما عند مسلم وهو راجح من حيث الرواية ولم يأت فيه بالرفع إلا ابن أبي الزناد وقد بسطه الطحاوي لكن الأمر في حديث علي عندي أنهم محدثان حديث في المرفع من طريق ابن أبي الزناد ليس فيه إلا ذكر وهو في المكتوبة وقد قال في الكنز ص ٢١١ قال ابن صاعد لا أعلم يقول في هذا الحديث في المكتوبة إلا موسى بن عقبة أم قلت وهو الذي نيه ذكر الرفع عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عنه فحكى ابن صاعد في شرحه عليه أيضا وحديث في الأذكار وهو في صلوة الليل وليس في ذكر الرفع تركبا وجعل أحدينا واحدا فعلمه وراجع المظان يحصل على ما قلنا إن شاء الله ومع ذلك فلا يجوز لنا أن نضرب حتى نتغل فيه ولا بد وأن الكوفيين عن علي من عمله أثبت منه فليكن عنه كلا الأمرين لا ضيق ولا زيغ لنا بحمد الله وإنما أردت أن في الزوايا خبايا وفي الرجال بقايا والناس يبتغون السامحة من الأخذ عند الأداء وينتقدون عند الأخذ لتقيرا وقطيرا والله الموفق -

وأما حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد فقد كتبت فيه قطعة متقلة أوردها ههنا

قال الحافظ في الفتح ثم إن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو بن حميد ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك وزعم ابن القطان تبع الطحاوي أنه غير متصل الأمرين أحدهما أن عيسى بن عبد الله بن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فأدخله وبين الصحابة عباس بن سهل أخرجه البوداد وغيره ثانياً في بعض طرقه تسمية ابن قتادة في الصحابة المذكورين والوقتادة قديم الموت يصغر من محمد بن عمرو بن عطاء عن أدراكه والجواب عن ذلك أما الأول فلا يضر الثقة المصريح بسماعه أن يدخل بينه وبين

جميع ما في هذا الحديث من غير أن يكون له في الرواية شيء من حيث هو في الرواية -

وقال ابن الجوزي كان ذلك في أول الرواية ثم قال في ذلك في أول الرواية ثم قال في ذلك في أول الرواية

١٤١ - الحديث في هذا الحديث من غير أن يكون له في الرواية شيء من حيث هو في الرواية -



وبين شيخه واسطة اما الزيادة في الحديث واما ليثبت فيه وقد صح محمد بن عمر المذکور  
بسماعه فتكون رواية عيسى عن من الزيد في متصل الاسانيد اما الثاني فالمتأمل فيه قول بعض  
اهل التايخ ان ابا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه علي وكان قتل علي سنة اربعين  
وان محمد بن عمر بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا  
لم يولد ابا قتادة والجواب ان ابا قتادة اختلف في وقت موته فقيل مات سنة اربع و  
خمين وعلى هذا فلقاء محمد ممكن وعلى الاول فلعل من ذكر مقدار عمر او وقت حياته  
وهو الذي سمي ابا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ولا يلزم من ذلك  
ان يكون الحديث الذي رواه غلطاً لان غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمر بن عطاء  
عن عباس بن سهل قد وافقه.

(فائدة) سمي من النفر المذكورين في رواية نعيم عن عباس بن سهل مع ابي حميد ابو العباس  
سهل بن سعد الواسطي ومحمد بن مسلمة اخرجها احمد وغيره وسمى منهم في رواية  
عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورين سوى محمد بن مسلمة فذكر بدل ابو هريرة اخرجها  
ابوداود وغيره وسمى منهم في رواية ابن مثنى عن عباس بن عبد الله بن خزيمة وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد  
ابن عمر بن عطاء عن ابوداود الترمذي في قتادة وفي رواية عبد الحميد المذكورة انهم كانوا عشرة كما تقدم  
على تسمية الباقي وقد اشتمل حديث ابي حميد هذا على جملة كثيرة من صفة الصالحين وسائر روايته غير ان  
الزيادة ناسبا لكل زيادة المخرجا ان شاء الله تعالى وقد اشترت قبل المخرج الحديث لكن سيما والليث  
فيه حكاية ابي حميد لصفة الصالحين بالقول وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمر بن  
حلمة ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر بن عطاء ووافقه فليح عن عباس  
ابن سهل وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمر بن عطاء عن عباس فحكي ان ابا

وصنفها بالفعل ولفظة غدا الطحاوي وابن سببان قالوا فإنا فقام يصلي وهو ينظر من  
فبذل فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون وصفها مرة بالقول مرة بالفعل  
وهذا يؤيد ما جمعناه أولا فان عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بن محمد بن عمر  
ابن عطاء وابي حميد فكان محمد شاهد هو وعباس حكاية ابي حميد بالقول فعملها عنه من  
تقدم ذكره وكان عباسا شهد ما واحد بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عمر بن عطاء فحدث  
بما ذكره وقد وافق عيسى ايضا عنه عطاء بن خال له لكنه اجمع عباس بن سهل اخبره  
الطحاوي ايضا ويقوى ذلك ان ابن خزيمة اخرج من طريق ابن اسحق ان عباس بن سهل  
حدثه فساق الحديث بصفة الفعل ايضا والله اعلم

وقال في التلخيص حديث ابي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي صلى الله عليه  
ابوداود والترمذي وابن ماجة وابن سببان من حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر  
ابن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
منهم ابو قتادة قال ابو حميد انا اعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه قالوا فامرو  
فوالله ما كنت باكثر ناله تبعة ولا اقدمنا له صجة قال بل قالوا فاعرض قال كان رسول الله  
صلى الله عليه اذا قام الى الصلاة يرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر  
كل عظم موضعه الحديث بطوله واعله الطحاوي بان محمد بن عمر لم يدرك ابا قتادة  
قال يزيد فذلك بيان ان عطاء بن خال رواه عن محمد بن عمر قال حدثني رجل انه  
وجل عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه لم جلوسا وقال ابن سببان سمع هذا الحديث  
محمد بن عمر من ابي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد فالطريقان محفوظان -  
قلت الساق ياتي ذلك كل الالباء والتحقيق عندي ان محمد بن عمر الذي رواه عطاء

ابن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن قاص الليثي المدني وهو لم يلق ابا قتادة ولا قارب ذلك انما يروى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين واما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من ابي حميد وغيره واخرج الحديث من طريقه للحديث طرق عن ابي حميد سمى في بعضها من العشرة محمد بن مسلمة وابواسيد وهمل بن سعد وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد ورواها ابن خزيمة من طرق ايضا -

وقال في الجوهر النقي - ثم ذكر حديث عبد الحميد بن جعفر (حدثني محمد بن عمرو بن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من الصحابة فيهم ابو قتادة والحديث قلت عبد الحميد مطعون في حديثه كذا قال يحيى بن سعيد وهو امام الناس في هذا الباب وقال الطحاوي لم يسمع محمد بن عمرو من ابي حميد ولا من ابي قتادة لان سنة لا يحتمل هذا لان ابا قتادة قتل مع علي وصلى عليه علي وكذا قال الهيثم بن عدي وقال ابن عبد البر هو الصحيح وفي الكمال وقيل توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ولهذا قال ابن حزم ولعله وهو فيه يعني عبد الحميد وايضا قلنا اضطرب سند هذا الحديث ومثله فرواه العطار بن خالد فادخل بين محمد بن عمرو وبين النضر من الصحابة رجلا مجهولا والعطار وثقة ابن معين وفي رواية قال صالح وفي رواية ليس به بأس وقال احمد بن حنبل من اهل مكة ثقة صحيح الحديث ذكر ذلك صاحب الكمال ويدل على ان بينهما واسطة ان ابا حاتم بن حبان اخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي انه كان في مجلس فيه ابوه وابوه بركة وابواسيد

والبخمي الساعدي الحديث وذكر المنزى ومحمد بن طاهر المقدسي في اطرافهما الزيادة  
 اخروجه من هذا الطريق واخرجه البيهقي في باب السجود على اليدين والركبتين من طريق  
 الحسن بن الحر (حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمر بن عطاء احد بني مالك  
 عن عيماش او عباس بن سهل) الحديث ثم قال (وروى عتبة بن ابي حكيم عن عيسى بن  
 عبد الله عن العباس بن سهل عن ابي حميد) لم يذكر محمد في اسناده وقال البيهقي  
 في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجودتين (وقد قيل في اسناده عن عيسى بن  
 عبد الله سمعه عن عباس بن سهل انه حضرا باحميد) ثم في رواية عبد الحميد ايضا انه  
 رفع عند القيام من الركعتين وقد تقدم انه يلزم الشانعي وفيها ايضا التورك في  
 الجلسة الثانية وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف  
 ولفظها حتى فرغ ثم جلس فاقرش رجله اليسرى واقبل بصدرا يمينه على قبلته  
 فظهر بهذا ان الحديث مضطرب الاسناد والماتن -

قال البدر الضعيف ، هذه قطعة كتبتها مستقلة في حديث ابي حميد او ثوبا  
 ههنا - بحث حديث ابي حميد الساعدي

فالما الذي ذكره في الفتح في جواب الطحاوي فيه وقد افق الطحاوي ابن القطان في  
 دقيق العيد وسقطت عبارته من نسخة التخریج ههنا وقد حال عليه ما من مسألة الجلوس  
 وكذلك وافقه ابن حزم شيئا فقد رده هو في التلخيص وقال ان السابق يأبى عنه كل  
 الالباء وهو كما قال ثم ما ذكره هناك ان محمد بن عمر في طريق العطات بن خالد هو محمد  
 بن عمر بن علقمة لا محمد بن عمر بن عطاء وانما هو في غير طريقه فقد صرح في طريق العطاء  
 عند الطحاوي انه محمد بن عمر بن عطاء وعند ابي اود من طريق عيسى بن عبد الله ان

السامع من عباس بن سهل بن سعد هو محمد بن عمر بن عطاء وكذلك عند الطحاوي  
 والبيهقي من طريق عيسى فالرجل المسمى عند الطحاوي في طريق العطاء هو علي بن أبي الفتح  
 عباس بن سهل واتفق اثنان ان بين محمد بن عمر وابي حميد عباس بن سهل وهما عطاء  
 وعيسى بن عبد الله وقال الطحاوي وابن ابي مريم سمعاه من العطاء قد يروى هكذا في العمدة  
 ونصب الراية وهو الصواب كما وقع في النسخة المطبوعة من كتاب الطحاوي وكذا وقع في  
 نسخته غلطاً عيسى بن عبد الرحمن وانما هو عيسى بن عبد الله بن مالك وهو عدوي  
 لان جده مولى عمر كما في التهذيب وكذا وقع غلطاً من النسخ عبد الله بن عيسى في طريق  
 عتبة بن ابي حكيم عند ابی اود وكذا وقع غلطاً في نسخة البيهقي من باب السجود ١٠٢ على اليد  
 والركبتين ونقله في الجوهر النقي في باب نفع اليدين عنه على الصواب عبارة التهذيب  
 تدل على انه وهم من بعض الرواة لا غلط من النسخ وكذا من سائر البيهقي في باب  
 يفرج بين رجلين مثلاً وكذا وقعت الاغلاط في قول الرواة في محمد بن عمر بن عطاء انه  
 اخذني مالك نسبة الى جده وصحفه النسخون حدثني مالك ثم الذي يظهر بالانصاف  
 ان انتقاد الطحاوي طريقته عبد الحميد بن جعفر وبالنسبة اليه صواب وان القائل سمعت  
 وشهدت كما في جزء القراءة اي ابا حميد هو عباس بن سهل لا محمد بن عمر بن عطاء  
 وقد سقط اسم العباس بعد محمد بن عمر عند بعض الرواة يعلم ذلك بالمرجعة في ما  
 نسبوه من الالفاظ لمحمد بن عمر من نحو الشهود والسماع ومثلها من نحو الحضور والجلوس  
 وهو عند الطحاوي للعباس بن سهل في الحديث في الرصف بالفعل له سمعه منه محمد بن  
 عمر وسمعه منه عيسى بن عبد الله ومن العباس بن سهل أيضاً كما عند ابی اود وغيره  
 وكذا فيلج من العباس ومن عيسى عنه كما عند ابی اود أيضاً وكان محمد بن عمر اراد بقوله

سمعت في طريقة عبد الحميد ان تأولناه ولم نجعله تليفا اي سمعت واقعة كما في  
شعر الكتاب هـ

سمعت الناس يتبعون غيثا ٥ فقلت لصيدح ان تتبع بلا

وشهدت هو مقولة عباس لا محمد بن عمر كما عند الطحاوي عن عطف عن محمد بن حنبل  
وهو العباس انه وجد عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا ولم يذكر طريق  
عطف غيره وليس عند الآخرين فيحكم له فانه في غاية الاستبعاد ان يكون ابوقفاة  
عند كلا الوصفين كما يلزم مما في الفتح ومثل هذا يرجع عنه في التلخيص وخص الطحاوي  
طريق عطف بالاياد لان عيسى عن محمد بن عمر لم يذكر شيئا وطريقة عطف هي  
التي لا تلتئم مع طريقة عبد الحميد بن جعفر ولذا ذكر البخاري طريق محمد بن حنبل عن محمد  
ابن عمر في صحيحه وترك طريقة عبد الحميد وزعم طريقة ابن حنبل خالية من العلة ليس  
فيه ذكر شهوده ابا حميد في عشرة ثمانية وصف قولي قد سمعته وظاهر كلام الطحاوي ان في  
طريق عطف صفا بالقول وظاهرا في الفتح انه بالفعل فيلزمه ان يكون ابوقفاة عند  
الوصفين في عشرة عشرة وهذه احتمالات لا تتبع ولا تتبع والله ولي الامور

ثم ان عند الطحاوي من الجزء الثاني من طريق الوليد بن شجاع الكوفي عن ابيه  
فساق الحديث وكان في مجلس فيه ابوه وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي المجلس ابو هريرة وابو اسيد وابو حميد السعدي والانصار رضي الله عنهم كذا بالعطف  
في قوله والانصار وكذا في المعصرة وساقه في الجزء الاول من طريق شجاع بن الوليد لا بواسطة  
ابنه الوليد بن شجاع عنه وفيه من الانصار بدل من العطف وساقه ابو داود واختصره  
وساقه البيهقي في باب القعود مالا على الرجل اليسر بين السجدتين ثم قال فقال

في اسناده عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس بن سهل انه حضر ابا حميد ابا أسيد  
 ورجالا منهم في الصلوة آه وعلى هذا فالذي قال ان العشرة من الاصحاب سقط  
 منه المعطوف وهو "والانصار" فالعشرة من الاصحاب وغير الاصحاب من الانصار مجموعا  
 والعطف ارجح لان الابن لا يهتم بذكر نسب ابيه وهو سهل بن سعد وعمر ابيه وهو  
 ابو حميد كما في التهذيب وسيماء عند المدنيين العارفين وهو محمد بن عمر بن عطاء  
 ايضا هو من طريق الوليد بن شجاع عن ابيه والابن اعرف بحديث ابيه من غيره فحصل  
 ان العشرة من الاصحاب بعضهم وهم المسمون في الحديث ابهريرة وابو حميد ابو أسيد  
 وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة والخمسة الباقون من الانصار لا من الاصحاب فسقط  
 خمسة من العدد اذ اربعة ان عددنا ابا قتادة ايضا وحديث عيسى بن عبد الله اخرجه  
 ابن حبان ايضا في صحيحه كما في الجوهر النقي ولعل ابن خزيمة ايضا يكو اخرجه قال  
 في التلخيص ورواها ابن خزيمة من طريق ايضا اه وذكر قبله طريق نعيم بن سليمان عن  
 عباس بن سهل عن ابن ماجة وهو قد يرويه عن عيسى بن عبد الله عنه كما عند ابى  
 داود وشي في الفتح ايضا عن ابن حبان وعن ابن خزيمة ولكن من طريق ابن اسحاق  
 عن عباس وعد ابا قتادة وهو عند البخاري في جزئه حديثنا عبید بن يعیش حدثنا  
 یونس بن بکیر انا ابن اسحق هكذا الصواب كما في نسخة عن العباس بن سهل  
 الساعدي قال كنت بالسوق مع ابى قتادة وابى أسيد وابى حميد كلهم يقولون انا  
 اعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لاحد هم صل فكبر وركع فقالوا  
 اصبت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان فيه ذكر ابى قتادة من غير طريق  
 محمد بن عمر كما في الطريقة المذكورة عن عباس بن سهل ومحمد بن عمر لم يذكر ابا قتادة

على ما هو الصواب وقد رجع اليه الحافظ في التلخيص بعد ما تناضل عنه في الفتح والتلخيص  
من محمد بن عمر بن عطاء وهكذا يتفق الأمر في التلخيص لما لا يمشي قال في التلخيص من الجناز  
وعنه أي عن علي أنه صلى على أبي قتادة فذكر عليه سبعا رواه البيهقي وقال أنه غلط  
لأن أبا قتادة عاش بعد ذلك قلت وهذه علة غير قاطعة لأنه قد قيل إن أبا قتادة  
مات في خلافة علي وهذا هو الأرجح أم فاذن الحديث الذي فيه ذكر العشرة وذكر أبي  
قتادة وهو طريقة عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر وفيه شهوده بإجميد في عشرة  
للعباس بن سهل ومنه اخذه من أخيه لا محمد بن عمر وخفت أمر التورك أيضًا في الجلس  
الآخر فإنه ليس عند آخرين عن عباس بل يذكر خلافه فليح عنه عند أبي داود وغيره  
وسمّا إذا أخذنا الافتراض بمعنى اتخاذ الفراش لا بمعنى الثنى فقط ويظهر أيضًا أن عيسى  
ابن عبد الله أخذه من محمد بن عمر ومن العباس بن داود واسطة لبيان فليح ذلك عند أبي  
داود مع قصته فدل على التثبت فيه على ما قالوا أن الراوي إذا جاء بقصة دل على  
التثبت قال أبو داود ورواه ابن المبارك أنا فليح سمعت عباس بن سهل يحدث فلم  
أحفظه فحدثني إياه ذكر عيسى بن عبد الله أنه سمعه من عباس بن سهل قال حضرت  
بأحمد الساعدي أم وأخذه فليح من عيسى كما عند أبي داود وهو مرة من محمد بن عمرو  
فرجع حديثه إلى محمد بن عمر أيضًا عن العباس وعنده ذكر رفع اليدين لأحمد بن إسحق  
عن العباس فتساوى فيه وقد ترك ذكره في طريقة البخاري أيضًا عن محمد بن عمر وقد  
يجري الناطق في مثله ما هو ثابت في الأصل على القياس فيذكره وإن لم يكن كذلك لا يفتن  
الساكت فيسكت وإن كان فبقى هذا أيضًا في زاوية الاحتمال ويكون عيسى قد أخذه  
من كليهما كان لما روى ما أخذه من محمد بن عمر ذكر الرفع كما كان عندنا وما روى ما



اخذته من عباس لم يتقيد بلفظه وجعل اللقطين واحدا ولفق بينهما كما عند الطحاوي  
 ولم يتقيد ايضاً في روايته عن محمد بن عمر بلفظه المخصوص في هذا وهو قوله حتى يعود كل  
 فقار مكانه وهو تعبير غريب منه غير معروف اختلفوا في تخريج لفظه وشرحاً وبدا بعضهم  
 عنه بقوله هر كل عضو او كل عظم وهو تعبير قد اشتهر في بيان التعديل بخلاف تعبير الذي  
 انشأه فانه لا يذهب الذهن اليه اذا جرى على المعروف وفتح صرح عند ابي داود انه  
 انما حفظه من عيسى ويكون ينسبه الى عباس ايضاً لانه سمعه منه وان لم يحفظ منه  
 فاحتمل ان يكون سياقة ايضاً ملقاً كما احتمل في عيسى ويدور ذكر نفع اليد في على  
 محمد بن عمر او يختلف عليه ايضاً فيه وتلخص ان الحاضر الواقعة والوصف الفعلي انما  
 هو عباس كما ذكره ابن اسحق عنه ووافقه عيسى ومحمد بن عمر لم يحضر تلك الواقعة لذا  
 عبر بالوصف القولي فقط اذا لم يذكر العباس واذا ذكره وذكر الوصف بالقول عنه كما  
 هو ظاهر كلام الطحاوي حيث احال طريقة عطف على طريقة ابي عاصم سواء وهو يصف  
 بالقول فاستنبطنا طامن الفعل وافرغنا له في صيغة القول لان ابا حميد لما ارى بالفعل  
 صفة صلواته صلى الله عليه وسلم انتهى الامر الى انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذا وكذا  
 وان انتقاد الطحاوي انما يتعين وروده على طريقة محمد بن جعفر عن محمد بن عمر وعبد الحميد  
 فالواربما وهم في الحديث بخلاف طريق ابن حنبل عن محمد بن عمر عند البخاري في صحيحه  
 فانه لا يتعين وروده عليه ويكون كما ذكره الحافظ وصفاً بالقول سمع محمد بن عمر  
 من ابي حميد فانه ليس فيه تلفيق مما سمعه منه وما سمعه من عباس بخلاف طريقة  
 عبد الحميد فنفرد ايضاً به بذكر العشرة فوافقنا الحافظ فانه سمع وصفاً قولاً من ابي حميد  
 وخالفناه في توجيهه طريقة عبد الحميد انما هو وهم وتلفيق وخالفنا ايضاً من جرى انتقاد



الى ابي بكر ثم الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم الى جابريل ثم الى خالق السموات والارضين  
فكله تعبير من اختاره وكأنه يذكر اسناد الدين المحمدي ويوصله الى الله تعالى استدلالاً  
منه لان نقل اجزئها ههنا ولم يكن البحث والسؤال عن الرفع في عهد ابي بكر ولا عمر ولا بن مسعود  
وعلي وانما كان الامر على ارسال الاطلاق والاختيار رُفِعَ او تُرِكَ ثم وقع البحث بعيد  
ذلك وهل يلصق بالقلب ان وقع الاختلاف فيه في عهد ابي بكر ثم لم ينفصل ولم يثبت  
قد مر في امر الصلوة واختلط فتساءلوا عن النبأ العظيم حتى انتهى الامر الى ان عبد الله  
ابن الزبير وهو ابن اثني عشرة سنة عند وفاة ابي بكر حققه عنه وتخلص من الخلاف و  
كان الحجة الامر في ذلك بل الواقع انه اخذ بالمشاهدة فقط وهكذا يقع الامر لصغارنا تعلم  
الصلوة ومن يقيمهم عليها ثم هذا اخذ ايضا من ابي بكر لا يكون كل شيء من الصلوة  
بل في اقامة بنيته وتقويم هياكلها في الصغر قد تعلم اهل مكة منه جهر بسم الله القنوت  
في الفجر واستمر اعليه الى زمان الشافعي عنهم اخذ هو ذلك ولم يكن ذلك في عهد الكبار كذلك  
جهر ابا من اخذوا منه وكان اكثر الصحابة والتابعين على الاخفاء ذكره في الجوهر النافع عن  
الطبري في تهذيب الآثار وكذلك كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعديد من كما في الفتح واشبه  
آخر وارسال اليدين كما في المغنّة قدّمه فان من لم يدق لم يدع تسلسل الغنّة  
في الاوهام وخذ بما يقع في الشاهد في اخذ اهل البلاد من علماءها والناس عن كبارهم  
مشاهدة وتوارثا وطبقة بعد طبقة كلاسوا الاخصوصيا في ما لم يكن وقع الاختلاف فيه  
بعد السائل في اسناد هذه الرواية كأنه علم في الغيب ما سيقع من بعد بل قد صدق  
من قال <sup>س</sup> ثبت العرش اولا ثم انقش

قال البيهقي في سننه (أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو عبد الله  
 محمد بن عبد الله الصنف الرازي أمد من أصل كتابه قال قال أبو اسماعيل محمد بن  
 اسمعيل السلمي صليت خلف أبي النعمان محمد بن الفضل فرفع يديه حين افتتح الصلاة وحين  
 ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف حماد بن زيد فرفع يديه  
 حين افتتح الصلاة وحين ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسألته عن ذلك فقال صليت خلف  
 أيوب السخيتاني فكان يرفع إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فسألته فقال  
 رأيت عطاء بن أبي ينج يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فسألته  
 فقال صليت خلف عبد الله بن الزبير فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه  
 من الركوع فسألته فقال عبد الله بن الزبير صليت خلف أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان يرفع  
 يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وقال أبو بكر صليت خلف رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع. رواه  
 (وأخبرنا) أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو بكر أحمد بن اسحق بن أيوب أنبا محمد بن صالح بن عبد الله  
 أبو جعفر الكيليني الحافظ ثنا سلمة بن شبيب قال سمعت عبد الرزاق يقول أخذ أهل مكة  
 الصلاة من ابن جريج وأخذ ابن جريج من عطاء وأخذ عطاء من ابن الزبير وأخذ ابن الزبير  
 من أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأخذ أبو بكر من النبي صلى الله عليه وسلم قال سلمة (وثنى)  
 أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق وزاد فيه وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم من جابر بن عبد الله  
 وأخذ جابر بن عبد الله من الله تبارك وتعالى قال عبد الرزاق وكان ابن جريج يرفع يديه  
 قال في الجوهر النقي قلت السلمي تكلم فيه أبو حاتم قال الدارقطني ثمة صدق تكلم فيه  
 أبو حاتم وقال ابن أبي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل عارم تغير وأخطأ بأخوه وقال

أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو بكر أحمد بن اسحق بن أيوب أنبا محمد بن صالح بن عبد الله أبو جعفر الكيليني الحافظ ثنا سلمة بن شبيب قال سمعت عبد الرزاق يقول أخذ أهل مكة الصلاة من ابن جريج وأخذ ابن جريج من عطاء وأخذ عطاء من ابن الزبير وأخذ ابن الزبير من أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأخذ أبو بكر من النبي صلى الله عليه وسلم قال سلمة (وثنى) أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق وزاد فيه وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم من جابر بن عبد الله وأخذ جابر بن عبد الله من الله تبارك وتعالى قال عبد الرزاق وكان ابن جريج يرفع يديه قال في الجوهر النقي قلت السلمي تكلم فيه أبو حاتم قال الدارقطني ثمة صدق تكلم فيه أبو حاتم وقال ابن أبي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل عارم تغير وأخطأ بأخوه وقال

ابن حبان تغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنبك  
عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يحج بثمن منها انتقل  
كلامه ثم لو سلمنا ان رواته ثقات فلا بد من الاتصال الصغار لم يصح بالتحديث عن السلف  
وحديث ابن جريح ذكره في الكنز<sup>٢٣</sup> وقال عن الدارقطني تفرد به عبد الرزاق  
عن ابن جريح وكذا في<sup>٢٤</sup> منه -

فهذا ما عندهم وعندى ان ما ذكره عبد الرزاق هو الواقعة من ذكر سلسلة<sup>خذ</sup> الأ  
لا غير ولا في كل شئ ولا في خصوص الرفع ثوبان ان ابن جريح كان يرفع حتى يرجي انه  
تحت ذلك الاخذ - واما الاسناد الاول فهو يهيمى عدة وعلم الماكان في عهد  
ابي بكر في كثر الغيب وهو وقوع الاختلاف في هذه المسألة في ما بعد فيأتى بنبا<sup>سأ</sup> في ما  
لربأت بعد حينما رآه قلاتي واختلاف انما يقع اذا كان في الاول ارسال اطلاق فتبع  
بعد بحث في الترجيح والتفصيل تساءل ، لان يكون من اول الامر فيأتى الخلف فيفقده  
معلم ما لم يحتاج<sup>ه</sup> لينفاك النطف التي لم تحتاج

ثورانه لانكر ان يكون ابو بكر قد رفع ولومات من المرات وانما الكلام في النقل  
عنه بالطريقة المذكورة بحيث يفهم منه ان الراوى في ذهنه ما وقع بعلم من الاختلاف  
تخل ابا بكر رفعه من قبل اى رفع الخلاف وفصله وقوله وقال ابو بكر صليت خلف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان آة انما يليق هذا السياق به ان لو كان سئل فيذكر له  
اخذ من النبي صلى الله عليه وسلم والسؤال انما كان ان يكون بعد توجه الاذهان الى  
الخلاف وفصله ولو قال وقال ابو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع آه كان له  
بعض تجاه فادر الفرق بالامعاز وهل مثل ابى بكر يحتاج ان يقول صليت خلف رسول الله



ونحوهما في عبارة العراقي عبارة ابن عبد البر نفسه عند الرزقاني فأخذ السقطا  
وبالجملة فقد افقنا ابن بطال ان عمل عمر هو الترك ولم يثبت عنه الرقم وهو بلغ منها  
قاله الطحاوي ثبت ذلك اي الترك عن عمر فاعلمه ولا يجوز لك التشبيب في الباب بل بان  
مراجعة وممارسة - وفيه ايضا وقال الطحاوي وهذا مما لا اختلاف عن ابن مسعود  
فيه آه - وهذا حق فلا نقه على نقله ابن عبد البر على خلاف ما اصر عليه البخاري انه  
لم يثبت عن احد من الصحابة فان ذلك خلاف لواتر النقل من الكواف ان العمل كان  
مختلفا من عمل الصحابة والتابعين - فاحفظه -

وكذا عند الكوفيين عن علي اثبت عمل عند خصومهم فانه تفرد بالرفع عنه ابن ابي  
الزناد وخالف سائر الرواة في حديث الاذكار وقد تكلموا في ابن ابي الزناد كلاما منتشرا  
وتحلف فيه احمد فتصحيحه الذي نقلوه عنه عن علل الحلال انها هي بالنسبة الى الحديث كاذكار  
ان شاء الله فسرده في الرقم بناء على وحالة الحديث عندهم وليس هذا الصنيع بصواب  
وراوى الترك عنه لم يخالف احدا فيه روى رواية مستقلة وظهر ان ما نقله في الجوهر النقة  
عن الطحاوي في كتابه المسح بالرد على الكروابيبي الصحيح مما كان عليه علي بعد النبي صلى  
الله عليه وسلم يعني الكوفة ترك الرقم في شئ من الصلوة غير التكبيرة الاولى الى آه حتى صواب  
وهو الذي عرفت من اصره في الكوفة كما في مختصر الشكل ولا حق لاحد في الكلام في ما نقله  
عنه وتوارثوه حين كونه بين ظهرائهم ومن زاحمهم فيه فقد عدا طور الحق وسلك  
سبيل العسف والخسف واما علم ابن مسعود فهو فيه منفرد وز لا يشاركهم فيه احد  
واما ما عن ابن عمر فهو عند المدنيين اثبت من عند الكوفيين ومع هذا لا وجه لرد  
ما رواه عنه من الترك ايضا فنحن هذا ملخصا محققا فقد وقع في المبحثين كثير يهولون بسره

بسر اسماء من يدل لانه لم يختره وتعلل فيه بغير تصفة ولا حول ولا قوة الا بالله -  
وليس من الانصاف ان يقتصر في الباب على نقول الشافعية فقط وما سلموا وما ردوا  
فان للملكية ايضا شطرا من العلم والنقل والله الموفق -

هذا وفي الزوائد عن عبد الله بن الزبير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح  
الصلاة فرفع يديه حتى جاوزهما أذنيه رواه احمد الطبراني في الكبير وفيه الحجاج بن  
ارطاة واختلف في الاحتجاج به ام -

واما حديث عمر فقد اشار اليه البخاري في الجزء في موضعين منه واشار اليه الترمذي  
والذي قال فيه الحاكم انه محفوظ فهو من طريق طاوس عن ابن عمر عن عمر وسجي عند نقل  
عبارة الجوهر النقي والتخريج فيه عن احمد والدارقطني انه غير محفوظ وهو ولا بد واما ما عند  
الدارقطني في غرائب مالك عن عمر فقد نقل في التخريج عنه قال الدارقطني هكذا قال عن عمر  
ولم يتابع عليه ام وهو من طريق سالم عن ابن عمر عن عمر قد اندرج في نفى ابي عمر  
في التمهيد ان يكون شئ فيه من طريق سالم عن عمر وهناك حديث اخر عن عمر سجي  
ادخله الشيخ تقي الدين في الرفع عن عمر ليس فيه شئ صحيح انما هو لفظ مبهم -

فهذه الروايات الثلاث مرفوعة عنه واثرا اخر عن عمر من فعله في التخريج فيه  
رشد بن سعد لا راشد بن سعد فانه متقدم وحال شديد معروف محمد بن سيم جده  
وبالجملة لروايات عن عمر فيه شئ اقوى مما عند الكوفيين عنه من التزك وان  
كان يرفع ايضا لاحجنا الى انكاره لكن لم ينقل -

واما حديث ابي هريرة من رواية ابي اودمر فوافاه الدارقطني في علله وقال انه في  
التكبير لا في الرفع كما يأتي من التخريج واما ما رواه في العلل من طريق عمرو بن علي عن ابي هريرة



مرفوعاً فقد اعله الدارقطني هناك بنفسه ثمر فيه الرفع في كل خفض ورفع - قال في التلخيص  
 حديث آخر رواه ابوداؤد أخرجه ابن ماجه أيضاً عن اسمعيل بن عياش عن صالح بن كيسان  
 عن عبد الرحمن الأعرج عن ابى هريرة قال أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الصلوة  
 حذراً منكبيه حين يفتتح الصلوة وحين يركع وحين يسجد انتهى قال الطحاوي وهذا لا يحتج به لأنه  
 من رواية اسمعيل بن عياش عن غير الثامنين انتهى وأخرجه ابوداؤد عن يحيى بن ايوب  
 عن عبد الملك بن جريح عن الزهري عن علي بن بكر بن الحارث عن ابى هريرة مرفوعاً نحوه زاد  
 فيه وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك الشيخ قال لا وهو لا يصح وقد تابع يحيى بن ايوب  
 على هذا المتن عثمان بن الحكم الحزامي عن ابن جريح ذكره الدارقطني في علمه وكذلك تابعه  
 صالح بن ابى الاخير عن ابن جريح رواه ابن ابى حاتم في علمه أيضاً لكن ضعف الدارقطني  
 الاول والو حاتم الثاني - قال الدارقطني وقد خالفه عبد المزيق فرواه عن ابن جريح بلفظ  
 التكبير دون الرفع وهو الصحيح - وقال ابن ابى حاتم سألت ابى عن حديث رواه صالح بن ابى  
 الاخير عن ابى بكر بن الحارث قال صلى بنا ابو هريرة فكان يرفع يديه إذا سجد وإذا نهض  
 من الركعتين وقال اني اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابى هذا خطأ  
 انما كان هو يكبر فقط ليس فيه رفع اليدين انتهى - وله طريق آخر عند الدارقطني في العلل  
 أخرجه عن عمرو بن علي عن ابن ابى عدي عن محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة انه  
 كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول اني اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال الدارقطني لم يتابع غيري عن علي ذلك وغيره يرويه بلفظ التكبير وليس فيه  
 وأعلم ان الدارقطني انما اعل بعض هذا لغاية لفظه لم يهبه من حيث زيادة  
 رفع اليدين وهو الصحيح - انتهى - العبد ذاته في كل خفض ورفع اوانه للسجود ولذا اعل لفظ ولا يرفع اليدين  
 وصوبه لا يرفع بعد ذلك ان في السجود كما في الالتفات من مسكاة الرفع  
 وامسك حديث ابى موسى فاختلف في رفعه وقصده والظاهر انه موقوف عليه وهذا  
 الامور بنو صلي الله عليه وسلم

عبارة التخریج حدیث أخره الدارقطني في سننه عن اسحاق بن راهويه عن النضر بن  
شميل عن حماد بن سلمة عن الازرق بن قيس عن حطان بن عبد الله عن ابي موسى الاشعري  
قال هل اريكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه ثم كبر  
ثم قال سمع الله من حملة ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا ترفع بين السجدين انتهى  
واخرجه البيهقي عن محمد بن حميد الرازي عن زيد بن الحباب عن حماد بن عمار قال الشيخ في الامام  
فهاتان الروايتان مرفوعتان ورواه ابن المبارك عن حماد بن سلمة فوقفه عن ابي موسى انه  
توضاً ثم قال هلموا اريكم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولم يرفع  
في السجود اخرجه البيهقي انتهى ولعله الى هذا اشار الدارقطني رفعه لهذا عن حماد  
ووقفه غيرهما عنه ام فالأكثر على وقفه وجعله ابن حزم موقوفاً في المحلى -

واما حديث عبد الله بن الزبير من رواية ابي داود وفيه ابن لهيعة وحاله معلوم  
ثم ميون المكي فيه يقول لابن عباس اني رأيت ابن الزبير يصلي صلوة لم اراها يصليها  
ووصفت له هذه الاشارة آه فهذا ان كان دل على ترك الجمهور -

واما حديث ابن عباس من رواية ابي داود والنسائي مرفوعاً وفيه النضر بن كثير  
السعد كماله وانيه وقد اعلاه الحافظ ابو اسحق المنيشا بوري كما في نيل الاوطار وقد مر -

واما حديث عمير بن حبيب عن ابن ماجه فقد ذكره في التهذيب من غير مرفوع  
ابن ماجه وهم فيه ثور فيه يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلوة -

واما حديث البراء بن عازب من طريق ابي ابيد بن بشير وفيه الرفع شجعي في ادلة الترتيب  
من جانبنا ان شاء الله تعالى وتوضيح هناك ان الرفع فيه وشعر من ابراهيم وانهم فيها ايضا

ابتغوا السمحة من الحريص عند الاداء وتحروا الانتقاد عند اخذ حقهم فاجلبوا على  
رواية البراء بلفظ يوافق الحنفية وسكتوا على لفظ يوافقهم فيه وهذا من بحس الاضاف  
واما حديث حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعرابي فقد ذكر في التهذيب  
انه كان يأخذ من كل ضرب وكذا الحسن ذكره من ترجمة حميد ايضا ثم لا يخفى ما قالوه في  
مراسيله ذكره في تدريس الراوي وغيره وفضلوا امراييل ابراهيم على مراسيله وقول الحسن  
عند ابى داود في حديث وائل يدل على ان هناك تاركين ايضا ومن هم سوى الصحابة الثمانية  
حيث ثبت ان حميدا وهلالا كلاهما من اهل البصرة وعندهم الرفع اخذوه من ابى موسى  
حين ولي البصرة او من شاء وافهم يعتقدون الامر كذلك وقد قابلهم رجال الكوفة و  
عارضوهم مثله فقال ابراهيم في الرفع بالنسبة الى الترك انه نسبة الواحد الى الخمسين  
ثم ان ابى موسى بعد ذلك نزل الكوفة ولم يجرب بعد منه فيه ذكر وقد راى هم لا يعرفون فلم  
ينقل شئ منه فيه فكان الامر على الارسال الاطلاق وابن سيرين من اهل البصرة ايضا  
يقول ان الرفع من تمام الصلوة فكل على مختاره.

واما ما ذكره ههنا وفي الفتح عن جزء البخاري انه لم يثبت عن احد من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه في موضع اخر منه ولم يثبت عن احد من  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يرفع يديه وليس سائده صح من رفع الايدي ام كنا  
قال ههنا وقد نقل العلماء واحد بعد واحد انه قد قال به غير واحد من الصحابة الثمانية  
كما سيأتي من عبارة الترمذي وابن نصر ولفظ في تعليق الموطأ عن الاستدكار لا نعلم  
مصر من الامصار تركوا باجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع الا اهل الكوفة ام  
وهذه العبارة استوعبت كل اهل الكوفة فكيفنا عهدا استقرارهم نأقصر عبارة البخاري

وهكذا يقع الامر في المبالغات وتفهم ان في غير الكوفة من الامصار شاركهم بترك كون  
وفيه عن ابي عمر الحيري عن احد من الصحابة ترك الرفع من لم يختلف عنه فيه الا ابن مسعود  
وحده وروى الكوفيون عن علي مثل ذلك وروى المدنيون عنه الرفع من حديث علي<sup>الله</sup>  
ابن ابي رافع وكذلك اختلف عن ابي هريرة أم

واما تعداد الصحابة فهذه اعداد العدد وفي الفتح نحو خمسين فقد سقط منه نحو  
نصف من كلام الشوكاني وقد مر وهو كذلك في عبارة الاستدكار نحو ثلاثة وعشرين  
رجلاً وفيه نقد ايضاً وخلص من كلام البيهقي اخو الميزان وقد مر في النصف الباقي  
ايضاً اشياء وقد استقنا في حديث ابي حميد اربعة من عشرة ونقل في التخریج من كلام  
البيهقي خمسة عشر بأسانيد صحيحة ليحج بها وقد مر الكلام في الحديث عن ابي بكر وعمر مرفوعاً  
واذا الصواب انه موقوف في حديث انس ايضاً وكذلك الظاهر في حديث ابي موسى فبقي  
نحو اثني عشر لا يزيد فذهب في المبالغات نحو ثلاثة ارباع وبقى نحو ربع وحصلنا من  
الخمسين على نحو اثني عشر وان اخذنا بلفظ كل خفض وزرع فعد الرفع ازيد منه <sup>والربع كثير</sup> وهو  
خلص من عدد الاحاديث نحو خمسة اوستة حديث علي مع اختلاف في ذكر الرفع الساكن  
اثبت وحديث ابن عمر مالك بن الحويرث على وجهيهما وحديث وائل على اختلاف في الظاهر  
وحديث ابي حميد على اختلاف في الذكر وعلمه وحديث جابر ونحو هذا العدد من الجانب  
الاخر ايضاً كما سيظهر ان شاء الله تعالى نعم طرقتها قليلة

وهذه عبارة التخریج - وقال البيهقي وقد روينا الرفع في الصلوة من حديث  
ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن عمر مالك بن الحويرث وائل بن حجر  
وابي حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم اربعة وابو هريرة

ومحمد بن مسلمة وابو أسيد وسهل بن سعد وعن أبي موسى الأشعري والنس بن مالك وجابر  
ابن عبد الله بأسانيد صحيحة يحتمل بها قال وسمعت أبا عبد الله الحافظ يقول لا يعلم سنة اتفق  
عليها روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة فمن بعدهم من أكابر  
الصحابه على نفرتهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة انتهى - وقال الشيخ في الامام وجزء  
الحاكم برواية العشرة ليس عندى بجيد فان الجزم انما يكون حيث ثبت الحديث ويصح لعله  
لا يصح عن جملة العشرة انتهى -

واما ما رواه ابن عساكر في تاريخه من طريق ابى سلمة الاعرج القاص فعندى قطعة  
من مباني الاخبار شرح معاني الآثار للشيخ بد الدين العيني استكتبته لهم مكتبة النظام  
خالد الله ملكه وقد رقت العبارة فيه هكذا ادركت الفا ادركت الناسم الالف في  
مسألة الصلوة قليل من كثير الا ان يعتد - ويقال -

تغيرنا انا قليل عديدنا \* فقلت لها ان الكرام قليل  
ثم اقول لا اعرج هذا اشد شيئا يحزن لكل خضع ورفع ذكره في المنعة  
وقد وقع التصحيف كثير فانه اعلم بالصواب - والراوى مؤمن مدعيه بنك شيسان وقال مجبول -

واما روى ابن عمر بالجهد لمن لم يرفع فيكون كاصراة على الجهر بسم الله وان  
كان ذلك في الصلوة الاولى خاملا وهذه اذواق ثم اذا كان يصنع برى الحصة ان كان اذ  
ان يرفع في الوقت فاي زمان يتمادى في الترك حتى يتداركه التارك وان كان تقدّمهم  
فاراد التنبيه اذن فاتهم على هذا لم يطعوه في الامر فكان عندهم على الاباحة لا غير  
او اراد التنبيه ان هذا موضعه حتى لا يتركه في ما يستقبل ثم ان ابن عمر لو اراه قليلا  
من النبي صلى الله عليه وسلم والترفع هو لاستقام له لانه وجهه عبادته وكما التزم الله  
الكبر كبيره وان قاله رجل عند الافتتاح مرة وابتداه الملائكة كما عند النساء من القول

الذي يفتح به الصلوة وكالاترأمة نزول منازل نزلها النبي صلى الله عليه وسلم في السفر اتفاقاً والله اعلم-

واما ما يروى عن عقبة بن عامر انه قال في من رفع يديه في الصلوة له بكل اشارة عشر حركات فلفظ في من رفع يديه من فهمهم وردة وتد مر في عبارة الزرقاني وهو اثبت في النقل عن ابن عبد البر ابى عمر لانه من اهل مذهبه وتد حذفه في نقل عبارته وقال له بكل اشارة عشر حركات اه ولفظه من رواية الطبراني قال يكتب في كل اشارة يشيرها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع حنة اود رجلاً بافرايد اليد ونحوه في الكنز من ميم وعنه للمؤمل بن اهاب في جزئه والحاكم في تاريخه فقد علم اللفظ وادخله في باب الاشارة في التشهد وهو المتبادر من لفظ الاشارة فقد تعرفت في لفظ الاشارة عن الرواة في عدة من الاحاديث اشارة التشهد لا الرفع وكان حكمه ايمنى قد انسحب على اليسر أيضاً المكان الازد واج اما الرفع فالدخل فيه لليد لا للاصابع-

وما في الزوائد<sup>١٨</sup> عن عقبة بن عامر انه يكتب في كل اشارة يشير بها الرجل بيده في الصلوة لكل اصبع حنة وقال اسأده حسن وادخله في باب رفع اليدين وادخله في الكنز في ميم<sup>١٩</sup> في اشارة المسبحة مع ما في الفتح<sup>٢٠</sup> والعراق<sup>٢١</sup> وباب رفع الايدي عند لقنت<sup>٢٢</sup> من قيام الليل يقال ان في اشارة المسبحة عملاً للاصابع الاربع عقداً ثم انسحب على اليسر تبعاً لحكمه ايمنى للجسسية ولعل في الكنز<sup>٢٣</sup> عن ابن عباس في الدعاء كحديث اخيه عند<sup>٢٤</sup> الترمذي وفي المصنف<sup>٢٥</sup> عن عطاء التعبير بالاشارة عن الرفع فهو اشارة الى شيء كاشارة التشهد وتلك ايضاً واحدة وفي التلخيص عن ابن مسعود ان الفجر ليس الذي يقول هكذا وجمع اصابعه ثم نكسها الى الاضراس ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومداينه

فهموا اليسرى أيضاً مسبوحة للجنسية ولما كانت الإشارة دلالة غير لفظية اطلقت العرب القول على الإشارة كثيراً وقالت له العينان سمعا وطاعة

وأما واقعة عمر بن عبد العزيز مع عبد الله بن عامر واطنه ابن يزيد بن تميم كما في التهذيب فإن عبد الله بن العلاء بن زبير قد أدركه وهو عبد الله بن عامر عبد الرحمن من أجل التهذيب أيضاً فلم يتبين مودعه ويمكن أن يكون المراد الرفع في الخطبة يوم الجمعة فقد كان بنو أمية أحداً ثوره وهو في المسند <sup>٢١١</sup> والفتح <sup>٢١٢</sup> وقد وقع في سائر النسخ تحليط من الجانبين

وقد أخرج أحمد بن حنبل عن فضيل بن عرزة قال بوث إلى عبد الملك بن مروان فقال يسردون لفظاً في غير مودعه - أما تجدون الناس على رفع الأيدي على البرية وعلى القصص والقصص قال أما إنها أشد عجزاً عندي وستنجحكم إلى شيء منها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحدث قوم برفق الرفع من السنة شهادتهم

وأما كونه زينة فهو في عبارة الزرقاني في مجموع التكميل والرفع لانه وحده وإذا أفرغ فقد مر غرضهم به أنه في مرتبة التبرع وفاضل نحو قوله تع لتزكوها وزينة وكحلث زينوا

القرآن بأصواتكم - زينوا العبدان بالتهليل والتكبير والتحميد والتقديس (زاهر بن طاهر في تحفة عيني الفطر ج ١ عن ابن مسعود <sup>٢١٣</sup>)

**فصل** في أحاديث ترك رفع اليدين ونبز من الآثار وقد نقلت فيه شيئاً من التعليق الحسن للشيخ النيموي مع ما زدت عليه وقد كان الشيخ المرحوم حين تأليفه ذلك الكتب يرسل إلى قطعة قطعة حتى إن كنته مرافقاً فيه وزدت عليه أشياء كثيرة بعد فتمهلاً حاشاً عبد الله بن مسعود وهو صحيح بقرائن قطعية ستأتي -

عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل  
أبو عمار إلى الكوفة ليعلّمهم ودعهم ثم ولاة عثمان عليه السلام في الأصابع وعلى قضاؤهم وبسببهم، أجمع، كثر من <sup>٢١٤</sup> وخرج <sup>٢١٥</sup> ومعه <sup>١٩٩</sup>  
فلم يرفع يديه إلا في أول مرة رواه الثلاثة وهو حديث صحيح -

له وينبغي أن يعد من دلائلنا رواية كل من استقصى صفة الصلاة ولم يذكر رفع اليدين

ومعه من الفتاوى لابن تيمية وراجع فيه ما في الفتح <sup>٢١٦</sup> والمسند <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> وكيف السلام على الممنون  
كحديث تعليم مسيء الصلاة وحديث أبي مسعود عند أبي داود <sup>٢٢٠</sup> وكيف السلام على الممنون  
(باني مؤخر آيته)

قوله وهو حديث صحيح قلت صححه ابن حزم وقال الترمذي حديث ابن مسعود وحديث حسن  
يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول سعيد  
(بطله في مسنده ١٩٦) من النسائي او من حديث محمد بن جابر في الزوائد ١٢١ و ١٩٦ رحدث عبد الرحمن  
ابن ابري فيه ٢٢٢ وحديث ابى هريرة اني لاقى بكبرشها بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عند البخاري وقد كان ابو هريرة قد لا يرفع ذكره في الاستدراك وذكره ابو جعفر القاري عنه اني ترك  
الرفع كما في الاستدراك وجعل قوله اني لاشبهكم بعد وليس في الموطأ كذلك وحديث ابى مالك  
الاشعري عند احمد وحديث انس في الكنز ١٧١ مع فتح القدير وحديث الشافعي ٢٢١ وقول علي ٢٣٣  
واذكاره ٢٣٦ وحديث ربيعة الكل من الكنز وحديث انس ٢٢١ و ٢٢٥ من المسند السنن ٢٢١  
ولا يخبرني في حديث ابن مسعود ما قيل في حديث ابى هريرة قال لا قربن صلوة النبي صلى الله  
عليه وسلم آه كما في الفتح ٢٢٣ لاتصال العمل بالترك ايضا من لدن عصر النبوة الى يومنا هذا بخلاف  
القنوت فكان العمل والتوارث هو الفاصل -

وفي الاصل ' من رشد هذا ان السبب لرواية المترك عن مالك هو عمل المدينة اذ ذاك  
عن ابن عمر في جزء رفع اليدين من ذلك ووضح منه عند ابن ابي شيبة وما في  
الزيت وسكت عليه ابو داود مع ما في الفتح ٢٢٥ ومثله سؤال الحكم في التحريم قول  
هيدم عند الطحاوي لرواية ابن مسعود ولا يصح به يري باصحابه اصحابه الصحابة لا اصحابه  
التابعين كما لا يخفى ، اذا ريد من يري رفع النبي صلى الله عليه وسلم لا الرفع مطلقا ،

وفي اختلاف الحديث ٢٢١ ووضعه في اختلاف مالك الشافعي ايضا قال الشافعي وتيل عن بعض  
اهل ناحيتنا انه لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعندنا  
من الركوع وما هو بالمعمول به آه والظاهر من عبارات ان المراد به مالك واستفيد منه  
(في ترجمته ١٩٦)



واهل الكوفة انتهى فان قلت قال الترمذى قال عبد الله بن المبارك قد ثبت حديث من  
 (بسمه الله الرحمن الرحيم) ان هذا ايضا وجه كما فى الموطأ لا اختصار وان مالكاً يقول انه غير  
 معمول به - وكان من اعلل زيادة "ثم لا يعود" انتقل من حديث البراء الى حديث ابن مسعود  
 لكروى الراوى هناك ايضا سفيان وكيعا -

قال الزركشى فى تخرجه ونقل الاتفاق ليس بجيد فقد صححه ابن حزم والدارقطنى وابن القطان  
 وغيرهم اه الاولى ثم نقل عن الدارقطنى اختلاف نقل عنه فيه -

ثم ظهر ان اكثرهم صححه وانما اعللوا زيادة "ثم لم يعد" وجوابه ان هذا اللفظ وفى اول مرة  
 ومرة واحدة "والأمة" كلها بمعنى واحد،

وقد صححه من اختار التزم كما فى المدونة او توسط كابن حزم وابن القطان وابن دقيق  
 وابن تيمية والنسائى والترمذى وجمهور المالكية والحنفية من حيث المذهب جمهور اهل الكوفة  
 من حيث العمل، وابن القيم فى الهدى فى قوله وهذا من الاختلاف المباح الذى لا يغتف  
 من فعله ولا من تركه وهذا كرفع اليدين فى الصلوة وتركه فناقضه فى فصل الركوع و  
 كما العله صححه شيخه فى فتاواه مع مائة مع مائة وكذا فى رسالته فى سنة الجمعة من رسالة  
 وترك الرفع مذهب سفيان ذكره فى تعليق الموطأ نقلا عن الاستدكار هذا يفيد القطع بان  
 محفوظه وفى جزء رفع اليدين وكان الثورى وكيع وبعض الكوفيين لا يرفعون ايديهم اه  
 وكذا ذكره الترمذى عنه - وما فى آخر جزء البخارى ان سفيان كان يرفع فها بن عيينة كان  
 ابن المدنى لم يذكره روايته عن الثورى -

وكذا منظرته مع الاوزاعى يدل على ان الحديث انما اعلل بعد ما فهمه ولا انه فهمه من  
 الشكوت فانه ما أدراه او يدريه بذلك - (بقية برصمحه آينده)

يرفع وذكر حديث الزهري عن سالم عن أبيه ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي صلى  
 (سنة ثلثة) ورواية إبراهيم النخعي عن الطحاوي والدارقطني في ترك ابن مسعود وترجيحه  
 على حديث وائل يعلق ظن الوهم على رواية الترك، وخالد بن عبد الله الواسطي عن الطحاوي  
 قد سمع من حصين قبل الاختلاط وجريمن حازم كما عند الدارقطني أخرجه له مسلم عنه  
 وهشيم عنه أخرجه عنه كما في شرح الألفية ومهمل من الصحيح ولما رسل إبراهيم ما في  
 التدريب الكنز ٣، والعلماء بجل الصحابة الشجع في زمانه والثوري في زمانه كما في  
 التهذيب والتذكرة وفي التهذيب عن ابن معين قال لمخالف أحد سفيان في شيء إلا كان  
 القول قوله وابن إدريس نفسه في المسند لا يرد على غيره وإنما يدرئ ذمته فقط فكان الاعتلال  
 بخلافه منة بلا امتنان وحكما بادرن تحكيم ودعوى وتضارباً بصل مضمع الحرب - ١٣

(حاشية ١٤ متعلقة ٥٥) وراجع ما في الفقه أنه قائل بوجوب الرفع وإجماع الموضع وليس  
 في غير التحريم ليتأتى له ألا يرد على حديث ابن مسعود على الوجوب بعد مع قوله في التلخيص ١٣  
 ولا يمشي في عبارته أن يقال أنه يوجب عند التحريم فقط فإنه لا يرد عليه على هذا  
 ما فيه وسياً في ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه أم ثرائه يلزم الحافظ لهذا  
 الكلام تصحيح حديث ابن مسعود ولا بد في العلة ١١ وقال ابن حزم رفع اليدين في أقل  
 الصلوة فرض لا تجزئ الصلوة إلا بهام وأجاب في الفتح عن حديث ابن مسعود بأنه قيل  
 عدم الوجوب لعدم الاستحباب وراجع لرأى ابن خزيمة ١٥،

ثم ظهر أن القائل بالوجوب أو من حكى عنه الوجوب كاحمد وداود والقائل هو الأوزاعي  
 والحميدى وابن خزيمة وابن سيار وابن حزم لا يقولون بالوجوب في غير التحريم إلا في العلة  
 ١١ عن القواعد ثم تكلموا في بطلان الصلوة بتركه واختلفوا فيه مع الوجوب استنبط من  
 (بقي برسمه)

الله عليه السلام لم يرفع الآفي أول مرة انتهى قلت روى عن ابن مسعود في الباب حديثان  
أحدهما من نعله كما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وآخرون وثانيهما مرفوعاً إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع الآفي أول مرة أو نحو ذلك كما أخرجه الطحاوي وغيره وليس هذا  
إلا من جهة بعض الرواة نقله بالمعنى من الحديث الأول لقول ابن مسعود إلا أصلي بكم  
صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن عبداً لله من المبارك إنما أنكر ما روي  
(بقية من گذشته) ابن خزيمة أنه ركن كما في العمدة وإن لم يصرح به وإيراد الحافظ على ابن خزيمة

بوحدة الحكم في جنس أحد ليس إلا، وراجع شرح المنتقى ٢٩٠ عن ابن حزم وم ٣١، ١٢  
له ولا يمكن إعلاله اذ لم يثبت عن ابن مسعود الرفع كما في الفقه عن ابن عمر - ١٢ -  
واسناده أيضاً قوى وفيه نعيم من حماد وهو من رجال البخاري وأعدل ما قيل فيه أنه  
صدق بهم كثيراً وقد تنبج ابن عدي ما خطأ فيه وقال باقى حديثه مستقيم، تقریباً بلج  
لفظ التهذيب فيه - ١٢ -

قطن  
له وكذا ابن القطان وأبو حاتم فيما ساقى وكذلك ما نقله ابن القطان عن الدار  
وقوله كما في التخریج ٢٠ كله مبنى على أن الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في سنن  
الدارقطني عن ابن المبارك فاخذ الدارقطني منه شيئاً ثم استأنف العمل في علمه وقد نقل  
المؤلف لفظه عن علته تماماً وفيه شيء مما قاله ابن المبارك وشئ من عنده والظاهر أن ابن  
القطان وعلى نقله الدارقطني إنما تكلمنا في سياق تكلم به ابن المبارك بخلاف نقل المؤلف  
عن العلل فالظاهر أنه على السياق الآخر، ونقل عن البخاري والبخاري جعل أصله غلطاً  
وأنه كان حديثاً آخر وكذا أحمد لكن لم يثبت عنه، فالبخاري وأبو حاتم جعلاه حديثاً آخر،  
والدارقطني وابن القطان تقلداً لابن نصر فما أنكروا زيادة ثمر لا يعود بناء على أن الفاعل  
(باقى من قوله)

حديث ابن مسعود عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا ما جاء من فعل ابن مسعود وكيف كان  
 (تقييده لگشت) هو النبي صلى الله عليه وسلم لا ابن مسعود وليس الأمر كذلك وإنما هو في حديث  
 ابن ادریس اذن لم يسهوا شيئاً ولم يهملوا شيئاً تصحیح حديث الترمذ من حيث لم يشأوا ولم يهملوا  
 مراراً بعد علل هذه الزيادة أيضاً وكان الاعلال بناءً على أنهم كفوا السمع ولكن بقول الأمر  
 كما كان واصله عن ابن المبارك وهو مشى على فحشاء فتعلل ولا يؤثر فإن سنيان هو الراوي  
 وكيع عنه وعليه مذهبه هو المعمول به في بلدهم فلا يؤثر كلامهم فيه فيما اختاره تواتراً  
 طبقة بعد طبقة ولا حتى واحد في التحكم عليهم فيه واجمل لم يثبت عنه كلام في حديث ابن مسعود  
 قط ولا المذكور في نحو المغن من كتبهم واصل الزبيعي في النقل حيث قال قال البخاري هذا  
 أصح لأن الكتاب أصح عند أهل العلم انتهى فهو كلام البخاري من عنه كلامه أجمل كما  
 فهمه في التلخيص وقد أخرج الحديث أحمد في مسنده في مواضع قد جعل كتابه أصلاً في أهوتنا  
 أو غير ثابت كما في العمدة م حيث قال في حديث جابر في استقبال القبلة عند البول  
 قلت إن أراد بقوله رده أحمد العلية فيمكن أن وإن أراد به الرد الصانع في غير مسلم لثبوته  
 في مسنده لم يضرب عليه كما دت في ما ليس بصحيح عنه أو مردود على ما بينه الحافظ أبو موسى  
 المديني في خصائص مسنده آه وقد كثر النقل عنه أنه كان يضرب على أحاديث في مسنده  
 عند النقد وإنما تكلم في حديث يزيد بن أبي رباح في حديث ابن مسعود وكان يؤثر هناك  
 بعض شيء لاهمنا فإدى ذلك التخليط إلى سطحية وعدم إمعان في خصوص المقام في البخاري  
 أنه لم يثبت عنه ولم يجعله حديثاً آخر والبخاري وأبو حاتم أنه حديث آخر وابن القطان  
 والدارقطني أنه صحيح إلا ما يخالف فحتماً هم والبيهقي في السنن أنه إن كان حديث سنيان  
 هو الواقع من الأمر فهو الأمر الأول وقد جاء الرفع بعده وهذا تضارب تهافت أيضاً ابن القطان  
 (بقي برصوف آئنه)

اجاب عنه الشيخ العلامة ابن دقيق العيد المألكي الشافعي في كتابه الامام بيان عدم مشيئة النبي  
عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه وهو يدر على حاصرين كليب وقد وثقه ابن معين  
كما قد مناها انتهى فان قلت روي في رواية فرغ يديه في اول تكبيرة ثم لم يعد وفي رواية  
مرفوعة ثم لا يعود فقوله "لم يعد" او "ثم لا يعود" غير محفوظة قال ابن القطان في كتاب الهمم  
والايهام والذي عندي انه صحيح وانما التكفيه على كيع ثم لا يعود وقالوا انه كان يقولها  
من قبل نفسه وتارة اتباعها الحديث كما في كلام ابن مسعود انتهى وقال الدارقطني

(رسالة كذا) او الدارقطني ايضا انما يعلى ساق ابن المبارك وقد تردد البيهقي في حديث  
سفيان وابن ادريس ايها هو الامر لما استأنف سعيه لم يتبق له حاجة في علا له كما اعله  
الآخرون وهذا يدل على ان المقصود هو الاعلال والاهدار لان في الحديث شيئا والله الموفق  
(حاشية له متعلقة م ١١) سيما اذا كان نعيه تلميذ ابن المبارك فيكون بلفظه وسيمان  
اللفظ الذي حكاه الترمذي هو اللفظ الثاني ورواه ايضا عن محمد بن النعمان بن بشير  
المقدسي وهو ثقة متأخذ ذكره في التقريب عن يحيى بن يحيى وهو النيسابوري فانه من  
الرواية عن وكيع كما في التهذيب ولذا تدينه ابن المبارك بقوله عند وكيع في التخرج نقلًا  
عن عبارة الترمذي وهو عند الدارقطني من البيهقي ١٢

له وهو الراوي عند ابن خزيمة زيادة على صدره في حديث وضع اليدين ورفع اليدين  
ايضا عن وائل فلا يجمع راجع المسند نصب الراية م ٣٩١ وم ٢٥٥ ومشي على توثيقه اعتبار  
زيادته في الفقه ٣٩١ وم ٣٣٣ وم ٢٣٣، ١٢

له لعله اخذ من لفظ وكيع الا في ١٢ من اثار السنن في نقل وكيع عن اصحاب عبد الله وعلي وكذا لفظ  
المدنية هناك، فهذا اي كونه من كلام ابن مسعود انكره ابن القطان وهو عند الطحاوي وايضا قوله ثم لا يعود  
(بقي برصحة آينه)

في علمه فيه لفظة ليست بحفوظة ذكرها ابو حنيفة في حديثه عن الثوري وهي قوله  
 ثور لم يعد وكذلك قال الجما في عن وكيع واما احمد بن حنبل وابو بكر بن ابى شيبة وابن  
 فروه عن وكيع ولم يقولوا فيه ثور لم يعد وكذلك رواه معاوية بن هاشم ايضا عن  
 الثوري مثل ما قال الجماعة عن وكيع وليس قول من قال ثور لم يعد محفوظا انتهى وقال  
 البخاري في جزء رفع اليدين ويروى عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن  
 الاسود عن علقمة قال قال ابن مسعود الا صل لكر صلاة رسول الله صلى الله عليه  
 فصلى ولم يرفع يديه الا مرة وقال احمد بن حنبل عن يحيى بن ادم قال نظرت في كتاب  
 عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثور لم يعد فهذا اصح لان الكتاب اخف  
 عن اهل العلم لان الرجل يحدث بشئ ثم يرجع الى الكتاب فيكون كما في الكتاب جذا  
 الحسن بن الربيع ثنا ابن ادریس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود ثنا علقمة ان  
 عبد الله بن ادریس قال علمنا رسول الله صلى الله عليه الصلاة والسلام فكبروا ورفع يديه ثم رفع  
 فطبق يديه فجعلهما بين ركبتيه فبلغ ذلك سعدا فقال صدق اخي قد كنا نفعل ذلك  
 (وبعضه كذا) يدل على الاستمرار في المكررة - وما ذكره في التلخيص من تضعيف ابن ادم وحديث  
 ابن مسعود فانما هو في النسخ لحديث البراء كما في التلخيص وشرح المذهب. ثم رأيت عبارة التمهيد  
 نقلها بعضهم وقد نقل فيها كلام البزار في حديث ابن مسعود وهو في العمدة والتلخيص في حديث  
 يزيد فيحتاج في النقل فقد كثرت الضعيف -

له لزم الدارقطني ان احمد قد اثبت الحديث والبخاري ينكره وهذا مما فتن واخرجه في  
 المدة ولم يذكر الرفع عند الركوع وسياقها يدل على انه سرده في ادلة الترك على  
 خلاف ما في التلخيص والله وراجع روايات في مذهب مالك في العارضة مله ٢١ ،

في أول الإسلام ثم امرنا بهذا قال البخاري هذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد  
 ابن مسعود انتهى كلامه وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل سألت أبي عن حديث رواه  
 سفیان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فكبّر فرفع يديه ثم لم يعد فقال ابن هذا خطأ يقال هم  
 فيه الثوري فقد رواه جماعة عن عاصم وقالوا اكلمهم ان النبي صلى الله عليه وسلم افتتح  
 فرفع يديه فطبق وجعلهما بين ركبتيه ولم يقل احدا ما روى الثوري انتهى قلت في  
 هذه الاقوال نظرها ما قال ابن القطان انما انكرني على وكيع فيروى بما اخرجہ النسائي في  
 سننه اخبرنا سويد بن نصر حدثنا عبد الله بن المبارك عن سفیان عن عاصم بن كليب عن  
 عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال الا خبركم بصلوة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال فقام فرفع يديه اول مرة ثم لم يعد انتهى قلت وهذا اسناد صحيح قال البراءة  
 بعد ما اخرجہ حدثنا الحسن بن علي بن معاوية وخالد بن عمرو والوحيدة قالوا ان سفیان  
 باسناده بهذا قال فرفع يديه في اول مرة وقال بعضهم مرة واحدا انتهى فثبت بذلك ان  
 وكيعا لم يتقدم بذلك بل تابعه ابن المبارك وغيره من اصحاب الثوري اما ما زعم  
 له فخرج وكيع من البين وبقي سفیان فان انكر ابن القطان كونها من ابن مسعود وان يكون تعليلها  
 قوليا منه فليس الامر كذلك بل هو قول من تحته ووصف فعله منه وان اراد خصوص هذه  
 اللفظة وهو كلام الدارقطني ففي الحديث ما يساويها وان اراد مع ما في شيء صحيح وقد  
 ذهب الحديث من البين رأسا والحاصل ان كلامها غير محرر كانها لم يشعر بما يلزمها  
 وهكذا يقع اذا كان الكلام في غير محله وما وني حق المقام وبالجملة لم يسويا شيئا  
 واراد اعلاله ولزمها تصحيحه من حيث لم يدل بها على تصحيح الترتيب ١٢٠

الدارقطني من احمد بن حنبل وابابكر بن ابى شيبة لم يقولوا فيه ثم لم يعد قد فزع بهارواه  
 احمد في مسنده حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة  
 قال قال ابن مسعود الا صل لكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصل فلو لم يرفع يده  
 الامرة وبما اخرج ابو بكر بن ابى شيبة في مصنفه حدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن  
 كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله قال الا اريكم صلوة رسول الله  
<sup>وكذا في الحديث عن وكيع وكذا في مسند احمد في ذكره في سابق الاخبار</sup>  
 صلى الله عليه وسلم فلو لم يرفع يديه الامرة انتهى واما ما زعم الدارقطني من ان جماعة  
 من اصحاب وكيع لم يقولوا هكذا فباطل ايضا لانه مرانفا ان احمد وابابكر بن ابى شيبة  
 رواياه عن وكيع وقالوا فيه فلو لم يرفع يديه الامرة وهذه الكلمة في معنى قوله فرفع يديه ثم لم يعد  
 وقد تابعها جماعة عن وكيع منهم عثمان بن ابى شيبة عند ابى داود وهناد عند الترمذي  
 ومحمود بن غيلان عند النسائي ونعيم بن حماد ويحيى بن يحيى عند الطحاوي كلهم عن وكيع  
 وقالوا فيه فلو لم يرفع يديه الامرة او ما في معناه واما ما زعم البخاري وابو حاتم من ان  
 الوهم فيه من سفيان فيجاب عنه بوجه احدها ان مارواه ابن ادریس فهو حديث آخر  
 يدل عليه اختلاف سياقهما وثانيها ان سفيان احفظ من ابن ادریس وقد قال المحافظ  
 في التقريب في ترجمة سفيان ثقة حافظ اما حجة انتهى فمع وثوقه وحفظه امامته  
 لا يضرحالفة ابن ادریس له وثالثها ان هذه زيادة والزيادة من الثقة المحافظ  
 المتقن مقبولة عند اكثر الخصوم واجاب عنه العلامة الزيلعي في نصب الرتبة باز البخاري  
 واباحات جلال الوهم فيه من سفيان وابن القطان وغيره يجولون الوهم فيه من  
 وكيع وهذا اختلاف يؤدي الى طرح القولين والرجوع الى صحة الحديث لو روده عن  
 الثقات انتهى كلامه في خلاصة الكلام ان هذا الخبر مع هذه الزيادة صحيح وكل ما روده



عليه فهو مدقوع وإما ما قالوا من أنه يجوز أن ابن مسعود نسي الرفع في غير الافتتاح كما  
 نسي وضع اليدين على الركب في الركوع وكذلك ما وقع له في المواضع المتعددة من النسيان  
 فنحن في جملته لا ندعوى لإدليل عليها ولا سبيل إلى معرفة أن عبد الله بن مسعود علمه  
 ثم نسيه بل العقل يستغربه ولا يجوز بل الحق أن نسبة النسيان إلى عبد الله بن مسعود  
 الذي كان ملازماً للصحة النبوية صلى الله عليه وسلم وخادماً إلى ثمان طویل في مثل رفع اليدين  
 الذي يتكرر في الصلوات صباحاً ومساءً وليلاً ونهاراً لا تخلو من إساءة الأدب وإنما ما  
 طبق بين يديه في الركوع فلم يكن من جهة نسيانه بل كان هذا مشروفاً ثم نسخ كما جاء  
 مصرحاً في الخبر فلم يطلع ابن مسعود على نسخه ولا يلزم من نسخ التطبيق نسخ الاقتصار  
 على الرفع في التكبيرة الأولى قلت وكذلك سأثر ما وردوه مثلاً لنسيانه لم يكن لنسيانه  
 بل كان له وجه آخر قد بينوه في موضعهم وأول من نسب النسيان إلى عبد الله بن مسعود  
 في هذه المواضع هو أبو بكر بن اسحق نقل قوله البيهقي في سننه ثم ابن عبد الحكم في التتبع،  
 وقد بالغ في رد كلام أبي بكر بن اسحق هذا العلامة ابن الترمكاني في الجوهر النقي في الرد  
 على البيهقي ويراجع <sup>٢</sup> من العدة -

### وهذه نبذة أخرى في تفهيم ما وقع منهم في حديث ابن مسعود

ووقع في الفتح وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك  
 إلا أهل الكوفة أم أي رفع اليدين في الموضعين ونقله الشوكاني في الدار المضيئة  
 أنه أجمع علماء الأمصار على ذلك إلا أهل الكوفة أم فخرت العبارة وأصلها كما في  
 التعليق المجلد عن الاستاذ كاري بن عبد البر عن محمد بن نصر وكذا في شرح الأحياء،  
 لا نعلم مصراً من الأمصار تركوا بإجماعهم رفع اليدين عند خفض الرفع إلا أهل الكوفة

ويكون الحافظ فهم من عبارة التمهيد ان اخرها لا بن عبد البر وقد نقلها في شرح الموطأ كاملة  
وقد صرح في شرح التقریب بأسر ابن عبد الله بن عبد الحكم ولم يذكر احدًا ياعم من اختار  
الرفع عند ذكر العلماء والعبارة الثانية من ابن نصر كما هم مستوعب كل اهل الكوفة فكيفنا عهد  
استقرأهم وناقض عبارات البخاري وهكذا يقع الامر في المبانيات وتفهم ان في  
غير الكوفة من الامصار شاركونهم تاركون - ثم ذكر في تعليق الموطأ عن الاستدراك لابن  
عبد البر رواية الرفع مرفوعاً نحو ثلاثة وعشرين رجلاً وقال فيه كما ذكره جماعة من اهل  
الحديث ام فعد نحو خمسين في هذا المحل تخليطاً -

وأعلم ان اعلال حديث ابن مسعود بلفظ الا اصلي بك صلوته رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فليرفع يديه الا في اول مرة ام لا يمكن لانهم قد صرحوا ان ابن مسعود  
لم يثبت عنه الرفع كما في الاستدراك والفتح فلو اعلوه لزم هو ادعاه انه كان يرفع ثم قد  
تواتر نقل العلماء بخلافه فلذا وجه عبد الله بن المبارك التماسه كما عند الترمذي اللفظ  
اخر قد روى عن ابن مسعود ايضاً ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في اول مرة ام  
وكذا نقله الدارقطني عنه في سننه وصرح منه عبارة البيهقي -

وبنحو هذا اللفظ من قول ابن مسعود بناء على كونه ناقلاً فنعلمه صلى الله عليه وسلم  
اعله ابو حاتم كما نقله ابنه عنه فخرج كلاهما عما نحن فيه وهناك امر مهوان احش ابن عمر  
في الرفع اختلف في رفعه، وقفه، سالم وناقع ثم وقع فرق بين سياق المدونة في حديث  
سالم وبين سياق الموطأ وسياقه خارج الموطأ حتى انك قلت جماعة ان مالكاً هو الذي اوم  
فيه ذكره في العجوة عن ابن عبد البر عن جماعة وابن المبارك روى عن مالك في هذا الحديث  
الرفع خارج الموطأ كما في الفتح وقد روى ايضاً حديث ابن مسعود باللفظ الاول عند التثنية  
لا يجد ان يكون كذلك الا من وهم مستقيم وذلك الاستدراك الصوفي

فمن هذه المعلومات فاستشعرها وقال ما قال فافهمه -

واقول بل حديث ابن عمر على خمسة اوجه سياق المدونة والموطأ وخارجه وبعد الركعتين ولفظ مشكل الاثار، وحديث علي وابي حميد علي وجهين وبين السجدين من فوجا وعلا صحيحا ولم يستطع البخاري الا ان يضعفه وابن حزم الا ان يهمل الامر وكل ذلك الانتشار واختلاف العمل -

ثم عند البيهقي <sup>١</sup> عنه قال واره واسعا ثم قال عبد الله كانى انظر الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يرفع يديه في الصلوة فعلم بقوله كأتى انظر نظره وانه في فكر تصحيح الرفع بنحو استدلال منه حتى لا يقط حديثه وانه عنده واسع فنظره الاولي الى رفع يديه ثم تركه حتى لا يقطع حديث ابن عمر لا حذر ارجع عبارة الدارقطني والبيهقي عنه - ويكون عنده في حديث ابن مسعود الذي رواه هو اجماع في الاحالة فالمرئى مرفوعا صريحا في الترك بخلاف حديث ابن عمر يدل انه لو كان صريحا لما تردد والله اعلم -

<sup>نظن</sup> فهذا ما صنعه ابن المبارك ثم استأنفوا العمل فالبخاري وابو حاتم وعلاء والدارقطني وابن القطان وعلاء والبيهقي عملا كل يشأنت عمله ويستدل على من قبله فابن القطان في كتاب الوهم والايها مصحح الحديث باللفظ الاول واعل ثم لا يعود لان وكيعا كما قالوا يقولها من قبل نفسه وتارة اتبعها الحديث كانها من كلام ابن مسعود ام

فاذا جعلها ابن القطان من وكيع نقل كلام ابن مسعود وان ضمير لا يعود عائدا على النبي صلى الله عليه وسلم امكنه اعلاؤه والا لم يمكنه وهو كما ترى وكذا انكار الدارقطني وغيره على نقل ابن القطان كما في تخريج الهداية راجع الى ان يكون ابن مسعود نقاه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم صريحا -

وأما أن يكون قال أولاً أصلي بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صل  
ولم يرفع هو اعني ابن مسعود يديه إلا في أول مرة فلا يمكنهم إعلاله وإلا كانوا التزاموا  
خلاف الواقع من رفع ابن مسعود فاعلمه وكذا ما ذكره في التلخيص أن أحمد بن حنبل وشيخه  
يحيى بن آدم قالاهو ضعيف نقله البخاري عنه ما فهو من الحفاظ عجلة تأخذ المرء عند  
الظفر بالمقصود -

وليس في جزء رفع اليدين إلا أنه قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم من نظرت في كتاب  
عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعد آثم ثم تحلم البخاري من قبل نفسه

سأله شيخ النظر في مراده عند حديث الرعي في أخذ مرة بيد ثم لم يدرك ليس عند هذا الحديث راسداً على كلا التقديرين لا ملائمة لأصح  
حديث التطبيق ثم لعله لا يريد تعريضاً وهو أي يحيى بن آدم الراوي لا ثم عثمراً قال في المنهاج بما لم يخالف من هو فوقه مثل كذا  
سأله يقول أن سائق ابن إدريس على هذه الصورة ليس فيه لم يجلد إنما إذا كان السائق كسيماق سفيان فلم يتعرض له نعم يوشى  
إلى وحدة المأخذ ثم هل هو قصير من لم يذكره وزيادة من ذكره لم يتعرض له أيضاً وأثبتته في المسائل لو كان تعريضاً لم يتعين ونظر  
يحيى بن آدم في الكتاب وتفتيشه يدل من الجانب الآخر أن هذه الزيادة كانت شلت ثوران في الحديث أشياء فكيف كان  
في الكتاب ناقصاً أيضاً والله أعلم بترك القيام بين الاثنين ولم يذكر الاثنين أيضاً ولا ترك الأذان ولا إقامة ولا اجترار  
بإذن الجماعة وهي عند مسلم وغيره وقد حملها يحيى على تعدد الواقعة وإن كان على العصر نعم على الظاهر وليس بشيء كذا  
السائق تماماً وقد رأينا الرواة يعنون بها هو فحتماً وهو لا يرغبون في غير فحتماً وهو لا يكتمان بل لأنه عندهم صحيح  
وما تقول في ترك المصنفين ما لا يختارونه كما يترك البخاري بعض الأحاديث راسداً وكما جعل ما لك في حديث ابن عمر  
وجوهاً والبخاري في فصاعداً واضتهراً فاعلموا في الرعي بين البصريين وبعلاكمهين ويدرج المبتدئين في كثرة تعارض  
حديثين صحيحين عند مثل مسلم فإن أخذ ابن إدريس مزجاً أو رخصة أو من فعل ابن مسعود لا نقلاً للشرعية فقد  
يبني عليه تركه فلا ترتب وإن في المعاذير لمنه وحة وكانوا تارة يروون لتعليم ما يختارون العمل به وسأله  
لاستيفاء الواقع لا غير فليكن منك على ذكره وهون من نفسك ثم إن واقعة لا نعم عند مسلم وأحاطه ولا بد لقوله  
أصلي هؤلاء خلفكم فيما بقي واقعة المأجرة عند أبي داود وغيره وفي الكل القيام بين الاثنين ولا يكون مستكراً  
ثم إرادة صلواته صلى الله عليه وسلم باعتبار أنه كان لنفسه صلاتها في وقت وأما كان علقته والأسود قد علم الاستسقاء  
قبل ذلك وشاع فاعلمهم صلوة خصوصية لله صلى الله عليه وسلم في وقت خاص لا كالثنية وإرادة التطبيق قد مر في  
عهد سعد بن معاذ وما عرف بالتأخير ولا عمار كما في المسند<sup>٢٩٩</sup> فليس في عهد الوليد كما يوهبه لا ثم انتشار الألفاظ  
لا يرتفع والرواة ينقلونه بآثار التذرية وتعدد ابن مسعود به وهو يكون بالتطبيق والموقف وقد كان طبق  
ولم يرفع لأنه أرى هذا فقط -

وكذلك دخل الأحمدي شيخه في الجملة لعمل العجائب وأصل ذلك في المسند من م<sup>١٦</sup> حدثنا عبد الله حدثني  
 إلى ثنا يحيى بن آدم ثنا عبد الله بن إدريس أملاه علي من كتابه عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن  
 بن الأسود ثنا علقمة ثنا عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فكل برقع  
 يديه ثم ركع وطبق بين يديه وجعلهما بين ركبتيه أم وفي آخره حدثني عاصم بن كليب هكذا  
 وهذا يؤمى إلى أنه قد بلغه لفظ سفيان وشاع وأخرج أبو داود حدثني ابن إدريس قبل باب  
 من لم يذكر الرفع متصلا فليس ما في بعض نسخة من العبارة مناسبة قال انه مختصر من حديث  
 طويل والمقام مقام التعريف ولو كان لكان في كل النسخ لكونه همتا كتما يقول في كتبه ما قال  
 في حديث يزيد بن أبي زياد وقد روى على الترك واهتم بذكر الفاظهم وإن ثبت من قوله  
 فهو يزيل اختصار محل جعل الموقوف هو هذا المقدار فقط لا يريد الكلام على الترك فقط وإنما  
 قال على هذا المعنى -

وهذا الكتاب لعبد الله بن إدريس لا لعاصم بن كليب فلم يرك هناك شيء من الأضطرار  
 وعبد الله بن إدريس كان في المسائل على فختار أهل المدينة ذكره في التهذيب فلعله لم يجمع  
 ما هو فختار أهل الكوفة بخلاف سفيان فكان ما ذاقهم وما ذكرناه مختصرا فان في الزوايا  
 خبايا وفي الناس بقايا ثم إن أحمد قد أخرج في مسنده حديث ابن مسعود في مواضع وجعل  
 كما في العمدة من م<sup>١٦</sup> كتابه أصلا فيما هو ثابت وفيما هو غير ثابت ولرب عليه النسائي  
 وشرطه معلوم -

فهذا القدر من السع في إعلاله قد طاح وعليهم أن يستأنفوا الأمر نعم البخاري  
 قد ذكر أنه لم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه ثم  
 أعل حديث ابن مسعود في تركه وجعله حديث التطبيق من الرأس ولا يترك ذلك أصلا

فقد نقلت الكافة عن الكافة عمل السلف فيه على كلا النحويين وتوارثوه قال الترمذي  
بعدها أخرج حديث ابن مسعود في تركه وبه يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم التابعين وهو قول سفيان واهل الكوفة ام ومالك اخذوا انه التزمه  
الصغار وليس بمهمته عند الكبار واما الاستفتاح فلا اختلاف الادعية فيه تركه بعضهم  
واخذوا ذلك بالتقدم المتفق عليه في الصلوة وجردها عن المختلف فيه وكذلك في التسمية و  
التأمين والتسليمة والقنوت جريا على الاصل او يقال انها اشتهرت في الصغار وامنهم  
عندها كما يقال في القنوت ان الفعل سنة والترك سنة وهذا التفهيم عبر به بعضهم  
وكفّل اهل المدينة العمل على التسليمة الواحدة ذكره في اعلام الموقعين وشرح المواقف  
في الاول والاستفتاح والوضع والتسمية وجهها وامين وجههم وتكبيرات الخفض مع ما  
ما في العمدة ص ٣٢ -

ثم ان تطبيق ابن مسعود قد يبلغ سعدا والغالب انه حين ولايته الكوفة من  
سبع عشرة الى احدى وعشرين راجع الفتح من التطبيق ومن القراءة وامين المؤمنين عمره  
كما في العمدة عن مصنف عبد الرزاق فذكر انسخه بخلاف تركه الرفع فاستمر هو عليه ثم رجع عليه  
اصحابه كذا علي بن حنين قد مر الكوفة ودرج عليه اصحابه كما عند ابن ابي شيبة وكذا رواه  
اهل الكوفة عن عمر ايضا وكما رواه واخذه ترك القراءة خلف الامام بخلاف المدنيين في كونه  
في ازالة الخفاء وكما للبلاد من الافراد يختصون بها وللبلاد من الرجال ينفرحون بها  
وقد تفرد اهل الكوفة بحديث جهم بن ابيان فلا تعلق لحديث التطبيق به ريث ترك الرفع الا بجر  
ثقل من اختار الرفع فتعلل بكل ما امكن او لم يمكن ولعل ابن مسعود وقع له نظر اجتماع  
في التطبيق كما وقع لعلي ذكره عنه في الفتح باسناد حسن ثم ان مذهب عاصم بن كليب كما

في العُمة وسفيان ووكيع ترك الرفع فيكون اعتنوا الجريئة اشد الاعتناء وبنو امية  
عليه وسفيان اذ روى لهم الجمهور بآيين كان احفظ الناس ثم اذ روى ترك الرفع صار  
انسي الناس فوهو عند هر في حديث ابن مسعود وقد ناظر الاوزاعي في الترك كما في  
شرح الاحياء هذا -

وترك الرفع عند الركوع والرفع عند الرفع منه ايضا وجه عند مالك ذكره في كمال  
الكمال وفي اختلاف الحديث ٢١ قال الشافعي وقيل عن بعض اهل نحيتنا انه لم يروى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعند سبعة من الركوع وما هو  
بالمعول به اهـ - يريد به مالكاً فظاهرها في الموطأ من الاسقاط عند الركوع وجه ايضا  
في الحديث وفي مذهبه وليس الحديث مختصراً فقط والترك عن مالك قد ذكره الشافعي  
ايضاً عنه قال العيني في مباني الاخبار شرح معاني الآثار وروى الشافعي عن مالك انه  
كان لا يرفع يديه آه فليس ابن القاسم متفرداً برأية الترك عنه كما ينقلونه عن ابن  
عبد الحكم - وكلامه في اختلاف الحديث والامور اربعة يدل على انه لم يأخذ حديث  
مالك على انه اوهو وكذا ٢٨ وفي اختلاف مالك والشافعي ايضاً وقد روى الشافعي  
عن مالك الحديث كذلك بالاسقاط عند الخفض وهو عنه في السنن للبيهقي وفي الامور ٢٣  
ثم ان الشافعي في الامور نص على ان ابتداء التكبير انتهاء يكون مع ابتداء الرفع  
وانتهاء قال من منه ويثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله ويكون مع  
افتتاح التكبير وروى عن الرفع مع انقضائه آه ونص انه لو قدم التكبير وختمه لا يأتي  
بالرفع بعله وصرح به الزيلعي منافي شرح المكنز ايضاً فانزله ان الرفع للتكبير وان  
الخطا في الركوع خال منه وهو خلاف المعهود في الصلوة ونص في باب التكبير للركوع

بالمد<sup>٩٥</sup> وهو خلاف الأول ولعل الأول عند النخوية فقط والله اعلم وفي المدمع  
الرفع قائم عند الركوع عمر<sup>٩٦</sup> ان قالوا انه نصر المذهب كما في شرح المذهب وقال في  
فتح الباري انه لم يذهب الى تقدير التكبير على الرفع وكذا يانر مما ذكره الزيلعي منا  
فما في نسخ الباري والمجهر الرائق من الواجهة الثلاثة هو من حيث الحديث فقط ولحل على  
الوجهين فقط ثم رأيت في شرح الاحياء من <sup>ص ٥٥</sup> ذكر هذا العسر من التنبيه وكذا ذكر اشكال  
عليه في التكبير عند جلسته الاستراحة وبالجملة لما كان الرفع في حال القيام وبعد  
الركوع صلا للخطا وخطا للخطا طعن الذكر ليسا بمعهودين -

وبقاء هذه الامور في خمول لم يكليها السنة يدل على خمول اعني عدم روءاء  
بصورة العمل وان تواتر مرسلا كالعلماء خارج الصلوة والتأمين عليه ولعله عليه  
اختيار الشافعي المدمع في العدة من اتمام التكبير بخلاف الحنفية -

### تقرير اخر وافادة مع إعادة

ثم ان الاسود وعلقت مذهبهما ترك الرفع وقد صليا خلف عمر في الآثار  
لمحل اعتناءهم بحفظ صلواته <sup>ص ٥٦</sup> فآثر عمر صحيح بل اريب من طريق الاسود عنه وكذا اثر علي  
لان عمل اصحابه كان هو الترك وكذا اثر ابن مسعود وحديثه وعمر قد اعلمنا بنسخ التطبيق  
كما في العدة فلم يبق هذا اهل الكوفة بل الذي يظهر ان ابن مسعود ايضا لم يكن متمسكا  
عليه بخلاف ترك الرفع فلم يغير من عمر فيه بشئ ودل هذا من الجانب الاخر ان الرفع لم يكن  
منسوخا ولا حرم منه <sup>ص ٥٧</sup> والآل لم يبق وجوه في مثل باب الصلوة وفي الكفر <sup>ص ٥٨</sup> ثم لقينا  
عمر فصرنا في بيته مع <sup>ص ٥٩</sup> ومعاني الآثار <sup>ص ٦٠</sup> وفيه من <sup>ص ٦١</sup> ما يقتضيه تعدد الواقعة  
وكذا هو عند مسلم وليس بظاهر لاتحاد السياق تماما وفي بعض الالفاظ بذكر الاسوال





ثم الوجه في سياق نحو الا اصرى بكم بادخال الاستفهام على التقى مع ان المقصود  
التحقق هو ان الاستفهام في مثله يدخل على الجانب المروج لا المراجع وهو في الماضي المحقق  
جانب الانتقام وكذا في المستقبل المروج فيه فلا يقولون اجئتني امروا فما يقولون  
المرجئ وكذا لا يقولون انجيتني اذا رغبتوا في محبته وانما يقولون لا انجيتني -  
وبالجمله هو كقولهم لا تنزل بنا فقصيب خيرا لانكار جانب الانتقام بمعنى  
لا ينبغي ان يكون -

وفي الجزء والمعرفة كما في تخريج الهداية تضارب لما اراد البخاري اعلال حديث  
ابن مسعود المرفوع في جزئه انكر ان يثبت الترتيب على من الصحابة ثم لما اراد في المعرفة  
اعلال اثر مجاهد عن ابن عمر جله ان اصله عن ابن مسعود فذاك نحو تضارب اضطرار  
في الامر بعبارة المعرفة ستأتي -

ثم ان المحدثين في باب الاعلال يتقيدون بالالفاظ شديد فلا ينبغي ان يعدوا  
الناظر الى غيره فقد اعلوا في حديث ابن مسعود الرفع صريحا بان يكون عز ابن مسعود تعليمنا  
قوليا فلا يتعدى منه الى غيره من الوصف الفعلي -

ثم من نشأ الفرق بين وجوب الرفع عند الاحرام كما يقول به الاوزاعي والخزون  
استثنائه في ما عداه حتى انه عند ابن حزم كذلك كما في التخصيص وعندى انه ليس الا  
لبث الترتيب وتوارثه ايضا - فلزم المحقق في الفقه تصحيحه من حيث لم يشأ فلهذا لم يثبت  
لمجتان جهر بالاعلال في مقابلة التاركين واختفاء بالتصحيح في مقابلة الموجبين وفي الذكر  
في النفس تصرع وخيفة وقد وعد في الفقه في الباب الاول الايراد على الوجوب ثم لم يأت  
في الباب التالي الا بهذا الحديث -

ثمن الذي ذكروا ان اكثر الرواة انما ذكروا التطبيق فليس ذلك في حديث عامهم  
وانما سفيان وابن ادریس واحداً احده في وانما هم في حديث القيام بين الاثنين وترك  
الاذان والاقامة وليس فيه الا اصله بكم كما عند مسلم وغيره وكما في المسند <sup>٢١٢</sup> عن  
ابن الاسود وابي اسحق <sup>٢١٣</sup> عن ابراهيم وعذابي داود والنسائي عن هارون بن عثمان  
وابي اسحق وابراهيم بصيران على التارك عن ابن مسعود فمابسكوتهما ههنا.

ثم انه كان الظاهر ان يكون واقعة ضرب يديهما ولا يتصور الا بان يكون ابن مسعود  
بينهما واقعة واقعة سفيان وابن ادریس واقعة واحدة اخرى لا شراك الا لريكو والا اصله  
بكونهما. ولكن اثر الكثر عند عبد الرهق يدل على ان التطبيق من واقعة ضرب يدي  
الا ان شاذي الصحيح نقلاً لفظاً مغايراً عن مصنفه يمكن ان يكون واقعة من ابن مسعود  
اخرى وكذا عند البيهقي في سننه عن خيثمة بن عبد الرحمن بن ابى سبرة الجعفي الكوفي  
ثم يتبادر من سياق ابن ادریس ان فاعل التطبيق هو النبي صلى الله عليه وسلم عليه  
بنى ابوحاتم كلامه وهو الظاهر فيه وعلى هذا هو فاعل فلم يرفع يديه الا مرة عند في لفظ  
سفيان فاعله وسفيان يجمله فعل ابن مسعود وهو اقرب وعند الحازمي عن ابن سيرين  
جعل الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم ولكنها رواية مستقلة لم يروها عن ابن مسعود  
واذا كان الامر ان الفاعل في سياق ابن ادریس هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو في سياق  
سفيان ابن مسعود لم يتعارضاً وكان وصفاً قولياً في التطبيق وفعلياً في ترك الرفع واخذه  
ولا تنسنا - وقد نقل الآخرون من الرواة ايضاً قولاً وفعلاً منه في التطبيق فاتفقوا  
في المال ولم يبق اضطراب اصلاً والله اعلم بحقيقة الحال وهذا الذي اراده ابو داود  
كان في النسخة انه مختصر من حديث طويل وليس هو الصحيح صلى الله عليه وسلم يري ان ارامة

ابن مسعود صلواته صلى الله عليه وسلم لم يكن مقتصرا ومنحطاً على ترك الرفع فقط بل فيه امور  
 فاختصرها وهم انه مسوق للترك فقط لانه غلط ومثله في كثير من الاحاديث كما في حديث  
 ابي اسحق في نوم الحنبل لم يمس ماء ومثله لا يقال انه غلط الا اذا وقع في الغلط في عيان  
 ذكره وافاد لا في ما تركه والذي يظهر ان عيانة ابي داود هذه نقل في هذا المحل ولم يتعين  
 عندنا لنا سجين مودة فالصقوها بما نعوها فيه ويصدق على حديث البراء وسفيان  
 بل اقول على حديث ابن ادريس ايضا وقد ذكرنا في ما مر ان سفيان راوا لحديث الرفع  
 من حديث وائل وجابر فيستحيل عادة ان لا تثبت في حديث الترك وتختاره لعله ولا يذهب  
 ذهنه الى التعارض او طلب الرجح ووجه التوفيق والله ولي التوفيق - ولكن الامر كما في  
 التلخيص عن ابن معين انما يطعن في حديث بستره من لا يذهب اليه آة ذكره في تراجمه الموضوع  
 فان كانا اخذا من واقعة ضرب الایدى فقد اختصر كل واحد منهما سفيان راوا باختصار  
 لكن عند البزار من طريق ابن ادريس ان الفاعل هو ابن مسعود فزال ما ذكره ابو حاتم وما قال  
 ان الاكثر انما ذكره والتطبيق قلل ايضا وانما تبادر ذلك لان ابن ادريس يقول علمنا اخيراً  
 الا اننا علمكم استقبلاً وعلى فهم ابي حاتم فابن ادريس هو المتفرد من بين الرواة بمخالفة  
 فان الكثرة في الوصف الفعلي وسفيان لم يخالف احداً ذكر سفيان مستقلاً في واقعة التطبيق  
 كان او غيرها واستخرج منها اولاً وعلى كل تقدير فلا يريد احدهما ما ينقله الآخر حتى  
 يتعارضان يكونا توارداً على نقل واحد منهما استخرج منه بل عندهما هذا القول الذي  
 ذكرناه فقط فان كان لابن ادريس في استخراجه ابراهيم بن ابي اسحق شاهد فلهما  
 لسفيان ابراهيم شاهد ايضا ونقل في مبانى الاخبار عن الحاكم في عاصم وكان مختصراً  
 في رواية المعنى آة وفي المستدرک على رسول الله صلى الله عليه وسلم الصانعة قال فذكر فيها

اراد ان يركم طبق يديه بين ركبتيه فركم آه دل قوله قال آه انه ترك شيئا فالوجه تبرئة  
وكيع وسفيان وابن ادریس كلهم وانما الاختصار من عاصم وقد املی هو ابن ادریس كذلك  
وعنده لفظ سفيان ايضا وعليه مذهبه الترك كما في العمدة -

والحاصل ان سياق ابن ادریس ليس سر دأ على واقعة ضرب الايدي في البين  
بان يكون انقص اثرها فان كان مستنبطاً منها باعتبار المنشأ بان يكون ادى ما لزوم منها  
وبنى عليها فعدم ملائمة تعبير وسياق سفيان ان كان مستنبطاً منها فنطق بالمفهوم واد  
زيادة على المسكوت عنه او واقعة مستقلة لم يخالف احداً وراجع صنيعهم في ذلك من  
الفتح من باب يهوى بالتكبير حين يسجد وكثير مثله واختار من باب الرقية من الاجارة  
ان الطريقين محفوظان لاشتغالها على معانيات - وان ذكرنا واقعة أخرى فقد اضطرب  
ابن ادریس في الفاعل الا ان يقال ان عند سفيان نحوه عند الطحاوي وغيره لكن الأكثر  
عن سفيان الوصف الفعلي بخلاف ابن ادریس

ثم مثل هذا السياق هل اريك عن ابي موسى عند الدارقطني والصواب انه موقوف فيه  
الرفع فيكون ابن مسعود وابو موسى اربا كل واحد ما هو مختاره يكون ذلك من ابي موسى حين  
ولاه عمر البصرة لكون الراوى عنه حطان بن عبد الله وهو بصري والوحين ولا عثمان الكوفة  
كما في الاصابة وعن حطان عنه حديث سالم في التشهد وهو عند علمنا صلاتنا وعند  
ابن عساكر علمنا الصلوة الحديث فسأوى وقد كان باعثها لتعليم المصيرين ذكره ابن عس  
من الحسن بن سليمان قبيطة مع ما في الامم

ثم انه قد استخرج في المسألة مقدّمات عن الجانيين واختصر ايفها فاهممت  
عموماً غير مقصود ففي جانب الرفع في كل خفض ورفع وانه كان يرفع يديه كلما أكبر كما في

بدائع الفوائد من لفظ حديث وائل عن احمد وفي المسند <sup>٣</sup> قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في كل تكبيرة من الصلوة من حديث جابر وفي جانب الترك كان عبد الله بن مسعود لا يرفع يديه في شيء من الصلوة الا في الافتتاح بترديد ذكر الفاتحة وتكبيرات العيدين على القصص الاضافي وهو كثير والحقيقة نادر - فهذه العبارات كانتا تعبيراً في تلخيص المسألة لا اقتصاصاً ان فكذلك سياق عاصم من الجانبين وهذا الذي اتعب الناس مع انه لما كان عند سفيان الوصف الفعلي فلا يتصور الا الاداء بالمعنى بخلاف ابن ابي راس فانه اضطرب اعني بالاداء على المعنى ان ابن مسعود اراه باللفظ وهو اداء حكوا فعله، وعبر واعنه من عندهم وهذا كما ذكره علماء الأصول ان قول الرواة قضى وامر ونهى و رخص حكاية عن قول آخر بخلاف قال وسمعت او فعل هذا -

بقي الكلام في متابعة محمد بن جابر الكوفي اليماهي وهي عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم عند استفتاح الصلوة كذا في التخریج أخرجه الدارقطني عن اسحق بن ابراهيم وهو من الكبار من رجال التهذيب عن محمد بن جابر، ثم قال الدارقطني قال اسحاق وبه نأخذ في الصلوة كلها ثم قال تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفاً آه قلت قد اخذ به اسحق راويه فيعتبر به وكذا يقوله الدارقطني في روايات محمد كما في التهذيب وقال البخاري في آخر الجزء ان حديث الثوري اي عن حماد سألت ابراهيم فقال يرفع يديه مع اول تكبيرة ام اي في الصلوة صح عند اهل العلم آه اي من حديث محمد بن جابر فلم يتجب وزانجل حديث الثوري صح من محمد بن جابر لا اتحدث محمد جابر موضوع كما افترضه ابن الجوزي كما في التلخيص على عادته وما من عادته في التخریج <sup>٤</sup> -

واعلم ايضا انه ليس عند البخاري في جزئه شيء عن ابن مسعود في الترك الا الحد  
 المرفوع عنه وقد اعله فدرج على ان الترك لم يثبت عن احد من الصحابة وانما هو عن بعض  
 اهل الكوفة اي كابر اهلهم ومن بعده وهو في غاية العجب فانه قد تواتر عن ابن مسعود  
 واصحابه عن علي واصحابه عند اهل الكوفة تواتر طبقة بعد طبقة وتوارث فوق كل ذي علم  
 ثم ان حماد بن ابى سليمان من رجال البخاري في بعض نسخ صحيحه كما في الفتح من التمشيد  
 وقد اهلوه في الرموز في ترجمته - ثم كلما تهم في محمد بن جابر في غاية الاتهامت اضرب في اخر  
 عمره كما في الميزان لانه كان اعمى من الاول وابوحاتم وابوزرعة يقولان ان اصوله صحيح  
 وكذا ابن المبارك ثم يقول ابوحاتم واذا في كتبه لحقا وانه يسرق ما ذكر به فيحدث به  
 وقد يصعب الفرق بين الاخذ مذكرة وهو عند البخاري في صحيحه ايضا وبين ما قالوا به  
 فيه فقد لا يطرد الفرق في صيغة الاداء ايضا وفي التلقن لتفصيل في شرح الالفية وختم  
 الذهب في الميزان كما لم يقلوا بها الجملة في روى محمد بن جابر ائمة وحفاظ وكذا ابن عدي  
 كما في التهذيب -

وقد ظهر انه فعل تعظيمي عنده هو كما ذكره في شرح الهذيل من صلوة الشافعي  
 عند محمد فسأله لم فعلته فقال فعلته اعظاما لله واتباعا لسنة نبيه وعند الكونيات للترمذي  
 والاخذ كما في فتح القدير من الجنائز عن ابى يوسف - ثم مثل هذه المناسبات لا تفصل  
 الامور وانما الفاصل كثرة التعامل من النبي صلى الله عليه وسلم ثم من السلف ويتبع في  
 عملهم ان يكونوا اخذوا انه من اللقب فتوسعوا فيه حيث رأوا كما يظهر ذلك من صنيعهم  
 في ادعية في الصلوة واذكرا منتشرة عملوا بها حيث رأوا راعيا للثبوت جنبها فاجروا نحو  
 فيما بين المجديتين وعند النهوض للثانية كما ذكره ابن رسلان عن ابن القطان

في حديث ما لك ابن الحويرث كان يرفع يديه اذا ركع واذا رفع واذا سجد واذا رفع اي اذا  
سجد السجدة الاولى ورفع منها فهو اذن بين السجدين واذا رفع اي للهوض للثانية فرفع  
اليدين في القومة هو للسجدة الاولى وكذا في الجلسة للسجدة الثانية وحديث وائل في الرفع  
بعد السجود عند ابى داود وحديث الرفع في كل خفض ورفع ان لم يكن المراد خصوص الركوع  
والرفع منه لان التخصيص اصدق على الركوع منه على السجود وقد وقع في عبارة الشافعي في  
الفخر واحد في المعنى بهذا المراد والمدونة في لفظ ابى سلمة الاعرج عند ابن عساكر وحديث

له فوله واذا سجد باعتبار انتهاء الفعل لانه قد مر باعتبار ابتداءه من وجعل ان يكون المراد اذا سجد السجدة  
الثانية بهذا القدرية - والذي يظهر ان لا يكره في القومة وان هذا السياق نحو استينك وقوله واذا رفع في الاول  
واذا سجد شيء واحد فلو قال اذا ركع واذا سجد واذا رفع لم تتشكل العبارة وكذا لو قال اذا ركع واذا رفع واذا سجد لم يتبين  
فاذا كان في القومة فلنرفع كان او للسجود هو واحد كانه يقول كان قبل الركوع وبعد وقبل السجود وبعد كالحفقات  
ثلاثة باثنين من تداءر وحلفت فالثاني يعتبر اثنين هو لقليلت وانني لدرشيت ومن عن يميني تارة ولما في قد  
كان شاع التجدير في المسألة تارة كان يرفع اذا ركع واذا رفع وتارة كان يرفع اذا ركع واذا سجد فجمع هذين التعبيرين  
الحال على المعرفت بينهم واذا كرر هذه الامور لم يكره للسجدة فهو اذن هناك واحد ومثله واذا زيد منه لفظ  
ابن جبريل عن نافع في الجحزة مثلاً ان صحيت النخلة وقد مر في فصل معنى رفع اليدين قال وحين يركع حين  
يقول سمع الله لمن حمده وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوى قائماً اراد المجموع لاكل واحد ومثله  
في حديث علي بن ابي بصير يصنع مثل ذلك اذا قرأ قراءته واذا اراد ان يركع كذا وقع في بعض نسخ السنن للبيهقي  
وكذا نقله في منتهى الاختار ونحوه عند الطحاوي بدون الواو ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراءته اذا  
اراد ان يركع آه وفي الكنز ويصنع ذلك اذا قضى قراءته واذا اراد ان يركع آه وفي سائر الكتب ركع بخلاف  
اذا في حديث علي بن هذا ونحوه في حديث انس عند الدارقطني ان لم يرد السجدة الثانية والرواية يتبادر بين  
التعبيرين ففي السنن ايضا من <sup>٣٣</sup> عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اكبر رفع  
يديه مع التكبير واذا ركع واذا رفع اوقال سجد ورأيت يسلم عن يمينه وشماله -

وهذا ابن نصر من نيام الدليل مثلاً وقال ابو داود رايت احمد يقنت به امامه بعد الركوع واذا  
فرغ من القنوت واراد ان يسجد رفع يديه كما يرفع فعند الركوع آه وهذا يدل على ان الرفع في القومة  
هو حال السجدة عندهم وقد مر ان به يطرد الرفع للركوع والسجدة الاولى والسجدة الثانية مع قوله في ثنايا  
وكثرة في الموضوعين الاولين وكان عليه العمل احياناً -



رفقة على فعل التهذيب لفظاً وليس كذلك عند ابن ماجه ولفظ الطحاوي في الشكل  
فيظهر ان هذا اللفظ كان قد شاع تجيئاً من السلف عن الركوع والقومة فان السجود اسماً  
خصوصياً ثم دخل على بعضهم في المرفوع -

واما التكبير في كل خفض ورفع فهو باعتبار حاله ابتداء الخفض للسجود فهو اذن  
خفض لا باعتبار تمامه او يكونوا اخذوه كما اخذوا اي السلف تعدد الركوع في صلوة الكسوف  
وان كان النبي صلى الله عليه وسلم انما صلى بركوعين فاكفوا بثبوت جنس التعدد وقد ظهر  
في صلوة الكسوف ان القومة قد تعود الى القيام ثم ان الرفع للثالثة يدل على انه هناك  
للاخذ وقد ذكر في نيل المآرب من السان الرفع لكل حركة مع ان ابن رسلان ينقل عن احمد  
لا اذهب الى حديث سالم في الرفع بعد القعود الاول ولفظ الطحاوي في مشكله كما في  
الفقه في كل خفض ورفع وركوع وسجود اي وهما هما وقيام اي لكل ركعة بعد القعود وقعود  
اي بعد السجدة الثانية للقعود الاول والثاني والله اعلم -

وقال ابن رسلان سئل الامام احمد يرفع عند القيام من اثنتين وبين السجدين  
قال لا اذهب الى حديث سالم عن ابيه ولا حديث وائل لانه مختلف في الفاظه اهل المراد  
لا يرفع في ما سئل عنه والى اذهب الى حديث سالم فانه ليس مشهور الفاظه الرفع عند  
القيام من اثنتين وهو في حديث نافع مشهور قوله ولا حديث وائل جاء بالواو لانه ليس  
معاداً للحديث سالم وانما هو عطف على مضمون ما قبله وقوله لانه الضمير للحديث وائل لا  
غير كذا يعلم من بدائع الفوائد <sup>١٩٩</sup> والمغنى وكذا ما نقله بعض الناس عن التميمي عن  
احمد والذي يقع ان الرفع اشارة للاقبال على الله والتوجه لحضرة والاشارة الى مكانته  
لانه مقدس عن الجهة والمكان وعليه وصل التوجيه بالاستفتاح كراء النور لهم سلمت

نفسى اليك آه والمطلوب اذا كان غائباً ثم لم يشر اليه في الشاهد اصلاً كان عبادة عقلية محضة وليس من سنن الانبياء ولا شاهد عليها في الشاهد فلو تكرره بعض ذلك كبسط اليدين الله في السحر لاخذ القرض امر واحد وكما لا يقال من جانيه ما لم يرتفت المصلحة امر واحد وليس تعظيماً فقط حتى يكون مقصوداً اصلياً بل وسيلة لتحويل الراس يمنة ويسيرة عند التسليم وكقوله ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك هو امر واحد يمشى فيه ما ذكره العارفون في قرب الزوافل انه اذا نفي عن اختياره وقصده ولم يبق فيه الا تصريف الله اياه صار هو المتصرف فيه وبقي بالله لا بان يحل تراه جزءاً للشرط بل خبر الكان على حاله وبالجملة لا يقال والمواجهة واحد الذي يراك حين تقوم وتقبلك في الساجدين بخلاف المناجاة والتعطيل والقرب ويدخل فيه كون الخزيمة ركناً او شرطاً وهذا اسمهل مما ذكره في الاحياء من تفصيل ما ينبغي ان يحضر في القلب عند كل ركن وشرط

وهذا كالاختلاف في بسم الله الرحمن الرحيم اهي جزء من كل سورة او من الفاتحة او آية من القرآن اترت للفصل بين السور وقد كان ابن عمر يجهر بها في الصلوة لم يختلف عنه فيه ذكره ابو عمر في الانصاف مع ان الاكثر فيها الاخفاء فكان له ذوق في جهرها فالترصه ومثله كثير وكذا في آمين عنه مع انه كان الاكثر الاخفاء ونقصه التكبير ليس كثرة النقل دليلاً على كثرة فعله صلى الله عليه وسلم لان الفعل الوجودي يكثر تناقله بخلاف العدوى لا ينقل الابداعية كما دعا اهل الكوفة ذلك فروا في نسخ التطبيق واثبات الترك بخلاف غيرهم وهناك ثقل المالكية ورواية عن احمد في ترك المرأة وكان في سائر البلاد تاركون ورافعون وكان الامر على الارسل بخلاف اهل الكوفة كان جمهورهم على الترك

فنأظرهم الآخرون - ثرائه جاء في التخرية قولي وفعلي وفي الاستفتاح قولي عند البزائر  
 كما في العمدة وعند الطبراني في الكنز وفعلي وفي الوضع قولي وفعلي وفي التسمية فعلي قولي  
 في فضائله وفي التأمين قولي وفعلي وفي القنوت فعلي وفي قنوت الوتر قولي وفي تكبيرات  
 الانتقال فعلي قولي عند محمد في الموطأ وفي التبيحات قولي وفعلي وكذلك في التسميع والتحميد  
 وفي التشهد والدعاء قولي وفعلي وفي الإشارة قولي عند البيهقي من باب تحليل الصلوة بالتسليم  
 وفعلي ان لم يكن اشارة للتحويل مئة ويسرة وكذلك في التسليم والحجج قولي في الرفع في غير  
 الافتتاح اصلا وكثير من استقص صفة الصلوة لم يذكره ولا اومأ اليه في ادعية علي في اجزاء  
 الصلوة فهل يدل ذلك انه ليس مقصودا اصليا النظر فيه دائر فانه قد يكون ذكر شيء وتخصيصه  
 تحصيله لانه مقصود اصلي ولا يكون وايضا بالعمل كحديث سجد وحسبي للذي خلقه مع حاشا  
 امرت ان اسجد على سبعة آراب وحديث ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس  
 انما هي التسيح والتكبير وقراءة القرآن لم يخلص منه الا عدم صلوح كلام الناس فيها  
 لا الاقتصار على ما ذكره ويكون التخصيص لانه مقصود صلي ويفي بالعمل كاحاديث من لم يذكر  
 جلسته الاستراحة او التورك في الآخر فغيره وبالقيام وبالجلاس وهو كاف واف لا ينحصر  
 التورك وهو في حديث كلمة التوحيد بعد صلوة الفجر عشر وهو ثمان رجلية لم يتكلم بكيفية بل  
 يرجح ما يمي جالسا فلا يحل فيها المطلق على المقييد بل المطلق يجري على الاطلاق مع ان ابن المنير  
 قال بد في جلسته الاستراحة معناه كما في الفجر ولا يجوز الفضلاء عنه ولكن الاظهار في جلته الاستراحة  
 قولي في بعض طرق حاشا السجدة صلوة فعلية كذلك في نقل القعدة واما في النخلة والكتا وضلوك فكثير في تعديل  
 الاكلا واما الركوع والسجدة فتر الصلوة فعد عظيم وذلك ان سائر الناس يتصرف فيها طبعيا العمل انضباط القوة  
 والجلوس بذكر ممتد فادى ذلك الى الانتفاص النقص كانه مأخوذ من سجدة القيام لاحد في الشاهد

ايضا بخير استواء يعد نقاشا فكذا في هذه الحضرة واما القراءة فقد جاء في الحديث في  
 الخارج ما في تضييعه فكذا في الدخول، وذلك العدد العظيم لعله مجيء على ترك الرفع هناك  
 والا لا تضبطا به ولو حُجج الى وعيد شديد اريد بقولي معنى ان الشارع لم يبين على تقدير  
 وجوده وهذا كما استدلال العلماء قد يمحذو الحديث المسمى صلاته على حكم ما لم يذكر فيه من باب  
 السكوت فقط وبالمجمل لا يحكم الوجود ان ههنا بحمل المطلق على المقيد فليتأمل الناظر  
 البصير فانما ينبغي ذلك اذ المتيقن للمطلق في المسألة عدد كثير في نفسه ولم يكن للاطلاق  
 مناسبة للحكم بنفسه وهذا كما في العمدة عن احمد في ترك جلسته الاستراحة قال احمد واكثر  
 الاحاديث على هذا قال الاثرم واثبت احمد نهض بعد السجود على صدره وقام فيه ولا يجلس  
 قبل ان ينهض ام - ولم يأت حديثي قولي في الرفع في غير الا فتتاح اصلا فلا ينبغي الاحاديث  
 المطلقة سيما القولية على اعتبارها والظاهر انه لو ورد فيها ذلك حتى تكون القولية بعد  
 ذكره وعدم اعتبارها على سنان واحد ومن سماه زينة اراد فاضلة كانه تبرع كما في حديث  
 زينوا القرآن باصواتكم وقوله تعالى لتركبوهها وزينة وكذلك احاديث وضع اليدين <sup>على</sup> الشمال  
 القولية منهن لم تحددى مطلقة تحمل على المعروف ولا تقيد بالصدر ولا يكون تحت الستة <sup>فعله</sup>  
 المذكور فيه الصدر المراد به عند الصدر لا غير والمراد بلفظ عند الصدر وعلى الصدر وفوق  
 الصدر واحد فهو واقعة حال لا يجوز لها ولا ياتي على المطلقات كلها وعقد اليدين ما يؤخذ  
 من الاحترام وشدة الاوساط كالخدم والحشم للخدمة وخفض الجناح ومنه يري ثابطا  
 اوساطكم بازر كماه من المتدبر <sup>٢٢٢</sup> من الناسك وفي وصف هذه الامة يشدون  
 اوساطهم من شرح المواهب <sup>٣٧٤</sup> له لو لم تكن قبة الجوزاء تخذه بلما رأت عليه لمعتقد بطن،  
 وينبغي ان يراجع من التخييص من سور الكلب عا دارين القراني وبين قاضى القضاة صدر <sup>الشيخ</sup>

في مسألة حمل المطلق على المقيد وقد مر أيضاً -

وجملة الكلام في ما تقدم من المرام ان ابن المبارك انكر الوصف القولي من ابن مسعود  
ولم يتعرض للوصف الفعلي بالانكار بل رواه بنفسه عند النسائي ويكون عنده فيه احتمال  
ان يكون الاحالة على صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في اشيائه أخر غير ترك الرقع ولم يتعرض  
لفعل ابن مسعود بنفسه ثرجاء البخاري واراد اعلال الوصف الفعلي ايضاً واستشعر انه  
لا يمكن الا ان ينفي ثبوت الترك عن احد من الصحابة فادعاه واصر عليه فكان تصحيح  
الحديث عنده اشد من انكار الواقع فانكر الواقع لم يمكنه اعلال الحديث مع ان الترك متواتر  
عن ابن مسعود وعنه اهل الكوفة لاحق لاحد في مزاجته لم فيه ثرجاء اخرون فغلوا  
ولم يشعروا بما يقولون فصحا قول ابن مسعود الا اصيل بكم واذا سلم هذا القول منه ولو هذه  
الجملة فقط وكان الواقع انه لم يكن يرفع كما تواتر عنه فاذا لا يكون الرقع في تلك  
الصلوة الا اول مرة فماذا صنعوا وماذا فاعموا وسواء كان الحديث على سياق سفیان  
او على سياق غيره من الوصف القولي الفعلي كليهما في التطبيق والقياس بين الاثنين  
ولكنه لا يكون رفع على كل حال فانه لم يثبت عنه وفي كلامه الى عمر انه انده لم يثبت عنه فيه  
فاذا لا يمكن الا اعلال الا ان يحجروا على ابن مسعود ان يقول في عمر الا اصيل بكم صلوة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتأنيع لهم هو حجة عن هذا القول طول عمر ثم التردد في ان  
هذا القدح من الحجج اي كفى ام لا اولاد ان يحجروا على النية ايضاً حتى لا ينوي ايضاً في  
الترك احالة هذا ولهذا ستر انكر البخاري ثبوت عن احد منهم فله ما ادق مغزاه حتى  
لم يرد من تأخر مائة ونظير هذا المقام ما عنهم في التخيير من الشفقة <sup>٢٥</sup> وان  
رجعوا عن تصحيح الاصيل بكم والا اريكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذكروا

بعد مضي الحرب ما كان ينبغي فيها واستأنقوا الأمر قالوا ان حديث ابن ادریس هو الحديث في الأصل  
وليس فيه الا الوصف القولي لم يصرف ابن مسعود بفعله حينئذ شيئا ولا قلق لنا برأي ابن مسعود وعمله  
في الخارج ما كان فقد خالف ابن ادریس على هذا التقدير كل الرواة من جمع بين الوصفين وخالف هؤلاء  
ابن ادریس ايضا فقد مر عن منال البرار انه جمع بين الوصفين في لفظه وكان حاصل كلام ابن مسعود  
فعل في تلك الصلوة اشيء واحال التطبيق او مع غيره ايضا على النبي صلى الله عليه وسلم  
وكان حاصل كلام سفيان انه فعل في تلك الصلوة اشيء وترك الرفع ايضا بعد ما كان  
قال اريكم صلواته صلى الله عليه وسلم فهل فيه تدافع ولا يمكن اعلال الجمع بالنسبة الى  
ابن ادریس ايضا فانه قد وافقه آخرون فيه -

والحاصل انه لا راحة الا بالاحجر على ابن مسعود فانه متى قال الا اريكم ثم ترك  
ثبت التارك مرفوعا وفيه المحذور فافهمه موضحا والجملة تعمل العجائب ثم لا يخفى عليك  
ما ناقض به خليفة البخاري الامام الترمذي اياه حيث قال وبه اى بترك الرفع  
قال غير واحد من الصحابة والتابعين واقول ثبت عندنا تركه عن عمر بن علي بن مسعود  
وابي هريرة وابن عمر البراء بن عازب وكعب بن عجرة عمالا او تصديقاً منه واخرين  
من لم يذكر اسماءهم ولم يعينوا ومن التابعين عن جل اصحاب علي وابن مسعود وجماعهم  
اهل الكوفة وكثير من اهل المدينة في عهد مالك والاكثر وفي سائر البلاد ايضا ناكرون  
لهم سيما كما يقع كثيرا في التعامل في التوارث ان لا يأتي اسناد فيه لكونه غير عزير عند  
المتقدمين وامر لا يعتن به حينئذ او يعوز الاسناد فيه ثرياً في الخلف فيطلبون الاسناد  
واذا لم يجدوا التكريرا التواتر العملي وكثيرا ما يقتضيه ابن حزم في محله كانه لم تقع عنده  
في الدنيا وقائعها لم يكن هناك اسناد وهذا قطعي البطلان او يدعيه كانه لا يوجد

الحكي عنه ما لم توجد الحكاية فينكر كثيرا من الاجماعيات المنقولة بالاحاد ويخرب اكثرها  
يعمر وهو ضرر عظيم -

وهذا القرآن المجيد كيف تواتر على اوجه البسيطة عند المسلمين تواتر طبقة بعد  
طبقة بحيث لا يوجد احد منهم لا يعلم ان كتابا سماه ويا نزل على النبي صلى الله عليه وسلم  
وانه بايدينا ومع هذا لو طلبنا تواتر اسناد كل آية منه لا عجزنا ذلك الامر وعجزنا وهكذا  
فعل ابن القيم في اعلام الموفقين في بعض نظائر مسألة الزيادة بخبر الواحد على القاطع  
كما فعل في حديث حرمة الجمع بين العمرة وابنة اخيهما وبين الخالة وابنة اختها فانه متواتر  
من حيث التواتر والتعامل خبر واحد اسنادا اثره ليس هو زيادة ايضا على القاطع بل  
تنقيح مناط لقوله تعالى **وَإِنْ جَمَعُوا بِأَيِّ الْأَخْتَيْنِ الْأَمَّا قَدْ سَلَفُ** فاعلمه، ونظيره في  
العقليات ان الضروري عند النظر ما لا يكتسب علمه بوسط نحو ما يحصل باحد الطرق  
الست عندهم من الاوليات وقضايا قياسية ساقها معها والمشاهدات وفيها الحسيات و  
الوجدانيات ومن التجربات والحسيات ومن المتواترات في افادة تحققها عن تواتر  
عنه لافي الحكم المفاد بها فانه قد يكون نظريا لغمر وعالم الانواعيات والصنف المنظمة  
الى النفس ايضا عند من لم يخص الضروري بانه لا بد ان يكون قسما من غير العلم المختص  
بل عمومته وهو عند بعض حداقهم والكسبي ما يحصل بوسط ثر كثيرا ما يكون عند الناس  
عدة لتحصيل النظرى من المقدمات المخزونة حتى يستمد منها عند سؤج الحاجة فيهيئ  
لها عدة من سابق حتى لا يعجزها عند الحاجة بخلاف البدهي فكثيرا ما لا يدخر لها عدة  
بل لا يذهب اليها ذهن فربما يكون النظرى معلوما ويكون البدهي مجهولا وهذا كثير و  
الجاهل بتلك الصنعة يزعم ان ما هو بدهي فافما يكون معلوما لكل وان ما يجمل هو الذي

قد يكون نظرياً فهكذا في ما نحن فيه قد يعوز تواثر الاسناد في المتواتر العلي ولا يعلم كيف تخفى  
 هذا على الناس ومن تمر عليه الدنيا ولا يعلمون ان هذا الصنيع يعود وبالا ويلزم ان الذين  
 قد اخلطوا من الاول ولم يبق الى معرفته سبيل يوثق به وماذا يحصل ويعود بالتشكيك  
 وذلك كما نقل عن ابن مسعود في البخاري ان تكرر المعوذتان من القرآن وقد تواتر وجودهما في  
 في الضروريات <sup>هـ</sup> ابن مسعود في الخارج ممن قرأ عليه كما اوضحه في نواتج الرجوع شرح مسلم الثبوت وبالجملة لا يحتاج

تخالف الناس حتى لا اتفاق لهم	الا على شجب واخلف في الشجب
فقل تخلص نفس المرء سامة	وقيل تشرك جسر المرء في العطب
ومن تفكر في الدنيا ومهجته	اقامه الفكر في عجز وفي تعب

وبعد هذا الاطناب ولا سهاب بحيث يمل الناظر ويكل الخطابه بقى شيء لا بد ان  
 يعلم وهو ان اباحا ترفي عبارته التي مررت ارجع الضمير في سياق ابن ادريس <sup>الذي</sup> صلى الله  
 عليه وسلم وجعله مظهرا ولم ار في كل طريقه الا مضمارا كان ما فهمه هو المتبادر لو لا سياق <sup>الذي</sup> صلى الله  
 فانه صرح فيه ان الفاعل هو ابن مسعود ثم احواله على النبي صلى الله عليه وسلم فجميع <sup>الذين</sup> صلى الله  
 وكذا يشعر به سياق المستدرك ايضا وقد مر وهو الظاهر باعتبار الواقع لان التزم ان يكون  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اعلمكم او لم يقل ذلك وقال لفظا اخر دلهم على اراوته  
 التعليم ثم انخط تعليمه على امر التطبيق بحسب فهمهم هو او مع شيء اخر ايضا مستبعد  
 انما يكون عند ابن مسعود صفة صلاتهم صلى الله عليه وسلم كما تلقاها ثم قال اصحابا  
 علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة وبعد ذلك فقام اى ابن مسعود فذكر فلما  
 اراد ان يركع طين يديه بين ركبتيه وركع اتفقت الطرق والالفاظ الى ههنا باضمار  
 الفاعل ثم ذكر ما مر عن مسند البزار فلما صلى اى ابن مسعود قال هكذا فعل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وسقط هذا من لفظ الآخرين ولكن لا بد ان يشرح لفظ الآخرين ايضا

التواتر المتواتر وتواتر الطائفة الى ان استوت وتواتر ولا بد ان يشرح ايضا ما مر واحدا في كيفية في اكان مقطوعا به في الاصل لقارئ قاطعة تسامع في رواية ذلك والله اعلم -



على لفظ البرار ويبنى عليه فرجع كله الى وصف فعلى وبعد احواله فظهر في كلامه الى  
 ذهول مضمون كذا يكون درج عليه في لفظ سفيان وهو في غاية السماجة في لفظه  
 وكل هذه السماجة لانهم صموا على اعلال الحديث بدون امكان بل تقليد لمن لم يكن  
 ذلك الحديث على غتاره ونقل لما قيل بدون تأمل وهذا قد يقع عند الاسترواح وعلى كل  
 حال لا يكون ابن مسعود رفع في هذه الصلوة على معموله ولا بدان يكون قال الا اريكم  
 اولاً او هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر الا انه يريد الامة ان يطبق الذي قد  
 نحل ولا يتم مراده بغيره فاذن اى شئ وهو فيه سفيان وان راعهم انخطا الاراء على  
 ترك الرفع بخصوصه في سياقه فمسالمهم فيه ونقل قد اندلج في عموم اراءهم اندراج  
 الخاص تحت العام فليفعلوا ما شاءوا.

ثم اعتناء ابن مسعود بالتطبيق سياقى فيه شئ ويكون اعتن به ايضاً لان جري له مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم بخصوصه وكانوا يعتنون بمثله كعدم جزابي محدودة ناصيته لوضع  
 النبي صلى الله عليه وسلم الكرمية عليه وكعدم رصحا بي اخرجية لانه كان رآه صلى  
 الله عليه وسلم بحلول الجيب وامثاله ويراجع ما في مسند احمد <sup>٢٢٣</sup> من طريق ليث بن ابي سليم  
 عن عبد الرحمن بن الاسود عن عبد الله قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة له فقال  
 انتنى شئ استننى به ولا تقربني حائلاً ولا جيباً ثم اتيته بماء فتوضأ ثم قام فصلى فحنا  
 ثم طبق يديه حين ركع وجعلهما بين فخذه ام واستشهد به في الفقه من لا يستننى بركب

مَا أَطِيعُوا مَرَّةً يَتَّقُونَ ابْنَ مَسْعُودٍ قَضَعَ الرَّفِيقَيْنِ فِي بَيْتِ الْعِلَّةِ الْفَضْلِ

عبارة العمدة يظهر منها ان ابن مسعود جعل وضع الرفقين في الجود على الارض  
 وذلك فهمه من بعض الاحاديث ووافقه فيه ابن عمر وغيره ايضاً ومن طعن فيه به

من اختار الرنم بعد العلم من العف وكذا جعل نسخ التطبيق رخصة ايضاً ووافقه  
فيه علي قال في الفتح فقد روى ابن ابي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا ركعت  
فان شئت قلت هكذا يعني وضعت يديك على ركبتيك وان شئت طبقت واسناده  
حسن اه فمن طعن فيه به ايضاً فهو ايضاً من العف والجور وجعل ان في الوضع راحة  
فهو رخصة وفي التطبيق مشقة فهو عزيمة واحذر من عموم نحو ما عند الطحاوي اشكى الناس  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم التفرج في الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
استعينوا بالركب - وليعلم ان التطبيق الصاق باطن الكفين كهياة الملقح الى احد  
وليس تشبيها في اللغة وكان في الركوع والتشهد ثم نسخ او ترك وترك فيه رواية الكوفة  
قول ابن مسعود الى قول عمر وأما ترك الرنم فقد روي عن عمر واستمر عليه -

ثم ان التطبيق عند اهل الكتاب كما رواه مسروق عن عائشة لم يكن في الركوع  
اذ ليس في صلاتهم مع ان مسروقاً قد روى الخضر في الصلاة ايضاً منهم عنها ،  
فكلام الامرين كان عندهم فنسخ التطبيق ونهى عن الخضر -

باب يدي ضبعيه ويجا في جنبه في السجود - (مسوق من العمارة)

(ذكر ما يستنبط منه) فيه التفرج بين يديه وهوسنة للرجال والمرأة الخنثى تضمان  
لان المطلوب في حقهما السجود وحكى عن بعضهم ان السنة في حق النسك التربع وبعضهم  
خيرها بين الانفراج والانضمام وقال ابن بطال وشرعت المجافاة في المرفق ينخف على  
الارض ولا يثقل عليها كما روى ابو عبيدة عن عطاء انه قال خففوا على الارض في  
المصنف ومن كان يجافي اس بن مالك وابوسعيد الخدري وقاله الحسن وابراهيم  
وعلي بن ابي طالب قال ومن رخص ان يعتمد المصلي بمرفقيه ابو ذر وابن مسعود وابن

وابن سيرين قيس بن سعد قال حدثنا ابن عيينة عن سمي عن النعمان بن أبي عياش قال شكونا  
 الى النبي صلى الله عليه وآله امر الاعتماد في الصلوة فخص لهما ان يستعين الرجل بمرفقيه على ركبته  
 وفخذه وهذا الترمذي عن أبي هريرة انه اشكى اصحاب النبي صلى الله عليه وآله مشقة الجوع عليهم  
 فقال استعينوا بالركب روى ابو داود ايضا ولفظه اشكى اصحاب النبي صلى الله عليه وآله الى النبي  
 عليه السلام مشقة التجوع عليهم اذا انفروا فقال استعينوا بالركبة في المصنف حدثنا يزيد بن هارون عن  
 عن ابن عون قال قلت للحمل الرجل يسجد اذا اعتمد بمرفقيه على ركبته قال انا اعلم ما سألنا عاصم  
 عن ابن جريح عن نافع قال كان ابن عمر يضم يديه الى جنبه اذا سجد حدثنا ابن مزيار حدثنا الاعشى  
 عن حبيب قال سأل رجل عن ابن عمر اضع مرفقي على فخذي اذا سجدت فقال يسجد كيف تشاء  
 لك حدثنا وكيع عن ابيه عن اشعث بن ابي الشعثاء عن قيس بن السكن قال كل ذلك  
 قد كانوا يفعلون ويضمون ويتجافون كان بعضهم يضم وبعضهم يتجاف وفي الامر  
 للشافعي يسن للرجل ان يجاف في مرفقيه عن جنبه ويرفع بطنه عن فخذه  
 وتضم المرأة بعضها الى بعض وقال الفترطبي وحكم الفرائض والنوافل  
 في هذا سواء انتهى

**ومنها ما ذكره علمنا من حديث البراء بن عازب وتأتي الفاطمة وقد اخرج**

ابوداود في الباب واحال عليه الترمذي بعد ما اخرج حديث ابن مسعود قال وفي الباب  
 عن البراء بن عازب قال ابو عبيد حديث ابن مسعود حديث حسن وبه يقول غير واحد  
 من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله والتابعين وهو قول سفيا واهل الكوفة  
 وهو مشهور في الباب دارت مذاكرتهم فيه فقد مناه من الاحاديث الاخر-

وقد اخرج احمد وليس عندك لفظة ثم لا يعود او اول تكبيرة لعل عادة احمد ان  
 ما انكره او اعلاه لا يخرج في مسنده كما يظهر مما في العمدة مله وخطبة المنفعة

ولعله لهذا اخرج حديث ابي بن كعب في قراءة الوتر ولم يخرج القنوت فيه قبل الركوع  
 الامارة اياه كما في التلخيص ولا نفى السلام مع انه يجوز ذلك كما في نيل المارب بدائع القضا  
 وكذا لم يخرج حديث مايشة في قراءته بزيادة المعوذتين الامارة اياها كما في التلخيص ايضا  
 واخرج حديث البراء ولم يخرج فيه زيادة ثم لا يعود لانه اعلمها كما في البدائع ايضا من <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup> <sup>١٠٢٣</sup> <sup>١٠٢٤</sup> <sup>١٠٢٥</sup> <sup>١٠٢٦</sup> <sup>١٠٢٧</sup> <sup>١٠٢٨</sup> <sup>١٠٢٩</sup> <sup>١٠٣٠</sup> <sup>١٠٣١</sup> <sup>١٠٣٢</sup> <sup>١٠٣٣</sup> <sup>١٠٣٤</sup> <sup>١٠٣٥</sup> <sup>١٠٣٦</sup> <sup>١٠٣٧</sup> <sup>١٠٣٨</sup> <sup>١٠٣٩</sup> <sup>١٠٤٠</sup> <sup>١٠٤١</sup> <sup>١٠٤٢</sup> <sup>١٠٤٣</sup> <sup>١٠٤٤</sup> <sup>١٠٤٥</sup> <sup>١٠٤٦</sup> <sup>١٠٤٧</sup> <sup>١٠٤٨</sup> <sup>١٠٤٩</sup> <sup>١٠٥٠</sup> <sup>١٠٥١</sup> <sup>١٠٥٢</sup> <sup>١٠٥٣</sup> <sup>١٠٥٤</sup> <sup>١٠٥٥</sup> <sup>١٠٥٦</sup> <sup>١٠٥٧</sup> <sup>١٠٥٨</sup> <sup>١٠٥٩</sup> <sup>١٠٦٠</sup> <sup>١٠٦١</sup> <sup>١٠٦٢</sup> <sup>١٠٦٣</sup> <sup>١٠٦٤</sup> <sup>١٠٦٥</sup> <sup>١٠٦٦</sup> <sup>١٠٦٧</sup> <sup>١٠٦٨</sup> <sup>١٠٦٩</sup> <sup>١٠٧٠</sup> <sup>١٠٧١</sup> <sup>١٠٧٢</sup> <sup>١٠٧٣</sup> <sup>١٠٧٤</sup> <sup>١٠٧٥</sup> <sup>١٠٧٦</sup> <sup>١٠٧٧</sup> <sup>١٠٧٨</sup> <sup>١٠٧٩</sup> <sup>١٠٨٠</sup> <sup>١٠٨١</sup> <sup>١٠٨٢</sup> <sup>١٠٨٣</sup> <sup>١٠٨٤</sup> <sup>١٠٨٥</sup> <sup>١٠٨٦</sup> <sup>١٠٨٧</sup> <sup>١٠٨٨</sup> <sup>١٠٨٩</sup> <sup>١٠٩٠</sup> <sup>١٠٩١</sup> <sup>١٠٩٢</sup> <sup>١٠٩٣</sup> <sup>١٠٩٤</sup> <sup>١٠٩٥</sup> <sup>١٠٩٦</sup> <sup>١٠٩٧</sup> <sup>١٠٩٨</sup> <sup>١٠٩٩</sup> <sup>١١٠٠</sup> <sup>١١٠١</sup> <sup>١١٠٢</sup> <sup>١١٠٣</sup> <sup>١١٠٤</sup> <sup>١١٠٥</sup> <sup>١١٠٦</sup> <sup>١١٠٧</sup> <sup>١١٠٨</sup> <sup>١١٠٩</sup> <sup>١١١٠</sup> <sup>١١١١</sup> <sup>١١١٢</sup> <sup>١١١٣</sup> <sup>١١١٤</sup> <sup>١١١٥</sup> <sup>١١١٦</sup> <sup>١١١٧</sup> <sup>١١١٨</sup> <sup>١١١٩</sup> <sup>١١٢٠</sup> <sup>١١٢١</sup> <sup>١١٢٢</sup> <sup>١١٢٣</sup> <sup>١١٢٤</sup> <sup>١١٢٥</sup> <sup>١١٢٦</sup> <sup>١١٢٧</sup> <sup>١١٢٨</sup> <sup>١١٢٩</sup> <sup>١١٣٠</sup> <sup>١١٣١</sup> <sup>١١٣٢</sup> <sup>١١٣٣</sup> <sup>١١٣٤</sup> <sup>١١٣٥</sup> <sup>١١٣٦</sup> <sup>١١٣٧</sup> <sup>١١٣٨</sup> <sup>١١٣٩</sup> <sup>١١٤٠</sup> <sup>١١٤١</sup> <sup>١١٤٢</sup> <sup>١١٤٣</sup> <sup>١١٤٤</sup> <sup>١١٤٥</sup> <sup>١١٤٦</sup> <sup>١١٤٧</sup> <sup>١١٤٨</sup> <sup>١١٤٩</sup> <sup>١١٥٠</sup> <sup>١١٥١</sup> <sup>١١٥٢</sup> <sup>١١٥٣</sup> <sup>١١٥٤</sup> <sup>١١٥٥</sup> <sup>١١٥٦</sup> <sup>١١٥٧</sup> <sup>١١٥٨</sup> <sup>١١٥٩</sup> <sup>١١٦٠</sup> <sup>١١٦١</sup> <sup>١١٦٢</sup> <sup>١١٦٣</sup> <sup>١١٦٤</sup> <sup>١١٦٥</sup> <sup>١١٦٦</sup> <sup>١١٦٧</sup> <sup>١١٦٨</sup> <sup>١١٦٩</sup> <sup>١١٧٠</sup> <sup>١١٧١</sup> <sup>١١٧٢</sup> <sup>١١٧٣</sup> <sup>١١٧٤</sup> <sup>١١٧٥</sup> <sup>١١٧٦</sup> <sup>١١٧٧</sup> <sup>١١٧٨</sup> <sup>١١٧٩</sup> <sup>١١٨٠</sup> <sup>١١٨١</sup> <sup>١١٨٢</sup> <sup>١١٨٣</sup> <sup>١١٨٤</sup> <sup>١١٨٥</sup> <sup>١١٨٦</sup> <sup>١١٨٧</sup> <sup>١١٨٨</sup> <sup>١١٨٩</sup> <sup>١١٩٠</sup> <sup>١١٩١</sup> <sup>١١٩٢</sup> <sup>١١٩٣</sup> <sup>١١٩٤</sup> <sup>١١٩٥</sup> <sup>١١٩٦</sup> <sup>١١٩٧</sup> <sup>١١٩٨</sup> <sup>١١٩٩</sup> <sup>١٢٠٠</sup> <sup>١٢٠١</sup> <sup>١٢٠٢</sup> <sup>١٢٠٣</sup> <sup>١٢٠٤</sup> <sup>١٢٠٥</sup> <sup>١٢٠٦</sup> <sup>١٢٠٧</sup> <sup>١٢٠٨</sup> <sup>١٢٠٩</sup> <sup>١٢١٠</sup> <sup>١٢١١</sup> <sup>١٢١٢</sup> <sup>١٢١٣</sup> <sup>١٢١٤</sup> <sup>١٢١٥</sup> <sup>١٢١٦</sup> <sup>١٢١٧</sup> <sup>١٢١٨</sup> <sup>١٢١٩</sup> <sup>١٢٢٠</sup> <sup>١٢٢١</sup> <sup>١٢٢٢</sup> <sup>١٢٢٣</sup> <sup>١٢٢٤</sup> <sup>١٢٢٥</sup> <sup>١٢٢٦</sup> <sup>١٢٢٧</sup> <sup>١٢٢٨</sup> <sup>١٢٢٩</sup> <sup>١٢٣٠</sup> <sup>١٢٣١</sup> <sup>١٢٣٢</sup> <sup>١٢٣٣</sup> <sup>١٢٣٤</sup> <sup>١٢٣٥</sup> <sup>١٢٣٦</sup> <sup>١٢٣٧</sup> <sup>١٢٣٨</sup> <sup>١٢٣٩</sup> <sup>١٢٤٠</sup> <sup>١٢٤١</sup> <sup>١٢٤٢</sup> <sup>١٢٤٣</sup> <sup>١٢٤٤</sup> <sup>١٢٤٥</sup> <sup>١٢٤٦</sup> <sup>١٢٤٧</sup> <sup>١٢٤٨</sup> <sup>١٢٤٩</sup> <sup>١٢٥٠</sup> <sup>١٢٥١</sup> <sup>١٢٥٢</sup> <sup>١٢٥٣</sup> <sup>١٢٥٤</sup> <sup>١٢٥٥</sup> <sup>١٢٥٦</sup> <sup>١٢٥٧</sup> <sup>١٢٥٨</sup> <sup>١٢٥٩</sup> <sup>١٢٦٠</sup> <sup>١٢٦١</sup> <sup>١٢٦٢</sup> <sup>١٢٦٣</sup> <sup>١٢٦٤</sup> <sup>١٢٦٥</sup> <sup>١٢٦٦</sup> <sup>١٢٦٧</sup> <sup>١٢٦٨</sup> <sup>١٢٦٩</sup> <sup>١٢٧٠</sup> <sup>١٢٧١</sup> <sup>١٢٧٢</sup> <sup>١٢٧٣</sup> <sup>١٢٧٤</sup> <sup>١٢٧٥</sup> <sup>١٢٧٦</sup> <sup>١٢٧٧</sup> <sup>١٢٧٨</sup> <sup>١٢٧٩</sup> <sup>١٢٨٠</sup> <sup>١٢٨١</sup> <sup>١٢٨٢</sup> <sup>١٢٨٣</sup> <sup>١٢٨٤</sup> <sup>١٢٨٥</sup> <sup>١٢٨٦</sup> <sup>١٢٨٧</sup> <sup>١٢٨٨</sup> <sup>١٢٨٩</sup> <sup>١٢٩</sup>

بعض التاركين ذكره في الجزء عن عبد الله بن العلاء بن زرع عن عمر بن المهاجر لعله عمر بن محمد  
كما في التهذيب عن عبد الله بن عمار طنب بن يزيد بن تميم كما في التهذيب بقرينة ان ابن العلاء  
من الرواة عنه وانه عبد الرحمن في التهذيب ايضا ويمكن ان يكون المراد الرفع في الخطبة  
كان احذته بنو امية في الجمعة كما في الفقه من باب الاقتراب من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابن عمار كان شديدا في النكار المبدعة وربما يخلط الرفع وكذا في اخر الجزء سؤال عن الاورع  
يدل على ان في انشام ايضا بحثا في المسألة -

والظاهر ان المناظرة مع ابي حنيفة قد ذكره في مسند الخوارزمي عن الشاذلي هذا ايضا  
ومع ان ابي حنيفة روايته عن الاوزاعي في الاصابة من سلسة لا نصارية وكذا دار السؤلان  
عمر الشاذلي ايضا كما في شرح المذهب فاستمر اعل فتأدهم بعد البحث ايضا والفحص - وابن عينية  
اصغر من الثوري بنحو عشرة اعوام وازيد - ثم محمد بن سعيد الطبري في هذه الحكاية لم يعرفه  
في الجوهر وقد ذكره في الميزان -

والذي يظهر انه قد ذكر هذه الزيادة عند جماعة وقد ذكر ما يساويها عند آخرين وقد  
ترك اصلا ايضا فتوهم التفاوت في التهافت وليس كذلك والاصوب ما يساويها لا التفت  
صريحا ولذا انكرها عند علي بن عاصم او اراد اني لا احفظ اني حدثت ابن ابي ليلى بها -

حدثنا احمد بن علي بن العلاء ثنا ابو الاشعث ثنا محمد بن بكير ثنا شعبان بن يزيد بن ابي نيار  
قال سمعت ابن ابي ليلى يقول سمعت البراء في هذا المجلس يحدث قوما منهم كعب بن عجرة  
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلوة يرفع يديه في اول تكبيرة -

(سنن دار قطنى ١١١)

حدثنا ابو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان قال ثنا يزيد بن ابي نيار عن ابي ليلى عن البراء بن

عازبٌ قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ كبر لا يفتتح الصلوة رفعا يحنى حتى يكون اجتمعا قريبا من تحت اذنيه ثم لا يعود (طحاوى ١٣٢)

فهذه رواية شعبة وسفيان من قدام اصحاب يزيد شعبة يقول في اول تكبيرة وهذا كاف في المراد وان لم يقل ثم لا يعود وسفيان قد قاله ثوران البراء قد حدث به قومهم كعب بن عجرة وهو عند احمد ايضا في المسند ٣ بلفظ حين افتتح الصلوة رفع يديه ام وكما حدث قوله في اول تكبيرة من عنده والافساقه هو سباق الدارقطني سواء وقد يفعلوا ذلك اجتهادا منهم ولو لا طول الامر لمرحت فيه امثلة كثيرة منه صرح فيها ان فلانا حذف كذا لكونه معاولا عنده او مشكلا وله فيه عند فقد اخرجه في الصفحة السابقة من طريق سباط بن محمد كذلك بدل هذه الزيادة ولا ما يسئل مسددا فهاهنا ثمر الغالب ان المراد بهذا المجلس الكوفة وهناك قوم فيه كعب بن عجرة فهذا الحديث ابي حميد في عشرة ثم لو سلمت لي لقلت ان الذكر والحذف لزيادة ثم لا يعود على فختار المرأة اذا كانوا فقهاء وينبغي لنا الرجوع الى القرائن فيه وكذا هشيم من قدام اصحابه كما في التخرير عن المعرفة وقد روي هذه الزيادة كما في الجوهر النقي عن الكامل ولهذا والله اعلم حذف في الميزان عدة من منكره عن الكامل كما هو عادته والا وراعى من القدماء بلغه هذه الزيادة فكانت شاعت لوجوبها وابن ابي ليلى اى عبد الرحمن من رجال الكوفة فلعله يجهل بالترك والبراء سكن الكوفة وكذا كعب بن عجرة كما في الاصابة ولعل المراد بالمجلس الذى حدث بمويعه هو مسجد الكوفة كما في حديث كعب في كفاية الرازي من تفسير البخارى ٦١٢ واذن ففي رواية شعبة قصة وعليها اعتمدنا في تقوية هذا الحديث ليس فيها ثم لا يعود وفيها ما يسئل مسددا في اول تكبيرة وقول شعبة في يزيد من التهذيب من ترجمة عطاء بن السائب يخالف ما عنه في ترجمة يزيد

نفسه من الميزان وشعبة هو الراوى عن ابى اسحق في اصحاب عبد الله وعلى ترك الزرع  
 ندل على اطلاع له فيه وسفيان في رواية الطحاوى هو الثورى وفي رواية المسند <sup>٣٠٣</sup> م  
 ابن عيينة فقد روى الزيادة الثورى وهشيم وشريك وآخرون كما في الجوهري النعم عن  
 الكامل واسماعيل بن زكريا عند الدارقطني ولعل اسرائيل ايضا كما في الجوهري التقى وابن ابي  
 من كتابه كما في جزء البخارى وهو ايضا من قدماء اصحابه ووافقهم شعبة في المعنى واذن  
 نوه فيه رأيك ثم رأيت في مبانى الاخبار ان اسرائيل رواه بزيادة ثم لا يعود وكذلك حمزة  
 الزيات عند الطبراني في الاوسط ولما كان البراء بن زيل الكوفة فلو كان روى ما يخالفه  
 وسيمعند ما كعب الرحمن بن زيل ليل الكان اشتهر وظهر ما يجيبون به عنه كما ظهر ذلك  
 منهم في حديثنا من زيل الكوفة يعلم ذلك بمراجعة عدد من رواه منهم وذكره البيهقي  
 في السان فليس عنه شئ يخالفهم ان شاء الله ثم عندهم تظافر بتلك الزيادة وموافقة  
 في المعنى فيقتضيهما بل اقول ان كل من ورد من الصحابة الكوفة جنودا جندة لم يغفر لهم  
 به والا لاستفاض شاع فكان الامر على الاباحة والاطلاق لا غير.

ثم ان الذى يقولون ان فلانا كان برهة من الدهر يروى كذا ثم صار يروى كذا  
 الغالب ان يكون باعتبار ما بلغه منه أولا ثم ثانيا لا باعتبار المروى عنه في الواقع  
 فقلما يؤرخ مثله وانما ذلك يكون باعتبار زمان علم المتأخر به قبل بعد فافهمه  
 ثم انه لا ينبغي ان يتوهم من بعض العبارات ان يزيد بن ابي زياد كان يسكن مكة  
 او لا ثم تحول الى كوفة من نحو عبارة ابن جبان في التخرج وقال ابن جبان في كتاب الضعفاء  
 يزيد بن ابي زياد كان صديقا لانا لما كبر تغير مكان يلقن فيتلقن فسمع من سمع منه  
 قبل دخوله الكوفة في اول عمر سمع صحيح وسمع من سمع منه في اخر قدمه الكوفة ليس شئ

فان الذي يعلم من كتب الرجال انه كوفي مستمر وكذا يعلم مما ذكره في التهذيب من عمره  
انه خمس عشرة سنة حين قتل الحسين بن علي وكذا اخوه برد بن ابي زياد كوفي كما في  
من ترجمته ومن ترجمته الحسين بن عمر حسين بن عبد الرحمن ١٢  
الخلاصة ولا يوهمل ايضا من قول سفيان بن عيينة فلما قدمت الكوفة سمعته ابي يزيد كما  
عند الشافعي وابراهيم بن بشار والبرهاري انه كان قبل ذلك ساكن مكة حتى ينشأ منه  
انه كان بمكة ثبت في الحديث على ترك الزيادة فيه ثم لما تحول الى كوفة تلقن منهم فان  
هذا غلط يتركب من تبادل الوهم وكذا ما شرحه به الخطابي ان يزيد كان روى قبل خروجه  
الى الكوفة بلا زيادة فلما انصرف روى بما ليس له فآخذ ولولم يذكر احد انه ساكن مكة ولا  
في التهذيب عن ابن حبان ذلك التفصيل وفي التهذيب ان سفيان انتقل من كوفة  
الى مكة سنة (٢٣) اي بعد مائة فاستمر بها الى ان مات وعمر نحو تسعين ويزيد ولد سنة  
سبع واربعين وتوفي سنة ست وثلاثين ومائة فاين يدركه سفيان ساكنا بمكة او بكوفة  
وقد توفي قبل قدمه بل قبل تحولهم الى مكة وعمر نحو عمر سفيان وادرك سفيان من عمر  
نحو ثلاثين وتقدمت ولادته نحو ستين فان سمعه سفيان بمكة ففي سفره من يزيد بن ابي  
زيد وسفيان ايضا ولا فهو غلط من ابراهيم والبرهاري ويكون سمعه بالكوفة قبل تحولهم  
الى مكة فاذا كان يروي قديما على الوجهين وعن علي بن ثابت ايضا على الوجهين  
كما عند الدارقطني والظاهر ايضا ان عبارة الشافعي في اختلاف الحديث وفي سنن  
البيهقي الصواب فيها هو اللفظ الثاني بدون بيان مكة والكوفة ولذا جاء بها مكررة كانه  
تردد - ثوان البخاري بنى ترجمته باب المريض يطوف راكبا على رواية يزيد هذا عند ابي  
داود كما في الفقه ولفظ سفيان بن عيينة عندنا في الجزء ليس فيه تفصيل مكة والكوفة هو  
عن الحميدي عنه ففي لفظ البرهاري عنه عند البيهقي بتفصيل ما مر تردد والبرهاري



ابن الحسن حاكم معروف في الميزان وغيره وقد آل ذلك البحث التاريخي الى ان ابراهيم  
ابن بشار والبرجماري نقلاً غلطاً هذا وبعض ما يتعلق بحال يزيد او ترجيحه ذكره في ترجمته  
ليث بن ابى سليم وكذا في ترجمة عطاء بن السائب فراجع.

والذي يظهر ان في عبارة ابن حبان سقطاً وتكون هكذا اسماع من سمع منه قبل  
دخوله الكوفة وفي اول عمر بالواو والاقتضا مضى ما قاله الآخرون وبالجملة لا يستقيم ما قاله  
بتعيين مكة والكوفة وقد يدري بالبال ان الضمير في عبارة ابن حبان في آخر قوله الكوفة  
للمسمع لا لابن زياد وكذا يكون ما يناسب في الجملة الاولى اى سمع من سمع منه في اول قوله  
ذلك التامع الكوفة في اول عمر يزيد - واذن الامر انه كوفي مستمر وروى هناك بالزيادة  
قد يما وحديثاً واستمر على الزيادة ويكون لما قد ملكه في سفره ان كان ابن بشار والبرجماري  
عند البيهقي حفظاً روى لسيان بل من زيادة ورجع الى الكوفة ثم قد مر سفيان الكوفة فسمع  
هناك هذا الامر ثبت فيه وعن البراء عند احمد <sup>٢٩٧</sup> اراءة الصلوة ايضاً ومرض يتي شعبة عن  
يزيد عن ابن الجلي اعنه <sup>٢٩٨</sup> حدث اخر عنه من <sup>٢٩٩</sup> يث قولاً فيه لم يكن بحجرة وكانه وحده الترك فعمل على  
فذلك على ثبت اطراف الامر ليس من الطريق ان يقضى الواحد على جميع اما التغيير فقد قاله ومن الذي ياتي لا يتغير  
وقد قيل في سفيان نفسه ايضاً انه تغير في آخره كما في التهذيب نسجاً الذي يُغَيَّرُ  
لا يتغير وبالجملة فقد توارد رواية الكوفة على هذه الزيادة ومخرجه الحديث عندهم فعندى  
انه لا حق لاحد ان يراحمهم في مجلسهم ههنا ايضاً ويتحكم عليهم من غيب او يحكم على الغائب  
ولم يحصل من هذه الاقوال ان يزيد اضطرب فيه وليس الاختصار مرة اضطراباً سيما  
والاكثر على الزيادة وهو كان ايضاً في الاكثر رويها وانما تسور الخارجون عليه وعليهم  
والعقوبة لذلك فاعلمه

أَشْرَعُ عَمْرٍو وَمَا يَتَّبِعُ لِقِيَّ بِهِمْ قَدْ مَرَّ أَشْيَاءُ

وعن الأسود قال رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود رولاها <sup>وي</sup>  
<sup>وكان يرفع الصلاة ثم يرفع وكان علقته كثير الصلاة لابن مسعود وذكره ابن مسعود ١٢</sup>  
 وأبو بكر بن أبي شيبة وهو أثر صحيح -

قوله وأبو بكر بن أبي شيبة قلت قال في مصنفه حدثنا يحيى بن آدم عن الحسن بن عياش عن  
 عبد الملك بن الجبر عن الزبير بن عدي عن إبراهيم عن الأسود قال صليت مع عمر فلم يرفع يديه  
 في شيء من صلواته إلا حين افتتح الصلوة قال عبد الملك ورأيت الشعبي وإبراهيم وأبا إسحق

له وهو مذهبهم ومذهب علقته والأسود ابن أخي علقته واسن منه وكذا عبد الرحمن بن زينة  
 ابن أخيه واسن منه وإذا كان مذهبهم ما كذلك كما في الالتفات فقد أتى عمر لا يرفع ولا بد  
 وقد صحب الأسود عمر سنتين كما في الآثار لمجد وترك التطبيق بقوله كما في الكنز ٢١١ ولم يترك  
 ترك الرفع وهذا كما يتدل في التاليف بالقرائن ويعتمد عليه وقد يحمله الحديث من مذهبهم في المصنف  
 وبهذه القرائن يقول الطحاوي ثبت ذلك عن عمر وصح عن علي - ١٢

له وقول عبد الملك وأتت الشعبي أنه دال على أنه ثبت فيه أي ثبتت وكذا مثل هذا للزيادة  
 عن وكيع في حديث علي في المدونة قال وكان شهد معه صفين كان أصحابا بن مسعود يرفعون في الصلاة  
 ثم لا يعودون وكان إبراهيم النخعي يفعلهم - وهو ما قالوا أن الراوي إذا أتى في الحديث  
 بقصة دل على تثبتهم وعاصم يقول وكان شهد معه صفين أي هو مطلع على أحواله ثم  
 ثبت بنقله النهشل ثم أيد وكيع بأصحاب ابن مسعود ثم ثبتت كلهم عن الوهم فالزبير  
 ابن علي اعتنه بذكر التطبيق عن ابن مسعود ونسخه عن سعد كما أخذ الناسي ومسلم ذلك  
 عاصم وإبراهيم يذكر عن ابن مسعود ونسخه عن عمر ثم الزبير اعتنه بذكر ترك الرفع عن عمر  
 عاصم عن علي وإبراهيم عن ابن مسعود وكذا عاصم خلاف ابن أدریس فإنه لم يعتن إلا بذكر  
 (بقية برصحيته)

لا يرفعون ايديهم الا حين يفتتحون الصلوة انتهى رجاله رجال الصحيحين او احدهما -  
 قوله وهو اثر صحيح قلت قال الطحاوي وهو حديث صحيح وقال العلامة ابن الترمكاني في  
 الجوهر النقي وهذا السند ايضا صحيح على شرط مسلم وقال الحافظ ابن حجر في الدرر البهية وهذا  
 رجاله ثقات فان قلت قال الزيلعي في نصب الرتبة كذا في النسخ المطبوعة واعترضه الحافظ  
 هذه رواية شاذة لا يقوم بها الحجة ولا تعارض بها الاخبار الصحيحة عن طاؤس بن كيسان عن  
 ابن عمر ان عمر كان يرفع يديه في التكبير في الركوع وعند الرفع منه روى هذا الحديث سفيان الثوري  
 (بسند صحيح كذا) النسخ وسفيان يذكر الترك كل بما اعني واختاره وكذا النهشلي ان كان ذكر  
 في علل الدارقطني التطبيق في حديث ابن مسعود فقد روى ترك الرفع عن علي وكل هو كذا قد  
 ضرب الاجنية في الجنة قبل مزينا زعم في الامر فرغوا من البحث قبل ان ياتي هؤلاء وقاموا من  
 المادة وكذا اعني بنقل نسخ التطبيق من رواية الكوفة وعلماؤها ورواة ترك الرفع كوكبر بن عيسى  
 عند الترمذي ذكر ترك التطبيق وروى ترك الرفع عن ابن عمر عند الطحاوي وغيره وعن ابن مسعود  
 كما في المعرفة وحسين بن سعيد التطبيق عند الحارثي البيهقي وترك الرفع عن ابن عمر عن ابن مسعود  
 عند الطحاوي ومسروق عن عائشة نسخ التطبيق عند سيف في الفتوح من الفتح وابومعانة عند  
 البيهقي وخيثمة عند الحارثي وابو عبد الرحمن السلمي عند الترمذي واما ابوسبرة الجعفي في  
 الاحتاف فغلط من النسخ كل هؤلاء فتشوا عن التطبيق وتركوه بخلاف ترك الرفع فاستمروا  
 عليه وكذا اسود وعقمة في الاثرين وخيثمة بن ابي سبرة الجعفي مذهبه الترك كما في العدة  
 وكذا ابو اسحق برواية التطبيق عند احمد <sup>١٢٧</sup> ثم الاصرار على ترك الرفع في اثره فخذ هذا البحث  
 التايخي والله يشفيك وهذه ابوالنبي تأتي بعلمها بحديث رواة الكوفة عن التطبيق مع استمرارهم  
 على ترك الرفع كما مر كذا الحارثي وثنا راض الكوفة سأل منه ابن عمر عن القضية الحكم بن عتيبة منهم سأل جلاله طائوس  
 كما ياتي <sup>١٢٨</sup>

عن الزبير بن عدي به ولم يذكر فيه لم يعل انتهي قلت زيادة قوله ان عمر هي سهو غير صحيحة والصواب هكذا عن طاووس بن كيسان عن ابن عمر كان يرفع يديه الخ وقد قال الحافظ ابن حجر في الدالية وهو مختص من نصب الراية ويعارضه رواية طاووس عن ابن عمر كان يرفع يديه في المروعة وعند الرفع منه وقال ابن القيم في فتح القدير وعارضه الحاكم رواية طاووس بن كيسان عن ابن عمر كان يرفع يديه في المروعة وعند الرفع منه انتهى فنثبت بهذه الاقوال ان الحاكم عارضه برواية ابن عمر لا برواية عمر بن الخطاب قلت وقد راجعت الى نسخة صحيحة مكتوبة من نصب الراية في الخزانة المعروفة بأيشانك سوسائلي بحكمته فوجدت فيها هكذا عن ابن عمر انه كان يرفع

له وهو كذلك عند الطحاوي ومشكل الآثار في معارف ابن عمر التي في المتن فقد وجدت عن ابن عمر في الخارج لا عمر الذي في الجوهر عن الحاكم وأبي إياه فيعله ويرى انه كان استخراجا من رواية عمر المرفوعة وهو كما ترى ثوري ساقطة واذا كان ابن عمر رأى بنفسه فالا حالة على عمر لا معنى له ويوهو عند السامع انه لم يره نعم بقي ان الحاكم لم يخص رواية طاووس بالمعارضة مع شهرته عن ابن عمر انه كيف يعارض ترك عمر بفعل ابنه والله اعلم ولعله انما عارض بذلك لان طاووسا كانه قد سئل عنه فلا ينبغي له ان يحتج بعمل ابن عمر به لما يمكن يفعله هو بنفسه وهكذا الى ما فوقه فانه انتهى الامر الى فعل عمر اذن بهذه الطريقة بخلاف نقل نحو سألوا فأنه كان نقلهم ليس عند البحث معهم والاستحار ولا اسم عمر فيه وهذا كما جرى لابن طاووس وهو عبد الله عند النساء والحاصل ان نقل طاووس احتجاجا لنقل غير هذا تحلف الظاهر ان الحاكم عارضه بفعل عمر نفسه واستخرجه من روايته المرفوعة استبعادا ان لا يكون يرفع بعد الرواية لا من فعله بالنقل الصحيح فانه ليس في ما ذكره اليه في عنه كما في الجوهر النقي وكانه لم يكن عند الحاكم من روايته المرفوعة الا هذا واستبعد ان لا يكون يرفع عمر اذن (باني بضمغ ايتده)

يديه في الركوع وعند الرفع منه انتهى قلت وعلى العلات فما زعمه الحاكم من ان هذه رواية شاذة ليس يصح كيف رجاله ثقات صححه الطحاوي ولا يخالفه رواية احمد امامنا زعم من ان الثوري رواه عن الزبير بن عدي لم يقل فيه لم يعد فلجأ عنه الشيخ العلامة ابن دقيق العيد في كتاب الامام بان قوله ان سفيا لم يذكر عن الزبير بن عدي فيه لم يعد ضعيفا جداً لان الذي رواه سفيان في مقدار الرفع والذي رواه الحسن بن عياش في محل الرفع ولا تعارض رواية من (بقية صفو گذشته) وليس عنده ما في ١١١ من الرسالة اي انارالسان موقوفاً ثم فرغ اجمع انه سقط، وينبغي ان يرجع ما في جزء البخاري عن الحسن بن مسلم قال سألت طاووساً أم وهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فليس من فعل عمر ولا روايته في الخارج شيء حتى يؤيد الحاكم في نقل فعله صريحاً وذكر رواية الحاكم من طريق الحكم في الدلالة ايضاً او يكون وقع سهو في النقل انما كانوا عارضوا اثر ابن في الترك باثر طاووس عنه لا اثر عمر كما في عبارة الطحاوي ثم وقع في القول تخليط نعم قد قال الحاكم ان حديث عمر محفوظ ايضاً وهذا امر اخر ليس بمعارضته ثم ظهر انهما عارضوا بطاوس لانه نقل رواية جزئية وهو في الجزء ولا يتحسن ذلك من كثير الملازمة ولا يشهدان جهاهما كان من خارج فعارضوا بمثله ١٢-

١٣ ولفظ رواية سفيا في السنن من ٢٥٠ ان عمر كان يرفع يديه الى المنكبين وكذلك عند ابن ابي شيبة ولبوب عليه الى اين يبلغ يديه وهو المراد بمقدار الرفع ولفظة فقط في علل ابن ابي حاتم ٢٥٠ من قول ابن ابي حاتم ووقع الاثر في الكذب ٢٥٠ مصنفاً اي الى التكبير ثم فيه ان هذا اصح لان رواية الحسن بن عياش ليست بصحيحة ١٢-

زاد برواية من ترك انتفى كلامه قلت واما قال ولا تعارض بها الاخبار الصحيحة عن  
 طاؤس الحنفية كلام ظاهر وقد قال العلامة ابن دقيق العيد ليس هذا من باب التضعيف <sup>انتفى</sup>  
 ولا يخفى على احد من اهل العلم ان عمر بن الخطاب كان اعلم بالنسبة من ابنه عبد الله ومن كان  
 مثله او دونه ولذلك جعل الطحاوي فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذليلا على النسخ - ام  
 وهذه ابواب من سنن النسائي فيها فحصر رواية الكوفة عن التطبيق فتركوه،  
 ولم يتركوا ترك الرفع واستمر عليه وجماعة اخرون ايضا قد مر في امرنا  
 باب التطبيق - اخبرنا اسماعيل بن مسعود حدثنا خالد بن الحارث عن شعبة عن سليمان قال  
 سمعت ابراهيم يحدث عن علقمة والاسود انهما كانا مع عبد الله في بيته فقال اصله هو لا قلنا  
 نعم فامهما وقام بينهما بغير اذان ولا اقامة قال اذا كنتم ثلثة فاصنعوا هكذا واذا كنتم اكثر  
 من ذلك فليؤمكم واحدكم ويلفركفيه على فخذه فكنا ننظر الى اختلاف اصابع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم (كذا عند اكثر الرواة قلنا نعم وليس الا عند مسلم وهو عند الطحاوي والبيهقي  
 ايضا والظاهر انه وهو السياق يدل على ان ترك الاذان والاقامة بناء على مضيها  
 وصرح به في السنن ٢٠٠ -

(حدثنا نعيم بن حماد حدثنا ابو معاوية عن داود بن ابى هند عن الشعبي عن علقمة قال  
 صلى عبد الله بن مسعود بي وبالا سود بغير اذان ولا اقامة وربما قال يجرؤنا اذان الحى  
 واقامة همهم - من قول الراوى عن ابن مسعود وقد وجه بعض الناس ان نعم بالنسبة  
 الى الظهور ولا بالنسبة الى العصر وليس بشئ لان السياق واحد تماما لا غير وقد كانت الصلوات  
 هي الظاهر كما في المسند من رواية ابن اسحق)

اخبرنا احمد بن سعيد الرباطي قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال سمعنا عن ابي قيس

عن الزبير بن عدي عن ابراهيم عن الاسود وعلقته قال الاصلينا مع عبد الله بن مسعود في بيتهم  
فقام بيننا فوضعنا ايدينا على ركبتنا فنزعها فخالفت باين اصابعنا وقال رايت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يفعلها -

اخبرنا نوح بن جبيب حدثنا ابن ادريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن  
علقته عن عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فقام فكبّر فلما اراد ان  
يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع فبلغ ذلك سعداً فقال صدق اخي قد كنا نفعل هذا ثم  
أمرنا بهذا يعني الامساك بالركب .  
تسخ ذلك

اخبرنا قتيبة حدثنا ابو عروبة عن ابي يعفور عن مصعب بن سعد قال صليت الى جنب ابي  
وجعلت يدي بين ركبتى فقال لي اضرب بكفيك على ركبتيك قال ثم فعلت ذلك مرة اخرى  
فضرب يدي وقال انا قد نهيتم عن هذا وأمرنا ان نضرب بالاكف على الركب ،

اخبرنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد عن اسماعيل بن ابي خالد عن الزبير بن عدي  
عن مصعب بن سعد قال ركعت فطبقت فقال لي ان هذا شئ كنا نفعله ثم ارتفعنا الى الركب  
الامساك بالركب في الركوع - اخبرنا محمد بن بشر قال حدثني ابو داود قال حدثنا  
شعبة عن الاعشى عن ابراهيم عن ابي عبد الرحمن عن عمر قال سئلت لکم الركب فامسكوا  
بالركب - اخبرنا سويد بن نصر اخبرنا عبد الله عن سفيان عن ابي حصين عن ابي  
عبد الرحمن السلمي قال قال عمر انما السنة الاخذ بالركب - وبعض هذه الاحاديث  
عند مسلم ايضا -

وقال موقوف الامام اذا كانوا ثلثة والاختلاف في ذلك - اخبرنا محمد بن عبيد الكوفي  
عن محمد بن فضيل عن هارون بن عثارة عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقته قال

دخلنا على عبد الله نصف النهار فقال انه سيكون امراء يشتغلون عن وقت الصلاة  
لوقتها ثم قال فصل بيني وبينه فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومن كنز العمال ٢/٢٧١ وم ٢/٢٧١

(مسند عمر) عن ابي عبد الرحمن السلمي قال قال عمر اسكوا بالركب فقد سنت لكم الركب،  
وفي لفظ، ان الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب (ط-عب، ش ت حسن صحيح، ن والشاشي  
والبغوي في الجعديات والطحاوي حب قط في الافراد ق ص)  
عن ابي عبد الرحمن السلمي قال كنا اذا ركعنا جعلنا ايدينا بين انحنائنا فقال عمر ان من السنة  
الاخذ بالركب (ق) -

عن ابراهيم قال كان عمر يضع يديه على ركبتيه اذ ركع وكان عبد الله بن مسعود يطبق يديه  
بين ركبتيه اذ ركع - قال ابراهيم الذي كان يصنع عبد الله شيئاً لا يصنع فتركه والذي  
صنع عمر احب الي (ابن خزيمة)

عن ابي عمر قال كان عمر اذ ركع وضع يديه على ركبتيه (ابن سعد) (ابو معمر عبد الله  
ابن سجيحة الكوفي) -

عن علقمة والاسود قال اصلينا مع عبد الله فلما ركع طبق كفيه ووضعهما بين ركبتيه  
وضرب ايدينا ففعلنا ذلك ثم لقينا عمر بعد فصلينا في بيته فلما ركع طبقنا كما طبق  
عبد الله ووضع عمر يديه على ركبتيه فلما انصرفت قال ما هذا فاخبرناه بفعل عبد الله  
قال كان ذلك شيء كان يفعل ثم ترك (عب)

معاك رضى الله عنه اشرع عيسى

قال في الجوهر النقي - ثم خرج البيهقي (عن شعبة عن الزكريا) رأيت طائفة منكم يرفعون يديهم



حذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه رأسه من الركوع سألت رجلاً  
 من أصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (ثم قال  
 قال ابو عبد الله الحافظ فالحديثان كلاهما محفوظان ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فان ابن عمر رأى النبي عليه السلام فعله ورأى ابا عبد الله  
 ورأوه) قلت في الامام كذا رواه آدم وابن عبد الجبار والمروزي عن شعبة وهما فيهما والمخوف  
 عن ابن عمر عن النبي عليه السلام وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الرجل الذي من أصحاب  
 طاووس حدث الحكمون ان كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمر الا لمجهول  
 لا تقوم به حجة وفي عدل الخلال عن احمد بن احمد سألت ابا عبد الله يعني عن هذا الحديث  
 فقال من يقول هذا عن شعبة قلت آدم العقلا في قال ليس هذا بشئ انما هو عن ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الخلافات لليهقي ورواه محمد بن جعفر عن شعبة  
 ولم يذكر في نسخة عمره قلت وهذا الذي اوردته الحاكم معارضاً لا ثم عمر في تركه الرفع  
 لا غيره كما سيا في استبعاداً منه ان يسرى الرفع مرفوعاً لا يرفع هو ولم يدان في  
 الباب محل جراحوا وتنازع الفاعلين فاعل عمر جاء فيه بالعدل وكان غير منصرف عن  
 المعرفه بالسببين وان شئت الاخبار بالذي يدر مع الحق فعلاً وتركاً فهو هو

اذا كان في امره وجه عدلية	فخذ بالذي ترضى واخبر به كذا
دع الحسن في الاعراب ثم اخرج نحوهم	الى كوفة او بصرة حيثما ترى
تنازع فعلاً فان شئت اعملن	لاؤل اوثان وذاك على سوى
ولوا نمتع لصبوب مصوب	كذلك ولم تطلب قليل من الرضى
ومن ساهل معنوي وغيره	يجوز لهم خفض ورفع كما اتى

نعم ما هو المعنى يؤشر باطناً،      فيذكر من لا يعرف الفخر نحوذا،  
 فازشنت فانصب ايدياً لا سكرانة      وانحشيت بالاسكان فالاصل في البنية  
 وان رمت اظهاراً للحرفين فاعتمد      وان شئت ادعائاً ففي الجنس يرضى

قال الزيلعي وقال الدارقطني هكذا رواه ادم بن ابي اس وعمار بن عبد الجبار  
 المروزي عن شعبة وهما وهما فيه، والمحفوظ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم،  
 قال الشيخ وايضاً فهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الذي حدث، الحكم من اصحاب طائفة  
 كان روى من وجه اخر متصلاً عن عمر بن الخطاب المجهول لا تقوم به الحجة وهما اخرجهما  
 البيهقي في الخلافات من طريق ابن وهب اخبرني جيوته بن شرح الحصاني عن ابي عيسى سليمان  
 ابن كيسان المديني عن عبد الله بن القاسم قال بينما الناس يصلون في مسجد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اذ خرج عليه عمر بن الخطاب فقال اقبلوا علي بوجوهكم اصابكم صلوة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصل ويأمر بها فتقام مستقبل القبلة ورفع يديه  
 حتى حاذى بمناكبهم ثم ركع وكذلك سائر رفع فقال القوم هكذا كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يصل بنا انتهى - قال الشيخ ورجال سنادوه معروفون سليمان  
 ابن كيسان ابو عيسى التميمي ذكره ابن ابي حاتم وسمى جماعة روى عنهم وجماعة رروا عنه  
 ولو يعرف من حاكه شيء وعبد الله بن القاسم مولى ابي بكر الصديق ذكره ايضاً وذكر انه  
 روى عن ابن عمر بن عباس وابن الزبير وروى عنه جماعة - به ايضاً من رجاله  
 وكذا عبد بن القطان كلاهما مجهولان -

ذلك ابو عيسى من رجال التهذيب وثقة في الميراث من يتيه واما ابنه بن  
 من رجاله وبيته في امراد اكله عمر فانه يروي عن الصغار في المهزبة انه يروي عن ابيه

ان يكونا واحدا مع ان الثاني يردى عن اصاغره فقط وروايته عن عبد الرحمن بن ابري  
 في الروايت <sup>مكة</sup> والسند <sup>مكة</sup> واذا كانا واحدا فلم يدركه عمر<sup>ع</sup> ورواية الخلافات ليست  
 صريحة ايضا فيه ويلتبس بما في السند عنه عن عبد الرحمن ايضا والظاهر ان بينه وبين  
 عمر عبد الرحمن بن ابري فسقط في اسناد رواية الخلافات ثورانه هو الراوى عن عمر<sup>ع</sup>  
 تركه التكبير كما مر عن العدة فكيف بالرفع وقد ذكرهنا واقعة وكذا ههنا والله اعلم  
 ثم لا يفهم واذا فهم منه الشيخ حتى اوردته في الرفع والذي يهوان يكشف عن مقصوده  
 فانه في غاية الابهام وظاهر قليل الجدى فضلا ان يستدل به على الرفع والذي يظهر  
 ان المراد بقوله تكبير ثم ركع تكبير الركوع لا تكبير التحريمة فلم يذكره واعتباره في قوله فقام  
 مستقبل القبلة ورفع يديه عناية وقوله وكذلك حين رفع اى كبر كذلك حين الرفع اطلاق  
 التكبير على التسميع في هذا المحل متواتر في الروايات ذكر في الفتح عدد كثيرا من باب اتمام  
 التكبير في الركوع منه في مسألة التكبير في كل خفض ورفع فراجع. ونفس عنوان التكبير في  
 كل خفض ورفع مشهور في الروايات وكذلك في حديث ابن عباس في معرفة انقضاء  
 الصلوة جاء بلفظ التكبير والذكر وكانهم يطلقون على ذكر يكون بالاعلان تمشية القوم  
 من حال الى حال كالقائد تكبيرا لانه الكثير في ذلك ولمزيد اختصاصا صديقه فانه الغالب  
 في موضع الشعار ولعل المفطمة الانسانية تتدرج اولا الى معرفة كبر فوقه ببدء الامر كيد  
 الانسان ثم ينتهى بعد ذلك الى انه لا اله الا هو والصغير الذي عرف صغره نجبت اولا  
 الى كبر ثم يلوح له بعد ذلك انه واحد وكذلك في الشاهد بلتحى الصغير الى الكبير وهو مقصوده  
 وان لم يكن موصوفا بالوحدة فاذن رتبة التكبير من حيث سلك الطريق قبل التوحيد والاحلاص والتكبير  
 لما كان كبرا معنويا اناسيخ الصوت ورفع اليدين ولذا كان الكبر ياء رداء لا اتمارا وهو  
 العظمة ويناسب لزار الركوع فخل فيه سبحانه ربى العظيم وهو قوله اما الركوع فعظموا فيه

الرب لا نه حق الا ذار والقيام للكبرياء والقرب للجنة والتجدي واقتراب  
 فاراد الراوى بهذا السياق انه امهم ونقلهم من حال الى حال كقائد العسكر  
 بالتكبير ونحوه وهذا لفظ احمد في حديث ابى سعيد وعن سعيد بن الحارث قال اشتكى بهمزة  
 او غاب **فصل** لنا ابو سعيد الخدرى فجهز بالتكبير حين افتتح الصلوة وحين ركع وحين قال  
 سمع الله لمن حمده وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين قام من الركعتين الحديث  
 فهل فوق ذلك شئ فيه قوله وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد ينبغي ان يؤخذ على  
 السجدين حتى يطرد لان يكون المراد وحين قال سمع الله من حمده اى بعد السجود وحين  
 رفع من السجدة اى الاولى وحين الثانية فيبقى بعد السجدة الثانية بلا ذكر

اِثْرُ عَلَى رِجْلَيْهِمَا كَيْفَ تَقِيَّانِ وَمَا كَيْفَ تَقِيَّانِ

وعن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه فى اول تكبيرة من الصلوة ثم  
 لا يرفع بعد رواه الطحاوى وابوبكر بن ابى شيبة والبيهقى واسناده صحيح -

قوله وابوبكر بن ابى شيبة قلت وقال حدثنا وكيع عن ابى بكر بن عبد الله بن قطاف  
 النهشلى عن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة ثم لا يرفع  
 انتهى -

قوله واسناده صحيح قلت قال الحافظ ابن حجر فى الدالية رجاله ثقات وقال الزيلعى هو اثر  
 صحيح وقال العيني فى عمدة القارى اسناد حديث عاصم بن كليب صحيح على شرط مسلم انتهى -  
 فان قلت اخرجه البيهقى من طريق عثمان بن سعيد الدارمى ثم قال قال الدارمى فهذا  
 قد روى من هذا الطريق الواهى عن علي بن نويرة روى عبد الرحمن بن هجر عن الاعرج

له وقال فى جزء رفع اليدين قال عبد الرحمن بن مهدى ذكرت للشورى حديث  
 النهشلى عن عاصم بن كليب فانكره انه مكانه لم يبلغه ولقى ابن مهدى يرضيه (بأنه صحيح)

عن عبد الله بن أبي رافع عن علي أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يدهما عند الركوع و  
 (بقية صفحته گذشت) كما في التعليق وابن مهدي يوثق النهشلي كما في التهذيب <sup>٢</sup> والبخاري في  
 أصل اللغة علم المعرفة كما في مفردات الراغب القاموس وفي النهاية أنه يجوز فتح حدث قال  
 عمر لجدلي بن حاتم وعرفت أذا أنكروا ولم يذكرهما السفيان رواية عن أبي بكر وفي كتاب الأعلام <sup>٩١</sup>  
 أن إبراهيم بن علياً من التاركين فهو ثابت عنه وهو في اختلاف الحديث وفي السنن <sup>١٢١</sup> عليه  
 عنه ما يفيد أن حديث علي قد شاع عن عاصم ليس النهشلي بمداة، قال في الاختلاف قال إبراهيم  
 النخعي أنكروا حديث وائل بن حجر وقال أنثى وائل بن حجر أعلم من علي وعبد الله مع ما عنه في شرح  
 الألفية <sup>٣٢٢</sup> وفي كلام الدارقطني في نصب التولية أن النهشلي روى المرفوع أيضاً من حديث علي  
 قال الزيلعي وهو أثر صحيح قال البخاري في كتابه في رفع اليدين وروى أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب  
 عن أبيه أن علياً رفع يديه في أول التكبير ثم لم يعد وحديث عبد الله بن أبي رافع أصح <sup>١</sup> انظر  
 فجعله دون حديث عبد الله بن أبي رافع في الصحة وحديث ابن أبي رافع صحيح الترمذي وغيره و  
 سيأتي في أحاديث الخصوم وقال الدارقطني في علله واختلف على أبي بكر النهشلي فيه فرواه عبد الله  
 ابن سليمان عنه عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً وهو في رفعه <sup>١</sup>  
 وخالفه جماعة من الثقات منهم عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود وإسحاق بن إبراهيم  
 فرواه عن أبي بكر النهشلي موقوفاً على علي وهو الصواب وكذلك رواه محمد بن أبيان عن عاصم  
 موقوفاً انتهى فجعل الدارقطني موقوفاً صواباً والله أعلم - فلعن الثوري أنكروا المرفوع وهو  
 المتبادر من سؤال ابن مهدي بلفظ الحديث والتساءل أيضاً فما كان عنه لاستعراجه وشيبت  
 مما نقله في المجلي للشيخ النيموي وجللاء العينين عن علل الدارقطني أن النهشلي روى المرفوع  
 من حديث ابن مسعود أيضاً وهذه عبارته - "وسئل عن حديث علقمة عن عبد الله قال ألا  
 (باقى صفحته)

وبعد ما رفع رأسه من الركوع فليس الظن بعلي أنه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
ولكن ليس أبو بكر النهشلي ممن يحجج بروايته أو تثبت به سنة لم يأت بها غيره انتهى قلت قال  
العلامة ابن الترمكاني في الجوهر النقي كيف يكون هذا الطريق واهيئا ورجالة ثقات فقد روى  
عن النهشلي جماعة من الثقات ابن مهدي أحمد بن يونس وغيرهما وأخرجه ابن أبي شيبة رحمه  
المصنف عن وكيع عن النهشلي والنهشلي أخرجه له سلمو والترمذي والنسائي وغيرهم

(بسم الله الرحمن الرحيم) أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع يدي في أول تكبيرة ثم لم يعده  
فقال يرويه عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة حدث به الثوري عنه و  
رواه أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن  
عبد الله وكذلك رواه ابن ادريس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن  
علقمة عن عبد الله واسناده صحيح، وظاهره أنه يريد به اختلافهم في جمع الأسود وعلقمة  
أو أفراد أحدهما ولم يبين اختلاف السياق وإن كان في المدونة أخرجه عن سفيان  
من طريق كليهما وكذا عبارة عثمان الدارمي قلقة يقول يختار فعله على فعل النبي صلى  
الله عليه وسلم وهذا إنما يكون إذا سلم أن الترك كان فعل علي وقوله أو تثبت به سنة لم يأت  
بها غيره إنما يليق بالمرفوع وهذا الاختلاف كله لا يهمل في صدق نفى المرفوع ثم سجد جون إلى نفى  
الموقوف أيضاً فترك العبارة وتعلق بعبارة الشك في السان تدل على أنه يسلم روايته  
عن عاصم أي بدو واسطة النهشلي ثم على من يحملون الخطأ على النهشلي أمر على صم  
هذا وقد أصلح في شرح المذهب عبارة الدارمي ١٢

له وكذلك في المدونة عن وكيع وزاد وكان شهد معهما أي كليب، وراجع قوت المفتي  
والفتح ١٥٦ وسانن الدار قطني ٣٣٨ مع ما في التهذيب ٣٢٦ والفتح ٢٣٣ فكان تصحيح من عليهم  
(بسم الله الرحمن الرحيم)

ورفعه ابن حنبل وابن مازن وقال ابو حاتم شيخ صالح يكتب حديثه ذكره ابن ابى حاتم وقال الذهبي في كتابه  
 رجل صالح تكلم فيه بزحان بلا وجه قال ان قوله فليس الظن بعلى الخ خصمه ان يعكسه فيجعل فعله العبد النبى  
 صلى الله عليه وسلم ذلكا على نسخ ما تقدم ذكره لا يظن به انه يخالف فعله عليه السلام الا بعد ثبوت نسخ عنه انتفى  
 كلامه وقال الشيخ العلامة ابن دقيد العبد المالكى الشافعى في كتابه الامام ما قاله الدارمى ضعيف فاجعل  
 رواية الرفع مع حسن الظن بعلى في ترك المخالفة ذلكا على ضعف هذه الرواية وخصمه ليس الامر ويجعل  
 فعل على بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ذلكا على نسخ ما تقدم انتهى قلت اما قوله لم يأت بها غيره  
 فقد فرغ بما رواه محمد بن الحسن في الموطأ اخبرنا محمد بن ابيان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمي عن ابيه  
 قال رايت علي بن ابي طالب ينعى في التكبيرة الاولى من الصلوة المكتوبة ولم يرفعها فيما سوا ذلك  
 انتهى قلت محمد بن ابيان بن صالح ضعيف جماعة وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان قال احمد

(تقي عايشة صفوة كنهته) من جامع المدونة وغيرهم اكبر سننا من اعلال من اعلمه ومن  
 اثبته وعمل به اقدم عن تآخر ولا حق له في اعلاله وفي اهل الكوفة اقام علي وهم  
 العارفون بحاله ولم يرووا عنه غير الترك وكذا ابن مسعود وكذا روى ورأوه عن عمر واعتنوا  
 به لان مختارهم الترك واعتنى اخرون بالرفع فاعتنوا روايته ولم يعتنوا بالترك هذا ١٣  
 له اخرج له عبد الله في زوائد المسند كما في المنفعة وراجع ما ذكره في ٣٦  
 وكلام البخارى ٢٠ في الصغير ٢١ ليس بالحافظ عندهم وهولن -

ورجح ايضا في اللسان الفرق بين القرشي والجعفي وهو جد مشكك انه فلا تقع  
 عباداتهم على واحد فاعلمه وجد مشكك انه في التهذيب تمييزا ٥ واسم مشكك انه  
 عبد الله بن عمر بن محمد بن ابيان بن صالح من رجال مسلم ونسبه محمد في الموطأ من  
 القراءة خالف الامام قرشيا وكان في الميزان فهو واحد -

لم يكن من يكذب وقال ابن أبي حاتم سألت أبا عبد الله فقال ليس بالقوي يكتب حديثه  
وَعَدَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِشَيْءٍ فِيهِمْ كَمَا فِي تَخْرِيجِ الْبُخَارِيِّ وَمَا فِيهِ مِنْ رَجُلٍ مَعْنَى وَكَذَا الدَّارَقُطْنِيُّ فِي تَقْرِيرِهِ لِمَنْ تَشَبَّهَ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ  
 ولا يحجب به انتى كلامه -

أكثر ابن عمر وأبو علقمة

وعن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى  
 من الصلوة رواه الطحاوي أبو بكر بن أبي شيبة والبيهقي في المعرفة وسند صحيح -

قوله عن مجاهد الخ قلت هو من طريق أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد رواه  
 كلهم ثقات وقد صححه غير واحد من أصحابنا واعتض عليه البخاري في جزء رفع اليدين  
 بوجه منه أنه حكى عن يحيى بن معين أنه قال حديث أبي بكر عن حصين إنما هو  
 منه لا أصل له قلت إنما هو دعوى لا دليل عليها فلا تجمع حتى تقوم عليها الحجة -

له ولفظ ابن عمر من آخر جزء رفع اليدين قال ما رأيت ابن عمر رضي الله عنه  
 يرفع يديه في شيء من الصلوة إلا في التكبيرة الأولى اهـ ٢٢ ونحوه عند ابن أبي شيبة  
 كأنه ما رأى قط ١٢

٢٤ راجع العمدة ١٣ والمدونة ١٤ واللسان ١٥ وفي التخريج عن ابن عمر  
 أيضا ٢٥ وهو عند الطحاوي في المرفوع عند رؤية البيت وكان يجتزئ بتكبيرة  
 المدرك الركوع كما في المصنف ١٦ وراجع البداية لابن رشد ١٧ و١٨ وهو  
 في المدونة ١٩

٢٥ استبعاداً منه لما اشتهر عنه من خلافه وكذلك عن أحمد في بدائع الفوائد لا غير  
 ٢٥ ثم إن نسب ابن حزم إلى ابن معين اختياراً المرفوع وقد مر في جزء البخاري عليه  
 وكذا البيهقي ولم ينسب إليه اختياراً وهو الظاهر وهو اختياره وأما نسب البخاري إلى  
 (أبو جويان)



ومنها انه حكى عن صدقة انه قال ان ابا بكر بن عياش قد تغير بآخوه قلت ابوبكر بن عياش ثقة قد اخرج له البخاري في صحيحه محققا به وقال الذهبي في الميزان وقد (بقية ما فيه من كذا) ابن معين تصحيحا واثبه نعم ذكر اختيار يحيى بن سعيد بن القطان آياه مع كونهما حنفيين وكذا وكيع ذكر الذهبي في رسالة مذهب ابن معين وفي التهذيب مذهب وكيع انهم احناف في تذكر الحفظ من ترجمة وكيع عن يحيى بن معين ان وكيعا والقطان كانا يفتيان يقول الى حنيفة وذكر ابن خلكان في ترجمة الى حنيفة عن ابن معين انه قال القراءة قراءة حمزة والفقهاء الى حنيفة على هذا ادركت الناس وذكر من ترجمة الليث بن سعد انه وجد في بعض المجاميع انه خفي المذهب والله اعلم ١٢-

له صدقة بن الفضل كان جاهلا بمذهبهم كما في التهذيب يجعل هذا فاصلا بين اهل الرأي وغيرهم ثم عبادته في الجزء ينطبق على حصين لا على ابى بكر والظاهر ان البخاري في ابى بكر ليس كذلك وما ذكره ابن حبان من حماد بن سلمة من التهذيب يدل على انهما في مرتبة وراجع ما عند الترمذي ص ١٠٧ وعند الطحاوي باسناد صحيح عن ابى بكر بن عياش قال ما رأيت فقيها قط يفعل به رفع يديه في غير التكبيرة الاولى فقد فتش عن هذه المسألة وكذا حصين فوقعه كما عنه عند محمد الطحاوي وغيرهما في قصة ابراهيم والخارج وان كانت مختلفة دلت على تفتيش وهو على تثبت -

وهذا يدل على ان اثر ابن عمر ثابت وابن ابى داود وهو ابراهيم بن ابى داود كما في اوائل الطحاوي - قال في اللسان من ترجمة الطحاوي عن تايخ مصر ومع الكثير ايضا من ابراهيم بن ابى داود الضريس وكان من الحفاظ المكثرين راجع الفهرست ٣ (باقى من فوائد)

اخرج له البخاري وهو صالح الحديث وقال الحافظ ابن حجر في التقریب ثقة عابدا لا  
انه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح قلت فثبت انه من الثقات لكنه حين كبر ساء حفظه  
وقد حق في الاصول ان الثقة اذا تغير فمن روى عنه قد عاين روايته صحيحة وهذا الاثر  
قد روى عن ابى بكر بن عياش قيل تغيره لانه من جهة احمد بن يونس عند الطحاوي ومن  
من اصحابه القدراء وقد حجه البخاري من طريق احمد بن يونس في كتاب التفسير من  
صحيحه فحينئذ لا يضر تغيره باخوه وقد رواه عنه غيره واحد من الثقات وقد حكى الحافظ  
ابن حجر في مقدمته عن ابن عدى انه قال لم اجده حديثا منكرا من رواية الثقات  
عنه فثبت ان ما قاله صدقة لا يعلل به هذا الاثر ومنها ان مجاهد خالفه في ذلك  
غير واحد من اصحاب ابن عمر مثل طاؤس وسالم ونافع وابى الزبير ومخارب بن خثار  
كلهم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه اذا كبروا اذا نزع فلو تحقق حديث مجاهد حمل على  
ان ابن عمر سها كما يسهو الرجل في صلوة لانه لم يكن يدع ما رواه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قد جاء انه كان يرمي من لا يرفع يديه بالحصى فكيف يترك شيئا يامر به يخبر

قلت ما رواه مجاهد قد وافقه عليه عبد العزيز بن حكيم عند محمد بن الحسن في موطأه قال  
 اخبرنا محمد بن ايان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال رأيت ابن عمر يرفع يديه خذاً  
 اذنيه في اول تكبيرة افتتاح الصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك انتهى قلت وقد مر ان  
 محمد بن ايان وان كان ضعيفاً لكنه ليس ممن يكذب وحديثه يكتب بهذا يعقده  
 حديث مجاهد والجمع بين ما رواه مجاهد وبين ما رواه طاؤس وغيره ممكن بان ابن عمر  
 رفع يديه مرة وتركها أخرى قال الطحاوي فقد يجوز ان يكون ابن عمر فعل ما رآه طاؤس  
 يفعل قبل ان تقوم عنده الحجة بنحيه ثم قامت الحجة بنحيه فتركه وفعل ما ذكره عنه مجاهد  
 ولما قال من انه محمول على السهو فيه كالأمر ظاهر لان الرجل لا يسهو في مثل هذا الأمر  
 الذي يتكرر ليلاً ونهاراً الأمرة او مرتين لا مراراً وقد ذهبوا الى ان يرفع يديه في الركعتين  
 في خمس مواضع خلا تكبيرة الافتتاح فكيف سهواً فيه ابن عمر في كل موضع من المواضع  
 الخمس على ان مجاهداً كان من اصحابه الكبار ومع ذلك لم يره مرة ان يرفع يديه خلا  
 تكبيرة الافتتاح فكيف يصح ما اوله البخاري من السهو، قلت وما ذكرناه يدفع سائر ما ذكره  
 على هذا الاثر والله اعلم بالصواب - انتهى ما نقلناه من آثار السنن وتعليقه في حديث  
 ابن مسعود وشرحه على ابن عمر وجعلناه في صدر الصفحة لا يخفى بالمراجعة تمييزه  
 من كلامنا -

واجاب البيهقي في كتاب المعرفة فقال وحديث ابى بكر بن عياش هذا اخبرناه  
 ابو عبد الله الحافظ نذكره بسنده ثمر اسند عن البخاري انه قال ابو بكر بن عياش ثلث خلط  
 باخوه وقد رآه الربيع وليث وطائس وسالم ونافع وابو الزبير ومخارب بن دثار و  
 غيره هم قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه اذا كبر واذا رفع وكان يرويه ابو بكر بن عياش قديماً

عن حصين عن ابراهيم عن ابن مسعود مرسل موقوف ان ابن مسعود كان يرفع يديه  
اذا افتتح الصلوة ثم لا يرفعهما بعد هذا هو المحفوظ عن ابى بكر بن عياش والاول خطأ  
فاحش لمخالفته الثقات من اصحاب ابن عمر.

قال الحاكم كان ابو بكر بن عياش من الحفاظ المتقين ثم اختلف حين ساء  
حفظه فروى ما خولف فيه فكيف يجوز دعوى نسخ حديث ابن عمر بمثل هذا الحديث لضعف  
اول قول انه ترك مرة للجواز اذ لا نقول بوجوبه ففعله يدل على انه سنة وتركه يدل على  
انه غير واجب انتهى.

قوله ثم اسند من كلام الزيلعي كما ان ما قبله فذكره بسند من كلامه فالجواب تمامه للبيهقي  
واما الاختلاف فقد اجاب الشيخ النيهوي عنه واما قوله وكان يرويه ابو بكر بن عياش قليلا  
آه فهذا عنده امانة عدم الثبوت وعندنا انه امانة استثبت فان رواية الكوفة كانوا في  
تحقيق الترك على ما مر عن عدة كثير وعن ابى بكر بن عياش وشيخه حصين بن عبد الرحمن  
نفسهما والمفتش اذا زاد شيئا كان دليلا على انه وجاه في تفتيشه وغضون جثته لانه  
دليل اضطرابه وعد ثباته ثم انه لا ملاقات له مع اثر ابن مسعود لاني الاسناد ولا في  
المتن وحصين في اثر ابن مسعود ذكر قصة السؤال عن ابراهيم عند الطحاوي ومحمد  
الدارقطني والبيهقي وابى يعلى وكلاما وواقعة ليس هو في اثره هذا اي عن ابن عمر  
فلا وجه ولا توجه لما قاله وقد مر في حديث المواطن السبع متابع له معنى وقد مر متنا  
في حديث البراء ان حكمهم بان فلا نأكل ان يروى ثم صار يروى كذا الغالب فيه ان يكون  
باعتبار ما بلغ المتأخر عن المتقدم او لا وثانيا لا باعتبار المروى عنه في الواقع وقبليته  
رواية وجعلت بها هناك واما ذلك باعتبار حصول العلم للمتأخر قبل وبعد كذلك

يقع الامر في الخارج فاعلمه-

ثوكل هذا حدس وحرز منهم ومنا فلما يمشون يمشون وكما يحرون يجارون  
وليس العلم الا عند الله وكان الصواب ان لا يتعلل في رواية الاثبات اذا ساعد  
العمل وكان الامر من الاختلاف المباح ولا يرمى بالغيب وان لا يتعلل في خلاف ما  
اختار المرء من كل وجه ويؤيد في كل غل يدل انه لا يريد من الاول ويسلك  
فيه سبيل الجدول ولكن الله يفعل ما يريد-

ولا يتعلق بالمسألة ما في الميزان من بشر بن حرب الندي ولعل هذا امراد  
جزء رفع المدين فراجع المخرج م٢١٣ ومنه يظهر ما في نقل الفتح م١٣٠ وراجع الجوهر  
في م١٤٠ وأما لفظ البراءة في أثر بشر بن حرب وليس الا في رفع القنوت فتروني رفع الصلوة أو في الدعاء كما في الفتح م١٣١، ١٣٢  
م١٦٦ والزوائد م١٩٦ والعمل م٢٢٦ والمنذ م٦٤-

**فصل** في احاديث ترك رفع المدين في غير الافتتاح والاثار فيه غير ما مر-  
وهي حديث ابن عباس مرفوعاً قولاً يدل على الاكتفاء بالرفع عند احرار الصلوة وحديث  
ابي هريرة ومهمل عباد بن عبد الله بن الزبير في الترك كثيراً

اما حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) فاورده الزيلعي من طريق الطبراني عن النسائي  
حيث قال حدثنا احمد بن شعيب (ابو عبد الرحمن النسائي) ثنا عمر بن يزيد ابو يزيد الجرمي ثنا  
سيف بن عبد الله ثنا ورقاء عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رفع  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال السجود على سبعة اعضاء المدين والقديين الركبتين  
والجبهة ورفع الايدي اذا رأت البيت وعلى الصفا والمروة وبعرفة وعند روى الجمار  
واذا قمت للصلوة ام-

وفي الجامع الصغير للسيوطي واذ اقيمت الصلوة قال شارحه العنزي قال الشيخ

حديث صحيح وقال الزيلعي قلت رواه موقوفاً ابن أبي شيبة في مصنفه فقال حدثنا ابن فضيل  
 عن عطاء عن طاؤس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال ترفع الأيدي في سبع مواطن  
 إذا قام إلى الصلوة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وفي جمع وفي عرفات وعند  
 الجمار انتهى - ابن فضيل هو محمد وهو أن سمع من عطاء بن السائب بعد تغيره لكن اسناد  
 النسائي قبله كلهم من رجال التهذيب ثقات <sup>راجع الفتح من التكملة</sup> ورواه ابن عمر من قرآن شعبة وشعبة سمع  
 من عطاء قبل التغير فلا سند قوي ومتابعاته أيضاً في التخريج كافية ويكفي فيه وجود النسائي  
 فيه فإنه على ما علم من عادة لا يروى ساقطاً ولا عن ساقط وتعللوا فيه باختلاف  
 في الوقف الرفع وبأنه ليس فيه لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن والحديث ان شاء الله  
 قد خرج من مشكاة النبوة وكأنه تمت ما أخرجه في باب السجود على سبعة أعظم من  
 طريق طاؤس عن ابن عباس - وقد روى موقوفاً ومرفوعاً وهو ثابت على الوجهين و  
 كذلك فعل ابن عباس بحديث السجود فمرة قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم وتارة قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 أمرت عند البخاري وغيره وطاؤس يروي حديث السجود عن ابن عباس بدين واسطة ولعله  
 لم يسمع القطعة الثانية إلا بواسطة سعيد بن جبيرة عنه - وأيضاً بالوجهين في اللفظ و  
 مآلها واحد والشارع لها ذكر وظيفة السجود وإن الساجد في الجسد سبعة أعضاء <sup>لاستقام</sup>  
 واحد تعرض لوظيفة اليدين بعده وليس هو إلا الاستكافة لله والاستقبال عليه والاستسكان  
 له قالوا تشكروا إليه ما ليس يخفى عليه ÷ فقلت ربي يرضى ذل العبد لديه  
 كما في حديث النهاية هذه يدي لك أي لله وفي حديث خبيب أعطونا بأيدٍ كبير وذكروا مكان  
 الرفع فيه من الشعائر وهو الصلوة والمشاعر وهو قصر أضافي لا حقيقة والرفع في غير

هذه المواطن الى خيرة الرجل وهذه مشاعر المراد بروية البيت اما رويته كما عند الشافعي  
 رحمه الله واما الاستلزام كما عندنا وابن عباس راوى هذا الحديث يروى في الصحيح التكبير  
 عند مركز البيت من دخله فاستق ما عندنا والعيد الجنازة شعاران عظيمان للملئ فلذا  
 اعتد فيهما بالتكبير ازيد وعند الطحاوي من تكبيرات العيدين من المجلد الثاني لا تنسوا  
 كتكبير الجنازة مرة عما الذي يظهر ان وجه التشبيه ليس كون التكبير اربعاً فقط بل مع هذا السر وقد روي  
 عن ابي حنيفة الرفع في اربع الجنازة كما في رد المحتار وهو اختيار مشايخ بلخ منا وابن عباس  
 يقول في الجنازة يرفع في اول مرة ثم لا يعود ذكره في اللسان من الفضل بن السكس فطرح  
 حديثه هذا هناك بخلاف ابن عمر ثمانية كما في الجزء والتخريج وما تقول في تصحيح الحاكم  
 حديث عطاء بن السائب في كل ارض نبى كنبى كما مع التعلل ههنا الا اختيار شئى وما  
 وافقه وترك اخر وما ساعد من الاول والنظن ان ابن عباس لما لم يرفع في الجنازة في  
 غير الافتتاح فقد يكون يفعل كذلك في الصلوة المطلقة فزاد على عدم التاركين ولكن  
 ابن الزبير سيأتى -

قوله ورفع الايدي اذا هم مفيد للقصر وان لم تكن لا ولا فان القصر اذا كان  
 طرفاً الجملة معرفة كما في قوله تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وكذا اذا كان احد الطرفين  
 معرفة وفي الطرف الثاني كلمة معينة كالفادة القصر كمن وفى واللام نحو الائمة من القرش  
 والكرم في العرب والحمد لله ونحو زيد الامير لمعهودية الامير والامير مزيد لتعيينه هذا  
 هو الفرق بينهما مع افادة كليهما قصر الامارة على زيد قال في بدائع الفوائد اما المسألة  
 الثانية وهي تعريف الصراط باللام ههنا فاعلم ان الالف واللام اذا دخلت على اسم  
 موصوف اقتضت انه احتى بتلك الصفة من غيره الا ترى ان قولك جالس فقيهها

او عالما ليس كقولك جالس الفقيه او العالم ولا قولك اكلت طيباً كقولك الطيب لا ترى  
 الى قوله صلى الله عليه وسلم انت الحق وعدك الحق وقولك الحق ثوقا لولقاء الحق والجنة  
 حق والنار حق فلم يدخل الالف واللام على الاسماء المحدثه وادخلها على الرب تعالى ودخل  
 وكلامه آه وهذا في غاية النفاسته وليس كلامه في الجملة بل في المقرد المعروف وقوله في الحديث  
 ورفع الايدي اذا رايت البيت آم على حد قولهم ضرب ربيلاً قائماً تقديره ضرب ربيلاً  
 اذا كان قائماً واقفوا على افادته القصر فكذلك ههنا وزاد في الحديث ابن ابي ليلى ابن عمر  
 وليس هو بدرجة قالوا فيه ما قالوا من سوء الحال بل هو كما قاله الذهبي في التذكرة  
 في درجة حسن الحديث فيفيد متابعتة ههنا في اثر عجا هذا الذي يأتي في ترك ابن عمر  
 رفع اليدين اي احياناً وفي حديث يزيد بن ابي زياد ايضاً فانه قد رواه عنه ايضاً، و  
 حديث سبيع مواطن قد شاع في عهدهم فكلام مالك في المدونة وكلام الشافعي في ظاهر  
 اليه ذكر ابن القاسم في حج المدونة عن مالك ما يدل على ان الحديث وما ذكر فيه من  
 المواطن قد شاع وفي نسخ الامم اخبرنا الربيع فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند  
 الركوع قال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرحى فيه ثواب  
 الله تعالى ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما. والشافعي نفسه راها لهذا  
 الحديث مستنداً من طريقه وعليه اعتمد في الرفع عند رمية البيت وليس بمعتل كما  
 ذكره في التلخيص من الحج مقتصراً على الرقية بل اصله هو ذلك الحديث كما ذكره في  
 تحرير الهداية وعندنا ايضاً قول بالرفع عند الرقية للدعاء كما في الاتحاف بحاشية  
 البحر ولم يقع في لفظ الشافعي ما يفيد التقييد بافتتاح الصلوة ولفظه رفع الايدي في  
 الصلوة واذا راى البيت وعلى الصفا والمروة آه وفي سائر الطرق ما يفيد وفي لفظه



واذا رأى البيت فبنى عليه مسأله ايضا بخلاف الفاظ اخرية -

واعلم ان البخاري في جزئه نقله عن وكيع بلفظ لا ترفع الايدي الا في سبعة مواطن  
في افتتاح الصلوة واستقبال القبلة ام ثم قال مع ان حديث ابن ابي ليلى لو صح يرفع يده  
في سبعة مواطن لم يقل في حديث وكيع لا ترفع الا في هذا المواطن فترفع في هذه المواطن  
وعند الركوع واذا رفع رأسه ام يريد به ان حديث ابن ابي ليلى من غير طريق وكيع وهو الذي  
نقل لفظه في البين اي يرفع يديه في سبعة مواطن ام وهو عند الطحاري لو صح لنا في  
طريق وكيع بالقصر لكان لم يقل ما في لفظ وكيع على هذا التقدير فهو مرجوح  
هذا اراد وانما نهت عليه لان سقوط النسخ وخفاء الغرض قد يعنى الناظر فافهمه ولفظ  
واستقبال القبلة صدع بما مر من معنى الرفع فاعلمه والله اعلم بل لعله كذلك  
استجباب الاستقبال عند الدعاء مطلقاً، ومن روايات الجامع الصغير تفهم ابواب  
السماء ويستجاب الدعاء في اربعة مواطن عند التقاء الصفوف في سبيل الله وعند  
نزول الغيث وعند اقامة الصلوة وعند رؤية الكعبة طبع عن ابى امامة زاد في الكنز  
ق م١ وهو في السنن ٣٧١ وقال ان عفير بن معدان على طريقة ابي اكرع عن سليمان بن  
فهد الكلام ناظر الى ما قلنا فالحديث صحيح من حيث الاستناد والتعادل والتلقي  
بالقبول وهو اعلى من الاستناد عندنا وقد وقع في رسالة الاهدل عن التكت على ابن  
الصالح عن ابن القطان افادته -

اما حديث ابى هريرة فهو قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل  
في الصلوة رفع يديه مدا، ادخله الوداود في باب الترك وعند البيهقي بلفظ كان اذا  
افتتح الصلوة نشر اصابعه نشر اقل شرح في بدائع الفوائد عن احمد نشر الاصابع فلا يرد

ما أورده الترمذي وهو ثابت من فعله أيضاً قال في مبانى الأخبار نقلًا عن التمهيد في تعليق الموطأ نقلًا  
 عن الاستذكار لجعل قطعاً من العبارة قدمت في الاختلاف عنه فليفظ في روى عنه أبو جعفر النعماني في غير  
 كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ويكبر في كل خفض ورفع ويقول لا أشبهكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وروى عنه الحسن بن محمد الأحمري أنه كان يرفع يده إذا ركع إذا رفع رداءه لرواؤه أو لما فيه من الزيادة يريه عن الألوية أو يوحى  
 بها الألوية من حيث الاستناد ولا من حيث أن ذلك ناطق وهذا سألت ولا من حيث  
 أنه مثبت وثبات فإن الأمر ليس من هذا الباب فإنه يحجل ذلك من الاختلاف المباح  
 حيث قال الاختلاف في التشهد وفي الأذان والاقامة وعد التكبير على الجنائز  
 وعد التكبير في العيدين ورفع الأيدي عند الركوع والرفع في الصلاة ونحو ذلك كله  
 اختلاف في مباح أم ذكر ذلك في التشهد ومثله في أحكام القرآن للجصاص  
 والحافظ ابن تيمية في فتاواه ومنها حج السنة وابن القيم في الهدى ثم هذا الأشرف  
 أخرجه محمد في الموطأ والحج عن مالك وقوله أني أشبهكم يري في الخارج لا في خصوص  
 الترك مثلاً فقد جاء هذا اللفظ عنه في غيره أيضاً ومزيداً اختصاصه بالتكبير يعلم  
 ذلك من أبواب البخاري ورواياته ولهذا اعل الدارقطني حديث أبي هريرة في رفع اليدين  
 مرفوعاً لأن الراوي ذكر هذه الجملة هناك وهي في التكبير يعرض به بتاركه - ولفظ المستند  
 ثالث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل بهن تركهن الناس كان إذا قام إلى الصلاة  
 قال هكذا وأشار أبو عامر بيده ولحقه فخرج بين أصابعه ولم يضمها ثم أخرجه بلفظ  
 أي البسط لا التفريق وكانه يعلم كيفية وقع فيها تقصير من الناس لا في أصل الرفع  
 في الافتتاح وبذكر عدد الثلاث وكذا عند النسائي تعيين محل الرفع في كلامه أنه لا افتتاح  
 لا يري غيره ولا لزاد على الثلاث شيئاً آخر وقد بوب عليه البيهقي أيضاً بالكيفية

وأما المرسل فما في التخرج حديث أخرجه البيهقي في الخلافيات أخبرنا  
 أبو عبد الله الحافظ عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن اسحاق عن الحسن بن الربيع  
 عن حفص بن غياث عن محمد بن أبي يحيى عن عباد بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه  
 كان إذا افتتح الصلوة رفع يديه في أول الصلوة ثم لو يرفعها في شيء حتى يفرغ انتهى -  
 قال الشيخ في الأمام وعباد هذا تابعي فهو مرسل انتهى قلت وهذا هو الذي وقع في بعض  
 كتب الحنفية منسوبة لجل الله بن الزبير فشنع عليهم ابن الجوزي وقال هو الحافظ في الدنيا  
 بالنظر في أسناده فامتنعناه، محمد بن يعقوب بن يوسف هو الأصم كما في التهذيب من  
 ترجمة الربيع بن سليمان المراد في كتاب الأسماء والصفات من م ٣٢ أكثر عنه الحاكم  
 كما في كتاب القراءة للبيهقي وكتاب الأسماء والصفات له ومحمد بن اسحاق الصغاني  
 وأبو العباس الأصم في التذكرة أيضاً م ٣٦ والتهذيب م ٣٦ وشرح المواهب م ٣٦،  
 وأما صاحب مسند الشافعي فهو محمد بن جعفر بن مطر الأصم كما في الالتفات من ذكر  
 الشافعي وقطف الثمر سنن البيهقي م ٣٦ وهؤلاء أجلاء ومن فوقهم من رجال التهذيب  
 ومحمد بن أبي يحيى وقد يسقط إلى من النسخ هو الأسلمي أبو سمعان وكذا ابنه إبراهيم  
 شيخ الشافعي المشهور كلهم في التهذيب وهم بيت علم إلا ابنه إبراهيم فمتكلم فيه  
 فهو مرسل جيد قد ساعد العمل وما نقله بعضهم عن جهم الزوائد عن محمد بن أبي  
 هذا قال رأيت عبد الله بن الزبير رأى رجلاً رافعا يديه قبل أن يفرغ من صلاته فلما فرغ منها قال يا رسول  
 صلى الله عليه وسلم ليكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته رواه الطبراني قال البيهقي رجاله ثقات فالظاهر أنه  
 هذا المرسل ليس عبد الله هو أبو بل من النسخين ولكن ابنه عباد بن عبد الله بن الزبير ثم إن كان المراد هو رفع  
 الذراع لكن العبارة للفظ المرفوع ولو كان أراد لم يكن يرفع يديه للذراع لوجب

تقييده به فان لفظه هذا يوقع المخاطب في الغلط وينفي الرفع الاخر ايضا وانما قلت  
انه ابنه لما نقل ان عبد الله بن الزبير كان يرفع وان اصر احد انه عبد الله ولا بد فهذا  
يقيدنا ازيد ويكون متصلاً ويعارض ما مر عنه عن ابي بكر ويكون وجهه وان كان هو يرفع  
بنفسه انه لما رأى الرفع للدعاء بين الفعل الآخر وهو الترك اصلاً في غير الافتتاح  
من النبي صلى الله عليه وسلم حتى ينسحب فيأتي على نفى مطاق الرفع ولو للدعاء ثم يكون  
ابنه ارسله عن ابيه ويكون محمد بن ابي يحيى روى كليهما ولو يكن علمان مرسل الابن  
مأخوذ من موصول الاب سيما وبينهما فرق لا يخفى ويكون سياق الابن دليلاً على ان المراد  
بسياق الاب ما ذكرنا ويكون عبادة اذن متبوعاً ايضاً لموصول محمد بن ابي يحيى ولقد حسن  
عبادة فان لفظ ابيه في سياق المرفوع هو هذا فما أذكره ولا قصر دل ايضاً انه لم يكن في لفظه  
قيد اصلاً ولو يسقط من محمد من لفظه شيء ويكون هذا اذن في تنوع النقل عن  
عبد الله بن الزبير كتوجه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وابي هريرة اربعتهم  
بعد ما تحقق في ما مر انه لم يصح عن ابي بكر وعمر وعلي ولما بات عن ابن مسعود اصلاً ولما  
استبعد في ان ابن الزبير لما كان يرفع نفسه كيف يروي تركه هذا وقد درجوا في هذه  
المسألة من جنس الى جنس كما درج في عبارة المدونة من الصلوة الى خارجها وكذا في  
عبارة الشافعي وكذا في اخرج جزء البخاري اثباتاً او نفياً ومن الخارج الى الداخل ايضاً  
كما ترك مالك في الخارج فداج الى الداخل وهو ايضاً في عبارة المدونة حتى روي  
عنه الترك في الحرمة ايضاً - واذا علمت هذا الاطرا دع عن الاربعة زال عنك استبعاد  
اثر ابن عمر في الترك كما مر -

وان هالك النفي والاثبات عن واحد اطلاقاً بل دون تقييد فمن طبعك بخواب

القنوت في الفجر من سنن البيهقي فضعه في جانب منك وضع الجهر النقي على الجانب  
 الآخر تراناً راوي يحيى فيثبت القنوت من احد باطلاق مشيع ثم يحيى اخرون فيه عنه  
 نفسه باطلاق موسع ومثله غير عزير عندهم وعنههم فاذا تمرنت بنحوه استرححت لاحت  
 الابد ولم يأخذك ريب واضطراب ومثله في جهر سحر الله والقنوت قبل الركوع او  
 بعده ونحوه من الاختلاف المباح واصله في ما اراده ان قول الله تعالى وقوموا لله قانتين  
 لا بد من اعماله ولو مرة كما يقرر من نحو ذلك في فرضية القيام في الصلوة من هذه الآية  
 ذكره في الجرائد لو لم يكن فرضاً في الصلوة ايضاً لما كان له موضع وكذا قرر في الركوع  
 والسجود وكذا قرره الشافعية في فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم داخل الصلوة  
 فلما كان القنوت يلزم ان يكون له موضع وكان القنوت عند الشافعية في الفجر جعلها  
 وسطى ويكون تسميته قنوتاً من الشارع او لانه لا يهتدى اليه الا ذهناً لا ببيان  
 اولاً وعند الحنفية ذلك المأثور به هو في التردد انما وان لم يجعلوه وسطى فلما لم يكن  
 بد من القنوت ولو مرة وضعه الشارع على طوره في الوتر وجعله فصلاً مستقلاً  
 وقياماً على حدة له فحجاء له رفع اليدين وعند الشافعية في الاعتدال كانه استيناف  
 او عود الى القيام الاول عرف ذلك في الكسوف بتعدد الركوع والقيام فيه ولذا  
 كان الرفع عندهم كاللُعاء وعندنا كالتحريم وبالحكمة ان القنوت هو اعمال للآية ولو  
 في موضع ولذا ذكرنا اختلافاً بين مشايخنا في حقيقة القنوت المأثور به ما هي هي  
 القيام ام اللُعاء والقيام الذي للقراءة لما اخذ حكم المنجاة مع الله جاء هذا  
 القيام للقنوت مستقلاً وعندهم للقنوت حكم من القيام ولذا كان فيه ذكر معتد به  
 من الطول بخلاف الجلة ويرفع اليدين هناك علم الشارع انه موضع استيناف

والذي يناسب ذلك ان لا يكون الرفع للقنوت بعد الركوع مكررا مرة كما للتحريمة  
 ومرة كما للدعاء بل ينبغي ان يكون مرة واحدة بصورة الدعاء واذا كان الرفع بعد الركوع  
 لاستيناف القيام لم يبق للسجود والا فهو للسجود وعلى الاول ترك مرارا قبل الركوع  
 وفعل بعده وكأنه بالرفع في الموضعين قد اشير الى انهما موضعا قنوت قد يقنت  
 هناك هذا -

وحي يكون الحديث جاء هكذا ايضا فان في رسالة الاهدل المطبوعة مع منتقى  
 الاجاز في الدهلي عزاه عن رسالة السيوطي فض الوعاء في احاديث رفع اليدين في  
 الدعاء لابن ابى شيبة ايضا في مصنفه قال السيوطي رجاله ثقات والله اعلم -  
 حديث اخر اخرجه البيهقي في الخلافيات عن عبد الله بن عون الخزاز مالك  
 عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا  
 افتتح الصلوة ثم لا يعاينته في قال البيهقي قال الحاكم هذا باطل موضوع ولا يجوز ان يذكر  
 على سبيل القدح فقد مر بنا با لا سندا الصحيحة عن مالك بخلاف هذا ولم يذكر  
 الدارقطني هذا في غريب حقه مالك قال الشيخ والخزاز هذا بناء معجمة بعد راء محملة اخره  
 زاي معجمة - (تخریج)

قلت هذا حاكم من الحاكم لا يكفي ولا يفي وعبد الله بن عون هذا بغدادى كما  
 في الخلاصة من رجال مسلم اخرجه عنه بدون واسطة ومن كبراء الرجال جده اميرهم  
 كما في التهذيب وهو ايضا امير كما في الخلاصة يعد من الابدال ورجاله يكونون  
 معروفين وغاية ما يكون بينه وبين الحاكم رجلا كما يعلم بالتصريح في المستدرک  
 في الطبقتين فكيف اعوز الحاكم معرفة من اوجهه ولم يعينه والامر انه لم يجد احدا

يرميه فيه معينا فان هذا قد يقيم عند السامعين وخاف زحام الناس عند الغد  
من المزدلفة فادجروا بالليل يستريح وقد استراح واذا لم يكن عنده علم بمنزله  
فهل احموه على ان مالكا هو الذي فيه او هو اي اسقط شيئا فشيئا حتى لم يبق فيه  
شيئا لهم وقد ذكره جماعة كما مر الحديث قد اخرجوه من المدينة في ادلة الترك  
عن ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلوة ام-  
ليس فيه غيره من الرفع والترك لكنهم سرحوه في ادلة الترك فليكن ههنا كذا وليس  
عندهم الا استبعاد وليس بشئ في الاختلاف المباح وغاية ما يخافون زيادة ثوابه  
ولو قبل مني الناس لما نحنا هم في هذه الزيادة-

وهذا الحكم منه كما في حديث في الكنز في القراءة اوجد فيه شقوا كيدل على انه  
عزم من الاول على الاعلال كيفما امكن هو هذا-

(مسند بلال بن رباح) عن اسمعيل بن الفضل ثنا عيسى بن جعفر ثنا  
سفيان الثوري عن الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن بلال قال امرني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اقرأ خلف الامام (ك) في تاريخه - وقال هذا باطل  
والثوري تبرأ الى الله منه وفي التلخيص وقال هذا الخبر من النوع الذي لا يوسى  
(ق في القراءة) وقال عيسى بن جعفر قاضي الرمي ثقة ثبت لا يحتمل مثل هذا الدس  
فالراوى عنه اما كذاب وضع هذا الحديث على عيسى بن جعفر الثقة او صدق  
دخل عليه حديث في حديث (كنز) (٢٥٢)

**فصل** في ذكر كثرة جانب او قلته في هذه المسألة وما وقع من المبالغات فيه من تكثير ما وافق وتقليل ما خالف وكل لا يعدل عما بلغه اولاً وسمعه ورأه في بلد واختاره من شيوخه ه يعود الى مصحوب اول منزل ،

ويجعل خلافه خلافاً من العوام لا الخواص فلا يؤثر عنده هذا وهذا في سجية الانسان لا يلامر عليه يفضل كل واحد بلده وما فيه ما ويناضل عنها كما يختار الشافعي الترجيع في الاذان على ما كان عليه اهل مكة وحجهم بسم الله والقنوت في الصبح -

ففي الامر من م٩٢ قلت للشافعي خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين ثم قال وجل اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات في الصلوة فخالفتهم مع خلاف فكر السنة امر العامة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال من صلاه انقلعت هل رووا نبيه شيئاً قال نعم ما لا نثبت نحن ولا انتم ولا اهل الحديث منهم مثله واهل الحديث من اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات آة في العبارة الاولى ان جل اهل المشرق يذهبون مذهبهم وفي هذه العبارة ان اهل الحديث منهم هم الذين يذهبون مذهبهم لا كلهم لاجلهم - وفي باب الحجر بابين هناك قال الشافعي رأيتك في مسألة امامة القاعد مسألة رفع اليدين في الصلوة ومسألة قول الامام اامين خرجت من السنة والاثر ووافقنا منفرداً من بعض المشركين الذين تركت (في ما يظهر) عن اقاويلهم آة والظاهر ان قوله منفرد من بعض المشركين تعرضت مختص بمسألة امامة القاعد يؤول الى جابر الجعفي فانه روى لا يؤمن احد بجلد جالساً ووافقه المالكية فيه ذكره في المدونة من طريق جابر وقد ذكره الشافعي بنفسه في الامر بهذا العنوان وهو الذي



يرغب عن اقواله وقال من ص<sup>٢٣</sup> فقت للشافعي فان صاحبنا قال ما معنى رفع اليد  
قال الشافعي هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة معنى الرفع في  
الاول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس  
من الركوع آه وفيه ان البحث في المعنى قد ادى في ذلك الزمان وما كان ينبغي ادارة  
الاختيار عليه بل على ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالكثرة واسأل عن الرفع  
قد ادى في مكة ايضا كما عن الحسن بن مسلم بن طاووس في جزء البخاري وسان البيهقي  
وعن ميمون المكي من ابن عباس عند ابى داود وفي الشارح من الاوزاعي كما في آخر  
جزء البخاري وهل كثرة العمل من بعده يفصل الخلاف الله اعلم به ولكن الذي  
يدور بالبال وان لم يكن له بال انه لا يفصل في هذه المسألة الا كثرة عمل الشافعي  
لا انتشار مواضع الرفع جدا حتى لم تتبين كثرة على شاكلة واحدة يظهر للناظر انما  
كثرة فان الكثرة ههنا كثرة قنّة ولا يخفى على الناظر انه كيف كثر الجهر بسم الله و  
الفتوت في الصبح بعد عهد النبوة مع كونه قليلا او خافيا في عهد هابل اقول في الجهر  
بأعين كذلك -

وفي اختلاف الحديث قال الشافعي وتبل عن بعض اهل ناحيتنا انه لم يروى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعند رفعه من الركوع و  
ما هو المعمول به عندنا آه وفيه ان العمل في المدينة به قد قل في عهد مالك وفي ذيل  
هذا الكلام لفظ النسخ في المسألة قد لا انه قد نقوه به بعضهم حينئذ وليس على وجه  
متفرّد ايه وليس بصواب كما ذكره الشافعي فان النسخ لا يثبت بذهاب العمل كما ان في  
اكل الصائت بعد النون ما نسخا منقوكة بخلاف ما نحن فيه وقد كان المعارض جعله نظير  
المسألة

واعلم ان الطحاوي يطلق النحر على ما جاء بخلاف السابق وان لم يزل المشرك  
وبقي مشركا كما كان فكان النحر في اطلاقه محجى الخلاف في المسألة وان لم يرفع  
المشرعية صريح في مواضع من كتابه ببقاء المشرعية مع اطلاقه لفظ النحر.

ثم اعلم ان بعضهم جعل رفع الايدي في الدعاء والصلاة والقنوت جنسا واحدا  
ثم لم يختار الرفع في الدعاء فخرطه داخل الصلاة ايضا وهو الذي يؤمى اليه سياق  
المدونة قال قال مالك لا ارفع يدي في شيء من تكبير الصلاة ولا في خفض  
ولا في رفع الا في افتتاح الصلوة يرفع يديه شيئا خفيفا والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل (قال)  
ابن القاسم وكان رفع اليدين عند مالك ضعيفا الا في تكبيرة الاحرام (قلت) لابن  
القاسم وعلى الصفا والمرأة وعند الجمهورين وبعرفات وبالموقف في المشرك وفي  
الاستسقاء وعند استلام الحجر (قال) نعم الا في الاستسقاء بلغني ان مالكا رؤي  
رافعا يديه وكان قد عزم عليه الامام فرفع مالك يديه فجعل بطونها ما يلي الارض  
وظهورها ما يلي وجهه (قال) ابن القاسم وسمعت يقول فان كان الرفع فهكذا مثل  
ما صنع مالك (قلت) لابن القاسم قوله ان كان الرفع فهكذا في اي شيء يكون هذا الرفع  
قال في الاستسقاء وفي مواضع الدعاء (قلت) لابن القاسم فعرفة من مواضع الدعاء  
قال نعم والجمهورتان والمشرعان (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يمر بالركن فلا  
يستطيع ان يستلمه أيرفع يديه حين يكبر اذا حاذى الركن أم يكبر ويمضي قال يكبر  
ويمضي ولا يرفع يديه وقال في الفتح من الدعوات وبعض الآخرون من المصنفين وذكر  
ابن التين عن عبد الله بن خنيس بن غانم انه نقل عن مالك ان رفع اليدين في الدعاء ليس  
من امر الفقهاء آه يري بانه من فعل صنعا راناس بعتنون بالامر الصغير او من امر

العوام لا الخواص ثم طرده وكذلك ذكره ابو بكر بن عياش عند الطحاوي في الصلوة ومن  
السلف من كره رفع الايدي في الدعاء وقال يثير بمجته وهو لان رفع اليدين بعد  
الصلوة في الدعاء لم يشترعه النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو التزام من الناس وان  
كان جائزا وثابتا قليلا واشتهر عند الرعاة اطلاق الدعاء على اشارة السجدة فاحذروا  
بها وطردها كما يستفاد من الفتح ايضا وحكاها عن الطبري فراجعوه وروى شعبة  
عن قتادة قال رأى ابن عمر قوما رفعوا ايديهم فقال من يتناول هؤلاء فوالله لو كانوا  
على رأس أطول جبل ما ازدادوا من الله قريبا وكرة جبارين مطعون ورأى شريح رجلا  
يرفع يديه داعيا فقال من يتناول بهلا ام لك وقال مسروق لقوم رفعوا ايديهم قطعها  
الله وكان قتادة يثير بأصبعه ولا يرفع يديه ام ومع هذا في تذكرة الحفاظ عن يحيى بن  
سعيد رفع ابن عمر يديه عند القاص وكذا في الفتح فقد وضع الملاحظ والوجه ان العمل  
بالعمومات والاطلاقات انما ينبغي حيث لا يكون لخصوص النوع علة من الدليل وان  
كان لنوع منضبط علة من الدليل في خصوصه فلا ينبغي هناك ان يترك الخصوص  
لعموم وكذلك الامر هنا ففي الرفع في الصلوة اشتها لخصوص ولا كاشتها لشمس  
في رابعة النهار فلا ينسحب عليه كراهة الرفع في الدعاء ممن كرهه من حيث انه لم يكن فيه  
التزام من النبي صلى الله عليه وسلم وانما التزمه العوام والرجوع الى العموم عند فقد

**الح** راجع الوفا وم<sup>٣٥</sup> وم<sup>٣٦</sup> وم<sup>٣٧</sup> وم<sup>٣٨</sup> وخلق افعال العباد م<sup>٣٩</sup> والعدة م<sup>٤٠</sup> وشرح المواهب م<sup>٤١</sup> ج ١ -  
 والكلام م<sup>٤٢</sup> وم<sup>٤٣</sup> وم<sup>٤٤</sup> والزوائد م<sup>٤٥</sup> والفتح م<sup>٤٦</sup> والكنز م<sup>٤٧</sup> والصغير م<sup>٤٨</sup> وابن كثير م<sup>٤٩</sup> وم<sup>٥٠</sup>  
 وحديث في اللسان م<sup>٥١</sup> في ترجمة عبد الملك بن حبيب وراجع ترجمته من الدِّيَابِج فقد ذب عنه  
 وجعله مُصَنَّف الواححة على خلاف ما في اللسان وهو اعلم بذلك ومطهر اليبارى صاحب مالك  
 راجع الدِّيَابِج ايضاً وما ذكره الشافعي في الاعتصام وابن تيمية في فتاواه م<sup>٥٢</sup> وم<sup>٥٣</sup> والمرض م<sup>٥٤</sup> و  
 من الجامع الصغير من ص<sup>٥٥</sup> لستة من مرضة فله دعوة مستحاة ١٢-

الخصوص قد استنبط مما قاله النبي صلى الله عليه وسلم للسائل في زكاة الحمر مع هذا  
قد يعذر من عمل بالعالم مع وجود الخصوص كما وقع لبعض الصحابة في ترك الصلوة  
عند الذهاب إلى بني قريظة وصلاتها بعضهم فلم يعنف احدًا وفتول بعضهم هناك  
لم يرد منا ذلك يدل على ان العام قد لا يدخل فيه خاص بأرادة فهذه مسائل  
اصولية تستنبط من الحديث ثمر الوجه في قلة رفع اليد في الدعاء بعد الصلوة منه صلى  
الله عليه وسلم ان اكثر دعائه كان على اشكاله الذكر لا يزال لسانه رطاباً ويسبطه  
على الحالات المتواردة على الانسان من الذين يذكرن الله تيمناً وقعوداً وعلى جنونهم  
وتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلاً ومثل هذا في واطم الذكر  
على الاطوار والتارات لا ينبغي له ان يقصر امره على الرفع فانه حالة خاصة لمقصود  
جزئي وهو دعاء المسألة فان ذقت هذا نفس عن كرب ضاق بها الصدر لان الرفع  
بدعة فقد هدى اليه في قوليات كثيرة ونعله بعد الصلوة قليلاً، وهكذا شأنه في باب  
الاذكار والاوراد اختار لنفسه ما اختاره الله له وبقي اشياء رغب فيها للامة فاز التزم  
احد منا الدعاء بعد الصلوة برفع اليد فقد عمل بما رغب فيه وان لم يكثره بنفسه  
فاعلم ذلك -

واعلم ان الاشارة انما تكون بحركة الجارية فتوهو تشبيهاً ولكن الامر ان عبادة  
الاديان السماوية ليست عقلية صرفة ولا حشر هو روحاني في بعض بل الامر عندهم  
التقليد من التنزيه اعتقاداً وعلماً مع اثبات تجليات شهودية ولعلمها آثاراً فعالة تعالى  
ولقد بحث عنها العارفون وفيه يقول شيخهم الأكبر  
فلا تنظر الى الحق + وتعمد عن الخلق + ولا تنظر الى الخلق + وتكسوهُ سوى الحق

ونزهه وشبهه + وقم في مقعد الصلوة + فارتدت ففي الجمع + وان شئت ففي التفرقة  
ليس كمثلها شيء وهو التميع البصير.

وفي مسائل الحنفية في الاستلام انه اذا لم يستطع اشار اليه ارادوا رفع الايدي  
واشارة بتحرك وامالة وقد مر ان الرفع خارج الصلوة ايضا وانه في الاذان ايضا  
يتضمن نحو هذا المعنى ونظيره في المستدل ٢٥٦ من وضع عبد الله بن عمر اصبغيه  
في اذنيه اشهادا لله واشارة الى مكانته ورجاء ابو يحيى فيه رجاء بن صبيح بل يتوهم ان  
بعضهم جعله تكبيرا فعليا يجتزئ به عن التكبير القولي قال الزرقاني في شرح الموطأ  
وقال الامام احمد يروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده ثم كانه قاسه  
على الاذان ففي المغنعة وكان يقول انما الاذان على الامير والامام الذي يجمع الناس  
ام ونحوه عنه في المردنة -

وينبغي ان يراجع من سنن البيهقي باب من كبر تكبيرة واحدة ام من مائة من  
حيث المسألة ومن حيث التعبير فقد يشعر ويفيد مثله في ملاحظتهم وقد كان ابن عمر  
ينقص التكبير للخفض ويترك الرفع هناك احيانا فاذا ترك التكبير ترك الرفع، و  
الاوزاعي قائل بوجوب الرفع في الافتتاح يقول بسنية التكبير هناك - وفي نيل الاوطار  
وقال احمد احب الي ان يكبر اذا صلى وحده في الفرض وامان في التطوع فلا ام وتقول  
اخر هناك ويخرج منه ان بعض من شذ في الرفع خفف في التكبير ثوان المرأة ينسبون  
الى احد نقص التكبير ويفتر منه من عندهم بحالة التحفض للسجود وهناك ترك الرفع  
كثيرا فدل على تلازم بينهما. فهذا ما جرى في هذه المسألة من الاطوار والادوار  
وهذا الذي قلنا هو المراد بالاشارة في سنن البيهقي ٣٦٦ يذكر عن عروة بن

الزبير انه قال اذا رأى احدكم البرق او الودق فلا يشرب اليه ويلصف ولينعت  
 ثم ذكره مرفوعاً مرسلاً وانما قلت ان التجليات وهي سبحات وجهه وحجاب النوري  
 الوان غشيت السدرة والعماء وظلل من الغمام والغيابة عند الناس في الاسراء من انوار  
 الافعال لان حضرة الافعال عند الماترين قد تغيرت وانما الحوادث حضرة انوارها فحضره الذات  
 ثم حضرة الاسماء والصفات ثم حضرة الافعال ثم حضرة انوار الافعال والافعال  
 قائمة بالذات بخلاف انوارها فانها منفصلة والذي يذكره الحافظ ابن تيمية في تصانيفه  
 من قيام الحوادث بذاته تعالى ويعبر عنه تحسینا للعبارة وترويحاً لمراده بقيام الافعال  
 الاختيارية بذاته فانما لا نقول بقيام الحوادث بذاته اصلاً واما الاختيار فصفة فعلية  
 فانه بذاته بخلاف ما خلقه بالاختيار فانه منفصل بناء على ان الفعل غير المفعول  
 كما حكاه البغوي في شرح الشرح اهل التتواريد بالتجلى ما ينصب في البين من الصور لم تعريف  
 الحقائق المانزلة وينوب عنها في بعض الاحكام وهو حجاب النور وكشفه لا حرقته سبحانه  
 وجهه ما انتهى اليه بصره من خلقه وراجع من حجة الله البالغة من الجن ما ذكره في  
 مرصت فلم تعد في ومن التجليات بسط يد تعالى في السمير هل من تائب آه - ومن نجب  
 العبد رفع يديه للدعاء وسمى الجناري في صحبه الوجه واليد ونحوه نقلاً لصفة ختي لا بد  
 الزيادة على الله وسماها شيخ مشايخنا الشاه عبدالعزیز الدهلوی في اية كشف الساق حقا  
 الحقيقة وحقوقها لا مزيد عليها -

تمت في عدم مواضع الرفع وعدمها فاعلم ان ذلك لا يتم قد اختلفت الروايات  
 والرهامة فيه والناس كلهم على اراءهم يتعلمون في ما لم يخذلوا به ويناصلون عما  
 اخذوا به والذي ينبغي ان يعتقد فيه ان ما صح سله اصطلاحاً ثم جعل عمل بعض

السلف به وهو صحيح في الواقع لا يسمع فيه اعلال ولا تغلل كما يفعله الناس من النقد  
 الخلاف والمسألة عند الوفاق وذلك مثل الرقم بين السجدين وبعد الركعتين  
 ثبت مرفوعاً وعملاً من السلف فلا سبيل الى اعلاله وقد يكون قليلاً بالنسبة <sup>للمؤمنين</sup> ~~للمؤمنين~~  
 الآخرين بل لفظ مسلم ولا يرفع بين السجدين ناظر الى ان هناك عمداً به في الخارج  
 فلذلك تعرض لخصوصه بخلاف ولا يرفع بعد ذلك فهو كما قيل ان في مضمّن كطعماً،  
 متبقي ايضاً وليس تعارضاً لا يرتفع فان بالتعامل يصير الشيء مستفيضاً ومتواتراً او  
 متواتراً وتواطئة وهذا التواتر والتوارث اذا كان عن شرع واصل لاعن ابتداء و  
 مواضعه وفرق بينهما الوجهان العيان بقراءة قاطعة فلا يحتاج في اثباته والزمان  
 به على الغير الى اسناد متواتر وكذلك يجري الشرع في ثبوت القرآن في نفسه وهو  
 مجمعه في ما بين الدافين وتواتر الطبقة انه الكتاب المنزل من السماء على نبيتنا صلى  
 الله عليه وسلم سمعوه على رؤس الاشهاد ورأوه على اعين الناس واما الاسناد فهو  
 عن من لا يحتاج اليه بعد تواتر الطبقة ثم لم يراع الشرع بعد ذلك في اثباته على الغير  
 اى المكلف تواتر ذلك الاثبات بل قالوا ان كل ما صح سنده واحتمله رسل الامم  
 فهو قرآن هكذا فعل في اثبات ما هو قطع في نفسه على الغير في غير القرآن كالدعوة  
 الى الاسلام الزم الحجة به باخبار الاحاد وكلفهم به ولو لم تكن الدعوة متواترة بذلك  
 تندفع شبهة مضرة وهي ان من يدعى الى الاسلام كيف يجعل جاحداً ما لم يتواتر عنده  
 وذلك ان الدعوة الى الحق المقطوع به يكفي فيها اخبار احاد لانه قطعي في نفسه متى توج  
 له احداً ممكن اثباته فيجمل نافية جاحداً كمن اخبر عن مبصره شهود خبر واحد لا يجعل  
 نافية وجاحداً مكابراً فانه يمكن تحقيقه بادنى توجه ولا يبقى الامر لا ينكشف <sup>الان</sup> ~~الان~~ ينفصل

وبالجملة يكفي في اثبات امر على الغير في نحو ما ذكرنا كونه عن ظهر قطعيته في نفسه  
وثبوتها في حد ذاته يقبلا لا الجباد التواتر في طريقة الاثبات وكذلك ما ذكرناه في  
الاجماعيات المنقولة بالأفراد انما نقيد القطع فهو من هذا الباب فاعلمه وهذا الذي  
ذكرناه اورداً ههنا للإفادة وان كان نظيراً لما نحن فيه لا مثالا.

وان جاء بما هو محتمل للتأويل ولم يجبر به العمل فنبتوف فيه كما في الرفع في القوة  
مرتين مرة للرفع من الركوع ومرة ثانية للخفض وان جلت تأويله في اثر ابن عمر عند ابن حزم  
بما يصرح بالتكرار وتأويله اصعب مما في حديث مالك بن الحويرث عند النسائي وقد ذكر  
صاحب مسند البلباب ابن حزم وابن القطان ممن صحح حديث الرفع في كل خفض ورفع و  
لكن ابن حزم انما كره هذا العنوان اي عند كل خفض ورفع من عنده والذي عنده في اثبات  
متفرقات من الاحاديث المرفوعة والاثران خصلهما في هذا العنوان فذلكلة من فعل هو  
وقد ورد هذا العنوان في بعض الزايات وتعبير السلف وعبارة كبار الائمة وكذا العنوان  
عند كل تكبيرة ولكن الذي يظهر ويشهد به الوجوه انهم عموم غير مقصود وذلك انه  
لما كثر ادواته على الالسن في نقل المسألة حال عليها ذكر موارده كل مرة فاختصروه  
بترك المواضع فاوهموا غير مقصود وذلك كما سيأتي التكميل من زواياه متعلقا  
الايمان جماهير الناس من يطلب منهم الايمان الا جمالي انهم اعمى بالجهل اي تيسر  
لهم حمل من العقائد ويؤمنون بحفظها فهكذا انتبيه بكل خفض ورفع كما هو منصوص  
اختصر فيه انما لا عليه مشهدة العمل وان العمل بضبطه وهذا كثير في الاحكام  
بعام علم المراد من الخارج ونحوه في التيسر انما يقبلا ههنا عند من عند التيسر  
الى المرفقين من الالسن اسأل عليه ما هو ود فالتهب اسد ذكره حصيل وتخصيص المسألة



مع ان الخفض في الخارج يتبادر منه الامالة غير وضع الجبهة وهو زائد على مجرد الخفض  
ومع ان في الخفض والرفع طباقا ليس في لفظ الركوع والقومة وكما في لفظ القيام  
والقعود ثم لفظ القومة والجلسة لما بعد الركوع والسجود قليل في تعبير السلف قد شاع  
في كتب الفقه من العلماء وما في آخر جزء البخاري قال سألت الاوزاعي قلت يا ابا عمر ما تقول  
في رفع الايدي مع كل تكبيرة في الصلوة قال ذلك الامر الاول ام - فهو ايضا عموم غير  
مقصود ثم يريد به انه الامر الاول وقد نحل ولا يريد غيرة فانه قائل بالوجوب وهو كقول  
الحسن عند ابى داود في حديث وائل ومع هذا فقد دل على اختلاف العمل حينئذ على  
خلاف ما مر عن ابى سلمة الاعرج القاص من التخييص دل ان البحث عن المسألة في  
الشام ايضا -

بل اقول ان ما مر عن جزء البخاري من قول الاوزاعي في قول القاسم بن مخيمرة  
حيث قال القاسم رفع الايدي للتكبير قال اى الاوزاعي على ما هو الظاهر اراه حين  
ينحني هو تفسير منه على فتاوه ولويد القاسم الا التحريمية فانه كوفي سكن دمشق  
مرابطا فقيه ذكره في التذكرة في آخر الطبقة الثانية - واخذ عن علقمة بن قيس فاراد  
مذهب اهل الكوفة لا غير او اراد ان مجامعة الرفع مع التكبير انما يتحقق في الاغناء  
وهو في الرفع من الركوع بغير تكبير او اراد بيان مذهب نفسه انه حين ينحني ايضا  
والقاسم بن مخيمرة هو الراوى للحديث التشهد عن علقمة عند الدارقطني بل اقول كذلك  
في ما في جزء البخاري عن الثوري عن عبد الملك اى ابن ابى سليمان قال سألت سعيد بن جبير  
عن رفع اليدين في الصلوة فقال هو شئ تزين به صلواتك وعند البيهقي بذكر مواضع  
الرفع كل هذا السؤال لان كلهم كوفيون يمجثون في المسألة فاجاب سعيد بن جبير وهو

ايضا كوفي انه فاضلة من الامر لاياس به هذا اراد فذقه ورواه البيهقي عن ابن الميثاق  
فلما يؤيده بخلاف سفيان نكل على فختاره وكذلك فعلوا في حديث البراء من تعيير كل  
على فختاره يعلم ذلك بالمرحجة -

وكذا فعل المرأة بلفظ كان يكبر في كل خفض ورفع لم يذكر التميع الا اذا سئل  
صفة الصلوة بتفصيل هذا ثم الذي يظهر بعد ذلك ان بعض السلف كمثل ابن حبيب  
في ما من رواية ابن حزم عنه دخل لمه فيه اجتهاد ايضا جعلوه تكبيراً فلياً تابعاً  
للتكبير قطرة وانه من جنس التعظيم يحوز في المواضع الاخر كما ذكرناه في خارج الصلوة  
الامر فيه الى العبد وتثبت جنسه وذلك كما فعلوا ابتعدوا الكرم في الكسومتين وهو  
الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ بعضهم انه اجابة جنسهما لم تجل الشمس  
فجاء عنهم ثلاثة و اربعة وهذه مراحل الاجتهاد ولذا قلت سابقاً ان كثرة العمل  
ايضاً من السلف في هذه المسألة ان ثبتت لا تفصل خلاف الفضلية وانما تفصل  
كثرة عمل الشارع بنفسه وان كان عمل السلف اعلى ما هو قربة لصحة حديث في مسألة  
لكن في خصوص هذا المبحث لم ينفصل الامر لطرق الاجتهاد فيه فان التزام ما هو ثابت  
في الاصل من كثير من السلف لا يفيد القطع بكونه كثيراً من الشارع ولما رفيه سؤالا  
عنهم في عهد الكبار كالخلفاء وابن مسعود وانما كان الامر عندهم على الارسال و  
الاطلاق ثم بعد ذلك منهم يتبين السؤال ويأتي وفي الكثر من <sup>٢</sup> عن الضياء في المختارة  
ان علقمة انطلق الى حمير فقال له اصحابه احفظ لنا ما استطعت آه ومع ذلك كان  
علقمة وكانوا تاركين للرفع واستمروا عليه وهذا ونحو هذا يدل على الطريق وما عند  
الضياء هو عن ابراهيم و ابراهيم التميمي في جواب حديث دائل في الرفع يجيب بكثرة التزمك

من النبي صلى الله عليه وسلم فقد اعتقد الرفع منه صلى الله عليه وسلم قليلا وترك الرفع  
كثيرا حيث قال كما عند الطحاوي عن سُفيان عن المغيرة قال قلت لأبراهيم حدثني أئبل  
أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه  
من الركوع فقال إن كان وأئبل رآه مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل  
ذلك أم فهذا قاله للمغيرة إراد به النسبة لأشخاص غيره وقال مرة أخرى لخمسين مرة  
لما حكاها عن علقمة بن وائل عن وائل فغضب وقال أهو ولويده ابن مسعود لا أصحاح  
لعل المراد بالأصحاح أصحاب النبي فانهم هم الذين يمكن لهم رواية الرفع منه صلى الله  
عليه وسلم فعند انهم أيضا لم يرووه وعند محمد في الموطأ ما سمعته من أحد منهم إنما كانوا  
يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون ومن تكلم في كلام إبراهيم كالنقيع إلى بكر  
ابن اسحق عند البيهقي والبخاري والشافعي جعله نافيا أصلا وليس كذلك وإنما هو قليل  
الرفع ولا ينفية فاعلمه فقد بحثوا حتى البعث اعني رواية الكوفة ومن كان يفتي بها أو يؤخذ  
منه فذكره لخصوص ما يرد عليه من وجوه ما عني به رواية الكوفة من التخصيص فيه والأمر بهم  
فأنهم تحقيق الأمر عن أبي بكر ثم حققوه من عهد عمر إلى عهد علي ثم اجتروا ولو يبالوا  
بغيرهم وهو الذي يجيبون به عند التسام فاحفظه أنت

ومغيرة بن مقسم من مشاهير فقهاء الكوفة فقد حقق الأمر من إبراهيم لم  
يأل سجد ولا ذهب ترك الرفع كما في العلة وهو مذهب الحسن بن صالح بن حي كما في الاحتاف  
وعمر بن مرة كان أمار مسجد كسافي سنان البيهقي من مشايخ مراجعته إبراهيم أيضا في  
قوت الفجر كان ضاهر قويم وجمد عن السألة ولم يقصر لعله أمار مسجد البراء في شعران  
الرفع لم يكن فيه خلاف الثبوت وشعران حديث البراء في ترك الرفع ثابت لم يجد لخصوص

في من عددوا من الراغبين رجالاً من الكوفة مع شدة حاجتهم اليه - ورائل كان في  
 الكوفة وابنه علقمة روى حديثه في مسجد الحضرمين هناك فخرج جوابه من ابراهيم علي  
 كان فيهم فروا وعمله وعل اصحابه وعمر حوا اليه فروا وعمله فكانهم ابقوا الجواب عما روي  
 عنها ولم يصح ان شاء الله والزهري اخلف عمله فلم يخرجهم الامر الى جواب شبهه بقول  
 ابن عمر كفى لهم مما لك في تنويعه وفي نقل عمل المدينة - ثوان الوجه في كثرة طرق حديث  
 ابن عمر كثرة الموطآت وان راويه مالك والزهري واصحابهما مفرقون على البلاد لكافة  
 الزهري في الحجاز والشام واكثر احاديثه ما يكثر طرقه لذلك فيهم كثرة العمل بخلاف اصحابه  
 ابن مسعود وذويه لم يروا كذلك وبعد ذلك الانصاري بان المراد بقول ابراهيم لم يرو  
 ابن مسعود ولا اصحابه اصحابه اخذ من منه كما في قوله لعمر بن مرة حين ذكر قنوت الفجر من  
 رواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء بن عازب لم يكن اى ابن ابي ليلى كما صحب عبد الله  
 انما كان صاحب امرئ اى الفحص بالجمع كما صحب عبد الله وانما لازم ان يروى مع هذا يروى  
 اصحاب عبد الله له من الناس يقيمون مقام كثيرين وازاد برؤية الرفع بالنسبة الى اصحابه  
 رفيعة من الطبقة فهذا حيث ذكر اصحابه كما في قوله لعمر وحيث لم يذكرهم كما في قوله  
 لمغيرة فيذكره قلعة الرفع وراه ورائل وكثرة تركه وراه ابن مسعود وكان عند حقا على  
 الناس ان يشكروا رجال الكوفة وراهم الذين اوضحوا عدم افتراض القلاء خلف الامام  
 وعد حسنة القنوت في الفجر راتيا والجمهور يسيروا وقد كان الامر مشتبهما لعل هل مكة بهما  
 وهو الذين روى الجمهور ما يمين كما عند الله ارقطى عن ابي بكر بن ابي اود ثمر علوا بالاخفاء فانه  
 كان اكثر العمل من الصحابة والتابعين وهم الذين تركوا الترجيع في الاذان وهو السنة الاصلية  
 فعلت هذه المسائل يعلمهم ويخبرهم اخرين فيها قال في الجوهر النقي وقوله اى البهيمى ثور عن

الصحابه والتابعين تساهل فان في الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم ذكرنا  
من التابعين منهم الاسود وعلقمة و ابراهيم خيثمة وقيس بن ابي حازم والشعب بن ابراهيم وغيرهم  
روى ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جليل وروى ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحاب علي  
وعبد الله وناهيك بهم وقد ذكرنا اكثر ذلك في تقدم مرآة قلت وكذا هو مذهب المغيرة بن الحنف بن  
صالح وسفيان الثوري وكيع واسحق بن ابي اسرائيل وفي جامع المسند المخرج لابي حنيفة  
بعدها اخرج من طريقه عن عبد الله بن مسعود ويأتي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فكان متابعاً لسفيان في حديثه عن عبد الله و ابراهيم في طريقه متابعاً للعالم بن كليب في طريقه  
فلنرى هناك تفرد ولا شذوذ بل هو واقع في الكوفة عند مرآة التواتر واثراً مستمراً  
بل كل البلد شاهد لحديث سفيان ومذهب ابراهيم وفتواه في جزء البخاري عن وكيع عن سفيان  
عن حماد عنه وعند الطحاوي عن المغيرة عنه وعن عمر بن مرة عنه وعن حصين عنه عند الدارقطني  
ومحمد بن موطأ ومن رواية ابراهيم عن عبد الله واصحابه عند محمد بن الطحاوي والدارقطني  
والبيهقي ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابي ليث عن ابي ليث عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
حدثنا وكيع وابو اسامة عن شعبة عن ابي اسحق قال كان اصحاب عبد الله واصحاب علي لا يرفعون  
ايديهم الا في افتتاح الصلوة قال وكيع ثم لا يعودوا قلت ابو اسحق صلى خلف علي الجمعة كما  
في التهذيب وسمع خطبة كما في التذكرة - هذا ،

وَقَالَ ابُو بَكْرٍ الْخَضِرِيُّ فِي حِكْمَةِ الْقُرْآنِ تَفَقُّهُ كَيْفَ الْحَفِيفَةِ فَعَهَا وَحَدَّثَنَا الْقَبِيرُ  
وَأَصْحَابُهَا وَتَرْتَبُهُ وَمَقْدَرُهُ يَرْوِي الْكَلْبَاءُ عَنْ ابِي بَكْرٍ عَنْ ابِي بَكْرٍ عَنْ ابِي بَكْرٍ  
ولذلك قال اصحابنا ما كان من احكام الشريعة بالناس حاجة الى معرفته فبسبب ثبوته  
الاستفاضة والخبر الموجب للعلم وغير جائز اثبات مثله باخبار الاحاد نحو ايجاب البصيرة

من مس الذكر ومس المرأة او الوضوء مما سمت النار والوضوء مع عدم تسمية الله  
عليه فقالوا لما كانت البلوى عامة من كافة الناس بهذه الامور ونظائرهما فغير جائز ان  
يكون فيه حكم الله تعالى من طريق التوقيف الا وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك  
ووقف الكافة عليه واذا عرفته الكافة فغير جائز عليها ترك النقل والاقتصاد على ما  
ينقله الواحد منهم بعد الواحد لانهم مأمورون بنقله وهم الحجة على ذلك المنقول اليهم  
وغير جائز لها تضييع موضع الحجة فعلمنا بذلك انه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف  
في هذه الامور ونظائرهما وجائز ان يكون كانه قول يحتمل المعاني فحمله الناقلون الاقرب  
على الوجه الذي ظنوه دون الوجه الآخر نحو الوضوء من مس الذكر يحتمل غسل اليد على  
نحو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من مضاه فليغسل يده ثلاثا قبل ان يدخلها في اللبأ  
فانه لا يدري اين باتت يده وقد بينا اصل ذلك في اصول الفقه -

فان قيل امر الاذان والاقامة ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات العيدين  
وايام التشريق مستعمت البلوى به وقد اختلفوا فيه فكل مزيروى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فيه شيئا فانما يرويه من طريق الاحاد فلا يغلو حينئذ ذلك من احد وجهين اما  
ان يكون لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الكافة مع عموم الحاجة اليه  
وفي هذا ما يبطل اصلك الذي بنيت عليه من ان كل ما بالناس اليه حاجة عامة  
فلا بد ان يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الامة عليه او ان يكون قد كان من  
النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الكافة على شئ بعينه فلم تقتله حين ورد اليها  
من طريق الاحاد وفي ذلك هدر قاعدتك ايضا في اعتبار نقل الكافة فيما عمت به  
البلوى قيل له هذا سوال من لم يصحبه الاصل الذي بنينا عليه الكلام في المسألة

وذلك اننا قلنا ذلك فيما يلزم الكافة ويكونون متعبدين فيه بفرض لا يجوز لهم تركه (الخالفه)  
 وذلك مثل الامامة والفروض التي تلزم الدعاة واما ما ليس بفرض فهو غير في ان يفعلوا  
 ما شاؤوا ومنه وانما الخلاف بين الفقهاء فيه في الافضل منه وليس على النبي صلى الله عليه وسلم  
 توقيفهم على الافضل ما خبرهم فيه وهذا سبيلنا ذكرت من اصل الاذان والاقامة و  
 وتكبير العيدين والتسريق ونحوهما من الامور التي نحن غيرون فيها وانما الخلاف بين  
 الفقهاء في الافضل منها فلذلك جاز وروى بعض الاخبار فيه من طريق الاحاد والحجج  
 الامر على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان منه جميع ذلك تعليمه له وجب التحريم وليس ذلك مثل  
 ما قد اتفقوا عليه وحضر عليهم محاورته وتركه الى غيره مع عموم بل هوهم فالذي ذكرناه من خبر  
 الهلال اذا لم يكن بالساعة علم من الاصل الذي قد سنا اننا عتب به اليك فينبيل وروى بخار التواتر  
 للعلم اذا كان الساعة علم فان شدة يجوز هذه على الجماعة سمي لا يراه منهم الا الواحد الاثنان من خلل السحاب  
 اذا التجاعده لحيته قبل ان يتبينه الاخر وذلك انك تباينهم بالواحد الاثنان ولو شتر طافية لوجب العلم  
**حاشا** لا يخفى ان البحث في هذا الشأن يخرج الى طوائف كثيرة وكثيرة مراجعة الى الاصول  
 المتباعدات والشواهد والاعتبار واستدراك واذا كان باير ابيانين اشتراك ومنيرة ايضا  
 فيخرج الى انه حديث واحد او حديثان ومعرفته من اصعب امر احل واذا كان واحدا فهل  
 يأتي هناك ترجيح او توثيق او هو زائد وناقص او ذكر كل ما لم يذكره الاخر ثم يشعب كل  
 بحث الى ما لا يكاد ينفصل وفي كل ذلك للناس طر حدى ووجدان ثم اختلاف مناسبات  
 الطبائع والقرايح فوف ذلك كله ثم من المعلوم ان لا تواف في المفردات عند التحقيق  
 وكذا في المركبات فضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد ويزيل ضرب عمرا كلها تركيب متغيرة  
 في المعاني الشوائب فكذلك زيد عمرا وضرب زيد عمرا لا يمكن الزاوية  
 بالمعنى في جميعها لا يغير اصلها فلو كانت واحدة من هذه في المعنى من بابها

من كتاب الاعتصام فهذا ونحو هذا وفوق هذا يكون سائحا وبارحا فلا بد للناظر ان يعمل  
فيه رأيه ولا يلام ولا يضر ثم كان الغرض ابراز شئ ما في المقام ويحث تحليليا عما تصور  
من التركيب في الاقهار وأنه ليس هو المدعى ونحن المدعى عليهم في كل ما يرام ولا  
توجيه رد الى الاعلام او نقض و ابرام لعمد ربنا الخ لا تنى كلمة اريحية في انشاء الكلام  
والناظر لما عده قلامه ووراءه مناسبة السابقة لا تتركه ورأيه فليعد به وليعد في  
ولا يجيره ولا يجير في

خليق غصنا ساعة وتجهرا	ولو ما على ما احلث الدهر ذرا
اتيت رسول الله اذ جاء بالهدى	ويتلو كتابا كالحجرة نيرا
ولا خير في حامل اذا لم يكن له	بؤايد رضى صفوة ان يكذرا
ولا خير في جهل اذا لم يكن له	حليم اذا ما اورد الا مرصدا
تذكرت والذكرى تهيج للفتة	ومن حاجة المحزون ان يتذكر

والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله  
 واصحابه اجمعين وانا الاحقر الاواه محمد بن نور شاها عفا الله عنه ابن مولانا محمد  
معظم شاه ابن الشاه عبد الكبير ابن شاه عبد الخالق ابن الشاه محمد اكبر ابن الشاه  
ابن الشاه محمد عارف ابن الشاه علي ابن الشيخ عبد الله ابن الشيخ مسعود النروي الكشميري  
رحمهم الله تعالى وفي المكتوبات الخطية عند خلف الشيخ ان سلفه جاء وامن ببغداد  
الى الهند ودخلوا ملتان ثم ارتحلوا الى بلدة لاهور ثم الى الكشمير والله اعلم  
والله اسأل ان يوفقني للعلم والعمل واوادي محمد زهر و محمد اكبر و محمد انظر واخوتي  
محمد عبد الله شاه و محمد سليمان شاه و محمد نظام الدين محمد سيف الله شاه و محمد قاهره و محمد  
الله واغفر لهما جميعا الفقير محمد بن عبد الله بن شهرى النزيل بالجلال العلي (ذو الجليل) ١٢ شعبان المعظم ١٢٨٥